

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

»%

+

تقديم

تنامت خلال السنوات الماضية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر هام من عناصر تحريك عجلة النمو الاقتصادي بل وأصبح عنصر من عناصر التأثير في مجريات الاقتصاد، فلقد حاز الاستثمار الأجنبي المباشر على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق، فأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر برزت بشكل واضح خلال الحقبة المتممة للقرن العشرين، وأصبحت تتنافس كل دول العالم، النامية والمتقدمة على السواء على جذب ذلك النوع من الاستثمار، والمملكة العربية السعودية ليست استثناء من ذلك، كما أن نجاح دول شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق عمليات النمو الاقتصادي والذي وصف بالمعجزة كان بفضل اجتذاب هذه الدول لأكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الحقتين الماضيتين.

وفي هذا السياق تسعى المملكة العربية السعودية وفي ضوء إمكانياتها الكبيرة إلى تحقيق طفرة تنموية كبيرة من خلال إستراتيجية تنموية يحظى فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية خاصة، حيث بدأت المملكة في إعداد خطة عمل شاملة، وحددت هدفاً لرفع مركزها التنافسي بشكل تدريجي للوصول إلى أحد المراكز العشرة الأولى على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠م.

وانطلاقاً من تلك الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي فلقد قام الباحث بإعداد هذه الدراسة في أربعة مباحث رئيسية كما سيتضح فيما يلي، تناول الباحث التعريفات المتعددة وأنواع وأشكال ثم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدراسات السابقة فضلاً عن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية ودور تلك الاستثمارات في رفع معدل النمو الاقتصادي بالمملكة.

✻ أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد كلية التجارة بنين □ جامعة الأزهر

هيكل البحث:

بناء على ما سبق فلقد قسم الباحث هذا البحث إلى أربع مباحث رئيسية على النحو التالي :

المبحث الأول : أنواع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

المبحث الثاني : الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الثالث : التأصيل النظري والدراسات السابقة .

المبحث الرابع : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغيرات الاقتصادية .

المبحث الخامس : سياسة استقطاب و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول

النامية .

المبحث السادس : النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث السابع : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦ م .

النتائج والتوصيات

المراجع

المبحث الأول

أنواع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ، لاسيما خلال العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية .

وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادات وهي : الاتجاه نحو اقترصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار ، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي .

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة .
أولاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر ، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها الاستثمار والفرص أو الهدف من الاستثمار فيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات الدولية : -

ويعرف المعهد العربي للتخطيط الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات .

ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة ، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة ، أو من خلال عمليات الدمج والتملك .

وتعرف منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين يملك

أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقل) وذلك بقصد تيسير هذه الاستثمارات، ومن ثم فإنه الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس سيطرة ومنفعة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دول مضيقة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما.

ويعرف صندوق النقد الدولي في كتاب ميزان المدفوعات الصادر عام ١٩٩٣م الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستدامة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي ويعرف بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ويشير إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة الاستثمار المباشر.

وجدير بالذكر إن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ((الاونكتاد)) والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD))^(٨).

كما يعرف بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر ١٠ في المائة وأكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصلحة دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).

(٨) صندوق النقد الدولي، دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، ٢٠٠٧م.

يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة حيث تتفق جميعها في نظرتها الاستثمار الأجنبي على أنه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح ، فالعناصر الرئيسية التي يتطلب توفيرها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشري تتمثل في وجود تدفق الأموال النقدية من دولة لدولة أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولي إدارة ذلك المشروع كلياً أو جزئياً .

ولأغراض تعريف الأمم المتحدة تعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركات التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر أو غير البلد الأم ، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل الاستثمار حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق ١٠٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في محاسبة الإدارة) للشركات المسجلة أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي .

وتسمى الشركات المحلية وحدات تابعة أو أفرع ، ومع أن هذا التعريف يتأثر بنمط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة حيث تلعب عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة ولاستحواذ على أصول الشركات دوراً مهماً ، إلا أنه يمكن تطبيقه في حالات الاستثمار الفردية .

استناداً على هذا التعريف يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر على ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم في الشركة التابعة أو إعادة استثمار الأرباح التي تحققها الشركة التابعة ولا تقوم بتوزيعها لحملة الأسهم أو الاقتراض والائتمان قصير وطويل المدى بين الشركة الأم والشركات التابعة أو التعاقد من الباطن وعقود الإدارة وترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح ، وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات .

هذا وتلعب الشركات عبر الوطنية الدور الرئيسي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم وذلك من خلال عمليات الاندماج مع الشركات

والمؤسسات الإنتاجية في البلدان الأخرى أو اللاستحواذ عليها . وتتبع كبريات الشركات عبر الوطنية أو متعددة الجنسيات للبلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية واليابان .

هذا ويعتقد أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود البلد المستقبل الاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى «بمناخ الاستثمار» .

وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار^(٨) ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى «مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية .

وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة بعضها ثابت أو شبه ثابت إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ، ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض مما يخلق - التفاعل مرة والتداعي مرة أخرى - ، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال» .

ومن جانب آخر يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة ، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية والتي تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات ، وقد لخصت متطلبات هذه البيئة الاقتصادية فيما يعرف «بوافق واشنطن» حول السياسات الاقتصادية .

(٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠٠٤م.

هذا وقد استخدمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مكونات البيانات التجميعية لتطوير مؤشر للتغير في مناخ الاستثمار من سنة إلى أخرى. فيختلف عن ذلك من حيث إنه يتضمن حق اتخاذ القرار والرقابة والمشاركة من جانب الاستثمار الأجنبي، ويوضح الجدول التالي عدد الشركات عبر الوطنية حسب الأصول الأجنبية عام ١٩٩٩م.

جدول رقم (١)
الشركات عبر الوطنية حسب الأصول الأجنبية لعام ١٩٩٩

الترتيب	الشركة	البلد الأم	مجال الإنتاج	الأصول الأجنبية (بليون دولار)	إجمالي المبيعات (بليون دولار)
١	جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	إلكترونيات	١٤١,١	١١١,٦
٢	أكسكون موبيل	الولايات المتحدة	النفط	٩٩,٤	١٦٠,٩
٣	مجموعة شل	هولندا/المملكة المتحدة	النفط	٦٨,٧	١٠٥,٤
٤	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	المركبات	٦٨,٥	١٣٦,٦
٥	فورد للسيارات	الولايات المتحدة	السيارات	-	١٦٢,٦
٦	تويوتا	اليابان	السيارات	٥٦,٣	١١٩,٧
٧	ديملر كرايزلر	ألمانيا	السيارات	٥٥,٧	١٥١,٠
٨	توتال	فرنسا	النفط	-	٣٩,٦
٩	أي بي إم	الولايات المتحدة	كمبيوتر	٤٤,٧	٨٣,٥
١٠	بريتش بترولיום	المملكة المتحدة	النفط	٣٩,٣	٨٣,٥
	إجمالي				١١٩٨,٥

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، ٢٠٠٠م.

ثانياً : لمحة تاريخية

في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى كان الاستثمار في الأوراق المالية Portfolio Investment - الاستثمار الأجنبي غير المباشر - هو الشكل الأكثر انتشاراً وشيوعاً ، فقد كانت توجد حينذاك أسواق كبرى لرأس المال متمثلة في أسواق لندن ونيويورك وباريس ، وفي خلال تلك الفترة كانت المملكة المتحدة لها السيطرة على مقاليد الاقتصاد الدولي ، وكانت هي الدولة المقروضة الرئيسية في العالم .

لكن مع بداية عام ١٩٤٥م والذي شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وآثارها على العديد من اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة ، بدأ الاستثمار في الأوراق المالية يتناقص بشكل سريع جداً وأصبح الشكل الأكثر تفضيلاً هو الاستثمار الأجنبي المباشر^(٨) .

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار المباشر وذلك في أعقاب عام ١٩٤٥م ، منها مثلاً ظهور مشروع مارشال عام ١٩٤٨م ، الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية المساهمة الإيجابية في إعادة تشييد وبناء الاقتصاد الأوروبي .

ففي ذات الوقت كانت دول أوروبا الغربية في حاجة ملحة لاستيراد السلع الأساسية والصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها كانت تعاني من نقص شديد في العملات الأجنبية ، ومن هنا بدأت الدول في إصدار التشريعات المشجعة للمستثمرين الأجانب مما حقق لها هدفين في نفس الوقت ، أولهما الحد من خروج العملات الأجنبية ، وثانيهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأوروبي .

يستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور أساسي في الاستثمارات المباشرة في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية ، نظراً لأن اقتصاد الولايات المتحدة لم يتأثر كثيراً بظروف الحرب العالمية الثانية ، بينما كان الكثير من الدول الأوروبية يعاني من الدمار ، ومع الرغبة والتعمير أصبح الاقتصاد الأوروبي

(٨) د/ محمد أبو السعود: الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ٣٦٦.

يواجه نقصاً كبيراً في رؤوس الأموال الأجنبية ، مما انعكس أثره بالتالي على استعداد تلك الدول لاستقبال رؤوس الأموال الأمريكية إليها على الأقل في المراحل الأولى . ومع أواخر الستينات وبداية السبعينات كانت غالبية دول أوروبا قد قطعت شوطاً كبيراً في عملية إعادة البناء ، وأصبحت أكثر رغبة في الاعتماد على الذات وأقل رغبة في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من استمرار تدفق تلك الاستثمارات إليها . ومن ثم أصبحت دول أوروبا الغربية واليابان تقفان جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وازداد نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ويتميز نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة بالضآلة النسبية ، وذلك إذا ما قورنت بنصيب الدول المتقدمة من تلك الاستثمارات ، ويمكن تفسير أسباب انخفاض نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمارات المباشرة بعدة عوامل منها : صغر حجم الأسواق في تلك الدول وبالتالي فإن أغلب المستثمرين الأجانب يفضلون استثمار أموالهم في الدول المتقدمة التي تتمتع بوجود أسواق كبيرة . ومن ضمن تلك العوامل أيضاً أن الدول النامية تفرض بعض القيود المتشددة على نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أراضيها مثل تحديد نسبة العمالة الأجنبية في تلك الشركات ، والحد من إعادة تحويل الأرباح للخارج ، في حين أن الدول المتقدمة تقدم كافة التسهيلات الممكنة للمستثمرين الأجانب سواء كانت تسهيلات ضريبية أو جمركية .

إن المناخ الاستثماري غير الملائم في الدول النامية من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية لا يتأتي فقط نتيجة لفرض تلك الدول القيود المتشددة على نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة في أراضيها ، وإنما يتأتي أيضاً نتيجة لوجود أوجه كثيرة من عدم وضوح الرؤية بين المستثمرين الأجانب والدول النامية مما يتيح الفرصة لزيادة فرص مثل تلك القيود .

ولكن مع لوحظ في السنوات الأخيرة الماضية قيام بعض الدول النامية بإعادة تقييم مواقفها بالنسبة للاستثمارات المباشرة ، حيث أخذت تلك الدول في إصدار قوانين الاستثمار الأجنبي متضمنة في طياتها على بنود تشجع المستثمرين الأجانب

على العمل في أراضيها مع إعطائهم الحوافز الضريبية والجمركية الملائمة مما يؤدي في النهاية إلى خلق مناخ استثماري ملائم في الدول النامية.

ومن أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط الشركات متعددة الجنسية، ولا شك أن الدول النامية حينما تفتح أبوابها للاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية، فإنها تتوقع من وراء ذلك الحصول على مساهمة هذه الشركات في النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي بها.

وعلى ذلك فإن دور الشركات متعددة الجنسية في تنمية اقتصاديات الدول النامية إنما يتوقف في المقام الأول على مدى مساهمتها الفعلية في تمويل بعض الموارد الإنتاجية لهذه الدول سواء رأس المال أو تكنولوجيا متطورة، وأيضاً مدى مساهمتها في تحسين أوضاع موازين المدفوعات والعمالة، كما يتوقف ذلك الدور أيضاً على القدرة التنافسية للشركات المحلية والاستقلال الاقتصادي للدول النامية.

فمن الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسية قد تستطيع التأثير في هيكل السوق الداخلي للدول النامية والذي يتميز بصغر حجمه نسبياً، وتحويله إلى ما يلائم أهدافها الأساسية، خاصة وأن هذه الشركات تعمل في ظروف احتكار القلة التي تتيح لها القضاء على منافسيها المحليين. كما أن هذه الشركات تستطيع أن تؤثر في السيادة والاستقلال الاقتصادي للدول النامية المضيضة، حيث إن هذه الشركات تستطيع أن تفرض شروطها وقراراتها على حكومات الدول النامية طالما أن هذه الدول في حاجة شديدة إلى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات.

وعندما نريد تقييم عمل الشركات متعددة الجنسية، فنجد أنه لا يوجد مؤشر قاطع يفيد إلى التوصل لمعرفة الحد الفاصل بين الآثار الإيجابية والسلبية لنشاط هذه الشركات، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن تلك الآثار قد تكون إيجابية بالنسبة لموازين المدفوعات والعمالة ونقل التكنولوجيا، بينما هي سلبية بالنسبة للسيادة والاستقلال الاقتصادي والقدرة التنافسية للشركات المحلية، وعلى الرغم من وجود بعض المساوئ التي ترد على نشاط هذه الشركات في الدول النامية، إلا أن هذه الدول ما زالت في حاجة ماسة إلى استثمارات هذه الشركات خاصة في مجال تحسين موازين المدفوعات ونقل التكنولوجيا المتقدمة.

ويلاحظ أن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية بالدول النامية يترتب عليه بعض الأعباء التي تتحملها تلك الدول، ومن أهمها ما تحوله تلك الاستثمارات إلى الدولة الأم من دخول وعوائد مختلفة يتمثل أهمها في الأرباح المحولة للخارج والمدفوعات الفنية الأخرى مقابل رسوم التكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

والعبء الرئيسي الذي قد ينشأ من تواجد الاستثمارات المباشرة في الدول النامية إنما يتمثل فيما تقوم به تلك الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحها للخارج، ونظراً لضخامة حجم الأرباح التي تحققها تلك الاستثمارات في الدول النامية فإن ذلك يترتب عليه في الأجل الطويل عملية نقل عكسي من الدول النامية (المضيفة) إلى الدول المتقدمة (الأم).

وبالإضافة إلى ذلك فهناك أعباء أخرى قد تترتب على الاستثمارات المباشرة بخلاف تحويلات الأرباح للخارج، منها على سبيل المثال الفائدة على رأس المال المستثمر ومدفوعات خدمة التكنولوجيا مثل رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والخدمات الفنية، وكل ذلك يترك بلا شك تأثيراً سلبياً على موازين المدفوعات بالدول النامية.

ويلاحظ أن الاختلاف الأساسي في الأعباء المترتبة على استخدام الاستثمارات المباشرة، إنما يعزى إلى أن المبالغ التي تخصص لخدمة أعباء القروض الأجنبية إنما تتحدد بشكل تعاقدى وثابت بين البلد المدين والبلد المقرض، ويجب أن تسدد تلك المبالغ سواء أدى القرض المستخدم إلى زيادة الموارد الإنتاجية للبلد المدين أم لا.

أما الأعباء المترتبة على الاستثمارات المباشرة والتي تتمثل في تحويلات الأرباح ورسوم التكنولوجيا فإنها غير ثابتة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنتائج الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي للمشروعات الأجنبية داخل الدول النامية، بمعنى أنه إذا حققت تلك المشروعات نجاحاً ترتب عليه تحقيق أرباح فإنها تستطيع حينئذ تحويل نسبة من هذه الأرباح للخارج وفقاً للشروط المتفق عليها.

وبمقارنة أشكال التمويل الأجنبي للتنمية نجد أن القروض الأجنبية تترتب عليها مشاكل عديدة من أهمها مشكلة خدمة الديون الخارجية ، كما أن الاستثمارات المباشرة يترتب عليها بعض الآثار الاقتصادية الضارة حيث لوحظ أن معدل انسياب أرباح هذه الاستثمارات للخارج يفوق في كثير من الأحيان معدل انسياب قيمة تلك الاستثمارات للداخل ، مما يعني وجود نوع من الانتقال العكسي للموارد المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

نستنتج مما سبق أن التمويل الأجنبي للتنمية هو شر لابد منه ، وأنه لا يوجد شكل مناسب تماماً من أشكال التمويل الأجنبي حيث إن لكل شكل من هذه الأشكال مزاياه وعيوبه .

ثالثاً: أنواع ومحددات التوزيع القطاعي للاستثمار المباشر^(٨)

١- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والحوافز التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار ، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :

- البحث عن المصادر : يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية ، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة زاهرة ومدرّبة .
- البحث عن الأسواق : يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة والإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة .
- البحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية .
- البحث عن أصول إستراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية .

(٨) المعهد العربي للتخطيط سلسلة جسر التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، العدد ٣٣، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٤م.

وفي سياق موازى هناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدول المصدرة) أو من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات .

فمن منظور الدول المصدرة يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العامودي، والمختلط، يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً . أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال الموارد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي) أو الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العامودي الأمامي) في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما .

أما من منظور الدول المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى زيادة الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية .
٣٠ %

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمد عليها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي سياسات الدول المضيفة للإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ، ويمكن تفصيل محددات الدول المضيفة الاستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية وهي : إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ، المحددات الاقتصادية ، وتيسير الأعمال^(٨) .

وبطبيعة الحال فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات ، (UN, WIR ١٩٩٨)

(٨) المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣٤، مرجع سابق.
(٨) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في التنمية الاقتصادية العربية، الحدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م

والتعدين) يستحوذ فقط على ما نسبته ٢,٥٪ من إجمالي في حين بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة) حوالي ٣١,٢٪ والقطاع الثالث (الخدمات) حوالي ٦٦,٣٪ وضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر والطباعة والإنتاج الإعلامي والصناعات الكهربائية والالكترونية والفحم والبترول والوقود النووي هي الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر وبالمثل في القطاع الثالث ، فقد استأثرت قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والخدمات المالية بالنصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تشير بيانات «الأونكتاد» إلى أن الدول المتقدمة وبخاصة أمريكا وأوروبا تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني والثالث، أما الدول النامية ومنها الدول العربية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها فقد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول وعمليات التحرر المالي والاستثماري في صناعات تندرج ضمن القطاعين الثاني والثالث في حين تركزت الاستثمارات المتجهة إلى الدول الأقل نمواً وبعض الدول الأفريقية في القطاع الأولي وبخاصة النفط علماً بأن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي والتمويل قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة الماضية، والجداول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول.

جدول (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات الدول

(مليون دولار)

البيان	١٩٩٨	٪	١٩٩٩	٪	٢٠٠٠	٪	٢٠٠١	٪	٢٠٠٢	٪
إجمالي العالم	٦٩٤٤٥٧		١٠٨٨٢٦٣		١٤٩١٩٢٤		٧٣٥١٤٥		٦٥١١٨٨	
الدول المتقدمة	٤٨٤٢٣٩	٧٠	٨٣٧٧٦٠	٧٧	١٢٢٧٤٧٦	٨٢	٥٠٣١٤٤	٦٨	٤٦٠٣٣٤	٧١
الدول النامية	١٨٧٦١٠	٢٧	٢٢٥١٤٠	٢١	٢٣٧٨٩٤	١٦	٢٠٤٨٠١	٢٨	١٦٢١٤٥	٢٥
وسط وشرق أوروبا	٢٢٦٠٧	٣	٢٥٣٦٢	٢	٢٦٥٦٢	٢	٢٧٢٠٠	٤	٢٨٧٠٩	٤

المصدر: الأونكتاد ، التقرير السنوي، ٢٠٠٣ م.

أما التوزيع القطاعي في الدول العربية فتشير بيانات برنامج الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية إلى وجود اختلاف كبير في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول العربية، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي في الدول النفطية الحصة الأكبر، في حين تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول غير النفطية في القطاعين الثاني والثالث، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الميزة التنافسية لدى الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى وبالتالي ينبغي أن تقوم الدول العربية بتنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية مع الأخذ في الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التقنية العالية بعيداً عن القطاعات التقليدية، وإن كان لا زال هناك مجالاً رحباً للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية^(٨).

رابعاً: فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (٨):

شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة من حيث كونه يستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية. وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار.

وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

(٨) د/ حسن بن رfidان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتحويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤م
(٨) المعهد العربي للتخطيط، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره.

وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له وتجربة البرازيل في جذب الاستثمارات خير دليل على ذلك^(٨) حيث إن من تلك المنافع:

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنية الحديثة والمتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط، والمجدول التالي يوضح التغيرات في النظم الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٩٥م □ ٢٠٠٢م.

جدول (٣)

التغيرات في النظم الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

(١٩٩٥ - ٢٠٠٢)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	البيان
٧٠	٧١	٦٩	٦٣	٦٠	٧٦	٦٥	٦٤	* عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها
٢٤٨	٢٠٨	١٥٠	١٤٠	١٤٥	١٥١	١١٤	١١٢	* عدد التغيرات التنظيمية ومنها:
٢٣٦	١٩٤	١٤٧	١٣١	١٣٦	٩٨	٩٨	١٠٦	- أكثر ملائمة الاستثمار الأجنبي المباشر
١٢	١٤	٣	٩	٦	١٦	١٦	٦	- أقل ملائمة الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٣م

(٨) وسوف تشير إلى تجربة البرازيل لاحقاً في نفس البحث.

- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية ، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
 - المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير لا سيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
 - الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طرق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- وحقيقة الأمر أنه لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول^(٨) ، ويتضح ذلك من تنافس الدول النامية للفوز بأكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واعتمادها الكثير من الامتيازات والتسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين .
- وفي حين فتحت بعض الدول المجال أمام الاستثمار الأجنبي في كافة القطاعات ، فقد قامت دول أخرى باستثناء بعض القطاعات باعتبارها إستراتيجية أو تمس الأمن القومي والاقتصادي للدولة .
- وعليه يمكن القول - بوجه عام - أن قضايا التكلفة والعائد المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر فقط على ممارسات المستثمر الأجنبي ، وإنما يتوقف أيضاً على الكثير من العوامل والمحددات التي تشكل في أساسها خصائص بيئة ومناخ الاستثمار في الدول النامية .
- تجربة البرازيل في جذب الاستثمارات^(٨) :
- لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد البرازيلي خلال

(٨) د/ سالم الفرجاني ، تدفقات رؤوس الأموال الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية ، مجلة المال والصناعة ، الكويت ، ٢٠٠٢ م .

(٨) المعهد العربي للتخطيط ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سبق ذكره .

العقدين الماضيين لاسيما في تطوير القاعد الصناعية، وجاء ذلك نتيجة سياسة الاستقرار والانفتاح والتحرير الاقتصادي حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل ارتفاعاً كبيراً من حوالي ٣ مليار دولار في عام ١٩٩٤م إلى أكثر من ٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠١م أي ما يعادل حوالي ٢٦٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية. وبذلك تعتبر البرازيل أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ومنذ أواسط عقد التسعينات اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

تمويل عجز ميزان المدفوعات، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام، وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.

بالإضافة إلى قيام السلطات الحكومية بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد، مستويات منخفضة من الحماية يسمح للمواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسين هوامش الأرباح للشركات خارج الحدود العامة والعامة في البرازيل، وكان واضحاً وجود ثلاثة اتجاهات تعتبر مسئولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك وتمديد وتعميق برامج الخصخصة والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلية عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل.

وقد شملت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة في البرازيل نقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص وخاصة في قطاعات التعدين وصناعة الصلب والحديد، وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات والأسمدة.

في حين شملت المرحلة الثانية مجال الخدمات العامة، وقد تضمنت توليد الطاقة وتوزيعها، خطوط السكك الحديدية، المياه، الغاز، المجاري، الاتصالات والمؤسسات المالية.

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل على النحو التالي:

صناعة السيارات (٥٠٪، ٥٠٪) الإلكترونيات (٥٠٪) الكيماويات والبتروكيماويات (٥٠٪) الأغذية والمشروبات (٥٠٪). ومن الشركات العالمية الكبرى التي دخلت السوق البرازيلي مثلاً جنرال موتورز، دليملر بنز، شركة فورد، شركة فيات وشركة فلو كسواجين.

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية، وكبر السوق البرازيلي والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المواتي لعمل واستمرار تملك الاستثمارات، فضلاً عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصادات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي كان لها أثرها المباشر على أداء ونمو هذا الاقتصاد.

خامساً: القدرة على جذب الاستثمار (٨):

استناداً على النتائج التطبيقية حول أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر طور تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ م مؤشراً تجميعياً لقياس مقدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب البلدان على أساس هذه المقدرة، وكما جرت العادة تطوير مثل هذا المؤشرات التجميعية فقد عرف مؤشر المقدرة على جذب الاستثمار على أنه المتوسط البسيط لنسبة نصيب البلد في التدفق السنوي الاستثمار الأجنبي لكل من نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتشغيل العالمي والصادرات العالمية، ويعتقد أن المؤشر يوفر نقطة مرجعية للمواقف العالمية للبلد ونجاحه النسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك يعتقد أن في عالم يشهد تغييرات مستمرة في المحددات الرئيسية الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المؤشر يلخص ما يتوفر لدى البلد المعني من مزايا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يمكن اعتباره كمؤشر للميزة التنافسية الظاهرة في جذب الاستثمار.

(٨) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١ م.

ولأنه لم يتوفر تعبير المؤشر فإن مدى قيمته لم تتحدد بطريقة معيارية ويمكن أن تكون سالبة نظراً لأن التدفق السنوي الاستثمار نحو بلد ما يمكن أن يكون سالباً، هذا وقد تم حساب المؤشر كمتوسط لفترتين زمنيتين ١٩٨٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩٨-٢٠٠٠م حيث بلغ حجم عينة البلدان للفترة الأولى ١١٢ بلداً بينها بلغ حجم العينة للفترة الثانية ١٣٧ بلداً، وقد أوضحت النتائج أنه للفترة الأولى جاءت سنغافورة على رأس قائمة البلدان الجاذبة للاستثمار حيث بلغت قيمة مؤشر المقدرة على جذب الاستثمار حوالي ١٣ بينما جاءت سورينام في آخر القائمة بقيمة سالبة للمؤشر بلغت ١٧,٥٪.

وبالنسبة للدول العربية فقد جاءت أربعة منها ضمن قائمة العشرين بلداً التي تفتقد إلى المقدرة على جذب الاستثمار وهي الكويت والجزائر والسودان وقطر حيث بلغت قيمة المؤشر لكل منها حوالي صفر.

أما خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠م فقد جاءت كل من بلجيكا ولوكسمبرج على رأس القائمة بمؤشر بلغت قيمته حوالي ١٧ بينما جاءت اليمن في آخر القائمة بمؤشر بلغت قيمته سالب ٠,٨، هذا وقد جاءت أربعة بلدان عربية ضمن العشرين بلداً التي تفتقد إلى المقدرة على جذب الاستثمار هي الكويت وسوريا والجزائر واليمن، ولم يكن هناك أي بلد عربي ضمن الثلاثين بلداً ذات المقدرة العالية لجذب الاستثمار خلال الفترتين الزمنيتين.

هذا وعلى الرغم من أن التقرير لا يرصد النتائج التفصيلية على مستوى الأقطار إلا أنه يوفر النتائج التجميعية على مستوى أقاليم العالم ويورد الجدول التالي رقم (٤) بعض النتائج التي ربما كانت مفيدة في هذا المجال.

ويلاحظ من هذه الصورة التجميعية للمقدرة على جذب الاستثمار توافقها مع الشواهد التجريبية التي تم رصدها فيما يتعلق بحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، حيث تستأثر الدول المتقدمة بنصيب يبلغ حوالي أربعة أضعاف نصيب مجموعة الدول النامية.

كما يلاحظ أن العديد من البلدان التي تحتل المرتبة الأعلى في التصنيف

(بقائمة مؤشر تفوق الواحد الصحيح) تمتلك اقتصاديات قوية وتستغل قوتها الاقتصادية بتطبيق سياسات تهدف إلى اجتذاب تدفقات استثمارية تفوق حصتها المتوقعة، إلا أن هناك أيضاً بلدان ذات اقتصادات ضعيفة ولكنها تملك ثروة كبيرة نسبياً من الموارد الطبيعية، الأمر الذي جعلها تحتل مراتب في أعلى سلم التصنيف. وعلى الرغم من أن البلدان التي تحتل مراتب في أسفل التصنيف تعتبر بلدان ذات اقتصادات ضعيفة إلا أن هناك أيضاً بلدان أخرى ذات اقتصادات متطورة كاليابان وكوريا تقع في أسفل السلم وذلك لإتباعها سياسات تقيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

جدول رقم (٤)

مؤشر القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
متوسط الفترة ١٩٩٨ □ ٢٠٠٠

الأقاليم	النسبة للناتج المحلي الإجمالي	النسبة للتشغيل	النسبة للصادرات	قيمة المؤشر
العالم	١ سلطان	١ سلطان	١ سلطان	١ سلطان
الدول المتقدمة	١ سلطان	٤,٤ سلطان	١,١ سلطان	٢,٢ اطان
الدول النامية	١ سلطان	٠,٣ سلطان	٠,٧ سلطان	٠,٧ اطان
الدول العربية شمال أفريقيا	٠,٤ سلطان	٠,٢ سلطان	٠,٤ سلطان	٠,٣ اطان
الدول العربية الآسيوية	٠,٢ سلطان	٠,٢ سلطان	٠,١ سلطان	٠,٢ اطان

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم، ٢٠٠١م.

المبحث الثاني الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية

مقدمة :

بالرغم من الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية فإن أحد لا يمكن تجاهل أهميته بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، في نفس الوقت يخطأ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بلا تكلفة، فالأدلة التطبيقية تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها أهداف ودوافع تسعى هي الأخرى إلى تحقيقها من وراء تدويل إستثماراتها وأنشطتها المختلفة في الدول الأجنبية (المضيفة). ولا يمكن أيضاً تجاهل ما تسعى الحكومة الأم إلى تحقيقه من أهداف اقتصادية وسياسية من وراء تشجيعها لشركاتها الوطنية لتدويل أنشطتها.

صحيح أن الباحث في هذا الموضوع قد يجد قوائم من الجدل لا تنتهي حول جدوى الاستثمارات الأجنبية، بعض جوانب هذا الجدل يؤيد الرأي القائل بأن الاستثمارات الأجنبية من أنجح الوسائل دفعاً للتنمية الشاملة، أما البعض الآخر فيرفض هذه الفكرة دافعاً بأن هذا النوع من الاستثمارات يأخذ أكثر مما يعطي^(٨)، وبين هذين الرأيين رأى ثالث يرى ضرورة وضع ضوابط معينة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات، ولابد من الاعتراف بوجود مصالح مشتركة لأطراف الاستثمار الأجنبي (الدولة المضيفة، الدولة الأم، والشركات متعددة الجنسيات)، وعلى كل طرف أن يسعى لتحقيق أهدافه في ضوء أهداف الطرف الآخر.

وبصفة مبدئية يمكن القول بأنه على الرغم من وجهة حجج كل فريق إلا أن الشواهد العملية والأدلة التطبيقية التي يؤيد أهمية وجدوى الاستثمارات الأجنبية في علاقتها بالتنمية في دول العالم الثالث بصفة خاصة تزيد في قوتها عن تلك التي تعارض هذا الرأي، وسيحاول الباحثين فيما يلي تحليل وجهات النظر البديلة حول القضايا المرتبطة بجدوى الاستثمارات الأجنبية.

(٨) د / يعقوب على جانفي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، بحث مقدم بمؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

جدوى الاستثمارات الأجنبية تحليل لوجهات النظر البديلة

سبقت الإشارة إلى أن الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية وأهمية الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة لم ينتهي بعد ، وفي هذا المبحث يتناول الباحث عرضاً مختصراً لوجهتي النظر : الأولى تمثل النظرية التقليدية . أما الثانية فتمثل النظرية الحديثة .

أولاً : النظرية التقليدية :

يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محدداً سلفاً وهو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة ، استند أنصار هذه النظرية إلى عدد من المبررات لخصها دكتور أبو قحف^(٨) فيما يلي :

- ١- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات .
- ٢- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة .
- ٣- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .
- ٤- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .
- ٥- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل ، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور

(٨) د/ عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ م .

مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظرائها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية .

٦- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال الآتي :

أ - اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على دولة أجنبية .

ب - خلق التوعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول/الدولة الأم للشركات الأجنبية .

ج - قد تمارس الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط على المؤسسات السياسية في الدولة المضيفة لتحقيق أغراضها الخاصة .

د - في حالة الاقتصاديات الصغيرة يصعب السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الدولة المضيفة ، لمقدرة الشركات الأجنبية على توفير أموال طائلة من الخارج تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم .

وفيما يلي عرض وجهات النظر لعدد من رواد النظرية التقليدية وذلك للوقوف على مدى حجية آرائهم في مواجهة وجهة نظر رواد النظرية الحديثة التي سيأتي عرضها فيما بعد :

١- إسهامات باليجا Baliga (٨)

أشار باليجا من واقع تحليلات الأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى الآتي :

(أ) أن وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدراً رئيسياً للمواد الخام والمواد الأولية ومن ثم فإن الاستثمارات الأجنبية هناك تستهدف استخراج أو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى ، كما أن الأسعار التي تدفع كمقابل لهذه الخامات تكون منخفضة أو يجب أن تكون كذلك ، فضلاً عن هذا فإن الشركات

(٨) B.R. Baliga, world – views and multinational corporations investments in the less Developed countries, Columbia Journal of world Business, summer, ١٩٨٤, pp.٨٠-٨٤.

متعددة الجنسيات يجب أن تكون مسئولة مسئولية كاملة عن تحديد واختيار أماكن ومواقع الاستثمارات وحجم ونوع هذه الاستثمارات على أن يتم اتخاذ القرار في هذا الخصوص في حالة ملائمة مناخ الاستثمار وشروطه (في الدول المضيفة) لتحقيق أهداف هذه الشركات، وأخيراً يرى مؤيد هذا الرأي أن الدول المضيفة ليس لديها القدرة على اقتناء وإدارة التكنولوجيا المتقدمة أو إدارة منشآت الأعمال فيها، ومن ثم فإن الشركات متعددة الجنسيات هي الأقدر على ذلك.

(ب) أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة الاستثمار وإنتاج وتسويق السلع وتمثل أسواقاً مربحة، ولكي يتم استغلال مثل هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرون وطنيين في مشروعات الاستثمار على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة الاستثماري وهذا يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة نظيره الوطني في المشروع.

أما بخصوص خدمة الأسواق خارج الدول المضيفة فيفضل - طبقاً لوجهة نظر المستثمر - أن تتم بمعرفة الشركة الأم وليس عن طريق فرعها في الدولة المضيفة.

(ج) أما وجهة النظر الثالثة فتربط باختيار الدول المضيفة كموقع الاستثمار وكيفية إدارة وتنظيم الاستثمارات بها، وتري وجهة النظر هذه أن تمتع الشركة متعددة الجنسيات بمركز تنافسي يستلزم منها اختيار الدولة المضيفة التي تتميز بانخفاض تكاليف العمل بها.

ومن ثم فإنه من المفضل كلما أمكن ذلك تحويل أو إنشاء المشروعات الاستثمارية التي تعتمد على عنصر العمل بالدرجة الأولى إلى هذه الدول، وفي نفس الوقت يجب إسناد الوظائف الروتينية والميكانيكية إلى العمالة الوطنية بهذه الدول، هذا مع ضرورة الاحتفاظ بصغر حجم الاستثمار في هذه الدول تجنباً للأخطار.

٢- إسهامات فرانك Frank (٨)

يرى فرانك أن عنصر الاستغلال (استغلال المستثمرين الأجانب لشروات الدول المضيفة) يتوافر بكل أركانها في العلاقات القائمة بين طرفي الاستثمار الأجنبي، وأن تركيز الاستثمارات الأجنبية وبصفة خاصة في الدول النامية في مجال الصناعات الاستخراجية تعتبر خير دليل على ذلك، وفضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية في مثل هذه الصناعات لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في المجتمع المضيف فإنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية الاقتصادية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضيفة على الدول المتقدمة مصدرة الاستثمار، فأسعار تصدير المواد الأولية تكون في معظم - إن لم يكن في كل الحالات - أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، وبالتالي فإن الدول الغنية تستفيد من ارتفاع معدل العائد على استثماراتها وحصولها على المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة وبأرخص الأسعار.

- إسهامات هود ووينج Hood & Young (٨)

أشار هود ووينج في تحليلهما للنظرية التقليدية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر شكلاً جديداً للإمبريالية حيث إن مظاهر السلوك الإمبريالي لهذه الاستثمارات يتجلى في قيام شركات الاستثمار الأجنبي بتصدير رؤوس أموالها واستثماراتها خارج حدود الدولة الأم وذلك بسبب تدهور معدلات الأرباح المحققة فيها فضلاً عن رغبتها في البحث عن أسواق مربحة جديدة لمنتجاتها أو خدماتها التي تدهور الطلب عليها في أسواقها المحلية.

كما أن تنمية أو خلق التبعية التكنولوجية للدول المضيفة واستمرار اعتمادها على دول أجنبية في هذا الخصوص، فضلاً عن جلبها لأنماط جديدة للاستهلاك والعادات في هذه الدول هي في الواقع نواتج طبيعية أو مظاهر للإمبريالية

(٨) I. Frank foreign Enterprarise world wide, Economic impact No.١, ١٩٨١, pp.٨-١٧.

(٨) N. Hood and S. Young, the Economic of multinational enter prise, op., pp.٢٤٠, ٣٢٥-٣٣٨.

الجديدة .

ويضيف هود وينج إلى ما سبق أن استيراد المهارات والخبرات الفنية من الخارج (من خلال الشركات متعددة الجنسيات) قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة، كما أن هناك من الخصائص التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات ما قد يؤثر على استقلالية الدول المضيفة بالإضافة إلى آثار أخرى سلبية، وفيما يلي بعض الافتراضات خاصة بهذه الآثار:

أ- أن ارتفاع درجة تنوع نشاط (منتجات وخدمات) الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تؤدي إلى خلق حالات الاحتكار وما يرتبط بها من ممارسات أخرى تؤثر سلباً على اقتصاديات السوق في الدول المضيفة بصفة عامة وعلى الكفاءة في إنجاز الأهداف التي تسعى هذه الدول لتحقيقها فضلاً عن التأثير السلبي على الملكية الوطنية.

ب- أن نقل التقنيات التكنولوجية المتقدمة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق مشكلة اعتماد الدول المضيفة على الدول الأم أو على هذه الشركات (أي فقد الاستقلالية) .

ج- أن حجم ومدى استقرار العمالة في الدول المضيفة مشروط ببقاء واستقرار هذه الشركات، أو على مستوى التكنولوجي المستخدم ومعدل تطوره .

د- أن تعدد جنسيات ملاك الشركة متعددة الجنسيات من الممكن أن يؤثر على السياسات والأهداف القومية بالدول المضيفة، كما أنه قد يؤثر على الملكية الوطنية ومن ثم استقلال الدول المعنية.

- بيرستكر Biersteker (٨)

قدم بيرستكر تحليلاً جيداً لكثير من الآراء المعارضة للاستثمارات الأجنبية (خاصة إذا ما تمت من خلال الشركات متعددة الجنسيات أي عن طريق الاستثمار

(٨) T.J. Biersteker, Distortion or Development : contending Perspective on the Multinational corporation Cambridge : the MTT Press, ١٩٧٨, Pp.١-٢٦

الأجنبي المباشر) وفي هذا الشأن يمكن عرض نتائج التحليل الذي قد مه بير سكر باختصار على النحو التالي:

أ- أن صغر حجم رأس المال المبدئي الذي تجلبه الشركة متعددة الجنسيات، وكذلك كبر حجم التحويلات من الأرباح والدخول وأجزاء من رأس المال للدولة الأم، وتطبيق نظام أسعار التحويل والمغالة فيها، وميل هذه الشركات إلى خلق علاقات اقتصادية ضعيفة أو قليلة مع بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية... الخ يؤثر سلباً على كل من ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدول النامية من الضرائب وزيادة اعتماد الدولة على دولة أخرى أجنبية، وهذا من شأنه إضعاف كل من الاقتصاد القومي، وكذلك إضعاف الدولة سياسياً نتيجة زيادة احتمالات حدوث التوتر الداخلي بين أفراد الشعب وجماعاته والناجم عن تلك الآثار السلبية.

ب- انخفاض الإنتاج الوطني أو القومي نتيجة للعديد من الأسباب منها:

- شراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية والتجارية.. الخ)
 - خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، ولما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوافر لنظيرتها في الدول النامية المضيفة.
- ويترتب بلا شك على درجة انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة للممارسات السابقة انخفاض التقدم الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة النامية بسبب احتمال حدوث توتر اجتماعي، والآثار السلبية على ميزان المدفوعات للدولة، وانخفاض درجة المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية نتيجة اعتماد الدولة على دول أخرى أجنبية.

ج- انخفاض مدى المساهمة في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة والمطورة من ناحية، وقيام هذه الشركات بتركيز أنشطة التنمية والبحوث Research and Development (R&D) في الدولة/الدول الأم من ناحية أخرى، فضلاً عن هذا

كله فإن هذه الشركات تقوم بنقل أو تصدير قدر ضئيل أو مستوي منخفض أو مرتفع (بحيث لا يتواءم مع خصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها) من التقنيات الفنية (التكنولوجي) للدول المضيفة ، وفي هذا الخصوص يمكن أن تتوقع حدوث تأثيراً سلبياً على كل من درجة التقدم الاقتصادي للدول النامية وكذلك قدرتها أو درجة استقلالها السياسي كنتيجة لاستمرار اعتماد الدول فنياً على الشركات متعددة الجنسيات (دول أخرى) واحتمالات ظهور حالة الاحتكار أو التحكم المطلق في أسواق هذه الدول وتوسيع فجوة التخلف التكنولوجي بها بالمقارنة بالدول المتقدمة .

د- جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات بممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة أفراد المجتمع وبخاصة القادرين منهم على التغيير، وإنتاج سلع استهلاكية بدلاً من الإنتاجية بالإضافة إلى محاولة إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافة الأجنبية (بالدولة الأم) بالدول النامية .

ولا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك تؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية ، فضلاً عن استمرار اعتماد هذه الدول على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات ، وجدير بالذكر أن النتيجة المتوقعة والطبيعية لكل من الآثار والممارسات هو انخفاض الكفاءة الاقتصادية وكذلك الاستقلال السياسي للدول النامية .

هـ- أن ميل واتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى دفع مرتبات ومكافآت للعاملين بها أعلى من مستوي ما هو معمول به في نظائرها من الشركات الوطنية يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية في الدول النامية .

- فريمان وويرسن، ليفنجتون وآخرون Freeman&Persen, Livingstone and other
أشار هؤلاء الكتاب أيضاً إلى الآثار السلبية المحتملة لممارسات الشركات
متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث والتي سبق ذكرها ، غير أن محور تركيز
فريمان وليفنجتون بصفة خاصة على ما يلي :

أ - دور الشركات متعددة الجنسيات في إعاقه التخطيط الاقتصادي داخل الدول
النامية من خلال محاولة الحصول على الكثير من الامتيازات كالإعفاءات
الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول... الخ .

ب - الممارسات غير الأخلاقية كالرشوة مثلاً أو نظائرها المقنعة كالمهدايا والعمولات
ودعوات حفلات الغذاء ، أو العشاء ، أو المهو... الخ بالإضافة إلى محاولات
قلب أنظمة الحكومات القائمة في هذه الدول .

✽ التعليق على وجهة النظر الكلاسيكية:

قد يكون من المفيد قبل عرض وجهات النظر الحديثة التي تدافع عن جدوى
الاستثمارات الأجنبية أن نعرض التعليق الآتي بعد - على وجهة النظر التقليدية - والذي
يمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

١ - قد يكون من الخطأ افتراض أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف
تكون مثالية في السلوك والممارسة الأعمال في الدول النامية ، أو أنها ستعمل
على المساهمة في تحقيق أهداف الدول المضيفة بغض النظر عن مصالحها (أي
مصالح هذه الشركات) وأهدافها السياسية .

٢ - أن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية - بدرجة أكبر
من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى - قد يزيد من الشعور
بالنوايا الاستغلالية لهذه الاستثمارات ، أي استغلال الموارد الطبيعية بالدول
النامية لضمان استمرارية الحصول على المواد الخام الأولية لصالح
الدول الأم .

(٨) O.L. Freeman and W. Preson, multinational companies: some facts and
figures Economic impact, No. ٣٤, ١٩٨١, Pp. ٤٧-٥٣.
J.M Livingstons, the international enterprise, op. cit., Pp. ١١١-٢١٠.

٣- إن الرغبة المستمرة من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في هيمنة مشروعاته في الدول المضيفة يجعلها دائماً تفضل ذلك النوع من أشكال الاستثمار المباشر الذي يحقق لها الرغبة، وهذا بلا شك يكون على حساب تحقيق هدف الدول النامية في زيادة وتنمية وفي المحافظة على الملكية الوطنية للمشروعات الإنتاجية وكذلك في التأثير السلبي على استقلالها الاقتصادي والسياسي الذي قد ينجم عن تملك الأجانب لمشروعات الاستثمار واحتمالات تدخل الدول الأم في شئون هذه الدول.

٤- في بعض الأحيان نجد أن الخوف أو الحذر الشديد من قبل الشركات متعددة الجنسيات من قيام الدول النامية بتأميم أو مصادرة الملكيات أو المشروعات الأجنبية يجعل هذه الشركات - تجبناً لهذا الخطر - تفضل المشروعات الاستثمارية المشتركة سواء على أساس نسبة ٥٠٪ أو أقل مساهمة في المشروع على أن يكون المتمم للطرف الوطني (قطاع عام أو خاص).

وهذا بلا شك ورغم توائمه مع هدف الدول النامية المشار إليه في (٣) لا يساعد على تحقيق أهداف تنموية أخرى، فطالما أن المقدرة المالية والفنية والإدارية للمستثمر الوطني أقل من نظيره الأجنبي فإن مشروع الاستثمار قد يكون صغيراً بحيث لا يسمح بجلب تقنيات فنية أي مستوى يساعد في تحقيق مواكبة الدول النامية للتطور التكنولوجي على مستوى العالم، كما أن هذا (صغر حجم المشروع) لن يساعد على خلق فرص عمالة كافية للوطنيين الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى انخفاض كفاءة الدولة في تحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية.

٥- يرى البعض أن الوقوف على مدى صداقة نوايا الشركات متعددة الجنسيات في مساعدة الدول المضيفة النامية يمكن إدراكها من تحليل ودراسة اتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية وحجمها بين دول العالم.

ثانياً: النظرية الحديثة:

سبقت الإشارة إلى أن النظرية الحديثة تعارض وجهة النظر التقليدية بشأن جدوى الاستثمارات الأجنبية وأهمية الاستثمارات الأجنبية (وبصفة خاصة المباشرة

منها) لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، فعلى عكس ما تفترضه النظرية التقليدية يرى أصحاب النظرية الحديثة أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة كلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة ، ومعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما زعم الكلاسيك ، ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد ، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة من الدولة المضيفة (دكتور أبو قحف)^(٨) ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي :

- ١ - الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول .
- ٢ - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها .
- ٣ - خلق أسواق جديدة للتصدير ، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية .
- ٤ - تقليل الواردات .
- ٥ - يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة .
- ٦ - تدفق رؤوس الأموال .
- ٧ - المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية .
- ٨ - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها .
- ٩ - إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة سالفة الذكر .

(٨) د/ عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، (مرجع سبق ذكره)

يوجد الآن شبه اتفاق بين الدول حول أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحد الذي جعلهم ينافسون بعضهم البعض على تقديم الحوافز والإغراءات المالية لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ودول العالم بتقسيماتها المختلفة متقدمة ونامية رأسمالية واشتراكية عربية وغير عربية إسلامية وغير إسلامية تبذل جهوداً مضيئة في تحسين بيئات الاستثمار فيها ، وأن نجاح أي دولة من الدول يعتمد على تشخيصها لعوامل جذب الاستثمار والعمل على الإيفاء بمتطلباته .

وفي هذا الخصوص يمكن عرض وجهة نظر رواد النظرية الحديثة أو آراء المؤيدون لجدوى وإسهامات الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي بالدول المضيفة وذلك على النحو التالي :

٢- كار Carr (٨):

يرى كار أن قيام المستثمرين الأجانب (الشركات متعددة الجنسيات أو الدولية... الخ) بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الدول لهذا النوع من الاستثمارات إنما يعنى وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بأن الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقه من خلال هذا الاستثمار ، وإذا كان كار يتفق في هذا الخصوص مع كل من هيمر وكيفز Hymer & Caves فلا شك أن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع إلى الانتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة والمملوكة للمستثمر الأجنبي إلى أو في الدول المضيفة .

وبينما تتمثل عوائد المستثمرين الجانب في الحصول على الأرباح مثلاً ، نجد أن الدول المضيفة تتحصل على منافع من أهمها خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخل ، وارتفاع وتحسين الإنتاجية .

٣- ميكسل Mikesell ، فرنون Vernon ، ويلز Wells (٨)

-
- (٨) D. W. carr, foreign investment and Development in Egypt , New York, Praegers publishers , ١٩٧٩, Pp. ٣-٥.
- (٨) R. Mikese LL, Effects of Direct foreign investment on development, Economic impact, No. ٣٥, ١٩٨١, Pp. ٣٤-٤١.
- R. Vernon and L.T. Wells, Manager in the international Economy, ٤th ed, Englewood cliffs, prenthall, inc ١٩٨١, Pp. ١٣٨-١٤٤.

في مناقشتهم للمنافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية لم يتجاهل ميكسل وفرنون وويلز الآثار السلبية لهذه الاستثمارات ، غير أنهم أشاروا في نفس الوقت إلى أن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية (سلبياً أو إيجابياً) على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة يتوقف على العديد من العوامل أو المتغيرات، وعلى سبيل المثال نجد أن درجة إسهام الاستثمارات الأجنبية في النمو يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي يسمح للاستثمارات بالدخول فيها، وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة.

كما أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار أن كل أشكال أو أنواع الاستثمارات الأجنبية ذات نفع للدول المضيفة بصفة عامة وبصفة خاصة إذا ما ارتبطت بالتكلفة الاجتماعية المرتبطة بهذه الاستثمارات، فضلاً عن أن هناك بدائل أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن من خلالها تحقيق المنافع التي تنشدها الدول النامية.

وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة قد تلعب دوراً حيوياً في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية إذا ما تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، ويمكن على سبيل المثال ذكر الآتي :

- أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محوراً أساسياً لأي برنامج تنموي في الدول النامية، فالدول النامية تستطيع استخدام جزء من هذه الأموال في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الخوف من مشكلة فقد الاستقلال الاقتصادي نتيجة الاعتماد على الأجانب في هذا الخصوص.
- ب- يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً رئيسياً في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل عن طريق قيام أفراد المجتمع / رجال الأعمال مثلاً بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة أو جلب وتوريد المواد الخام أو توزيع منتجات المشروعات الاستثمارية الأجنبية ... الخ.

ج - الا استثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً وفهالاً لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمطورة إلى الدول المضيفة، وبالرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات التكنولوجية من خلالها، مثل العقود الإدارية والتراخيص وكذلك البحوث المنشودة والشراء المباشر. إلا أن الاستثمارات المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الاستخراجية، وكذلك عند مستوى تقدم اقتصادي معين، فالحد الأدنى من مستوى التقدم الصناعي في دولة ما يستلزم توافراً يدي عاملة مدربة وأخصائيون وفنيون ومهندسون في مجالات شتى حتى تتمكن هذه الدولة من استغلال التكنولوجيا التي تم شراؤها، يضاف إلى ما سبق أن الدولة المعنية لا تستطيع أن تحافظ على مركزها التنافسي في الأسواق الأجنبية (التصدير) إلا إذا أنتجت وصدرت منتجات جديدة أو مطورة أو علمي مستوى عالي نسبياً من التقدم الفني بحيث لا يقل عن نظيره في الأسواق الأجنبية.

أما بالنسبة للقلق المرتبط بقضايا الاستقلال والتكاليف المرتبطة بنقل أو استغلال التكنولوجيا عن طريق الاستثمارات المباشرة فإن هناك الكثير من الضوابط والإجراءات التي يمكن للدولة المضيفة تطبيقها لتجنب مثل هذا القلق (كأن تنشأ مجلساً متخصصاً لتحديد واختيار نوع التكنولوجيا الملائم، أو تحديد مبالغ معينة يتم دفعها مقابل استغلال نوع معين من التكنولوجيا، أو تشجيع الشركات الوطنية على الابتكار وسرعة التكيف مع التطورات الفنية الحديثة خلال فترة زمنية معينة ... الخ).

د - تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل بل أيضاً تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعد في تحقيق هذه المنافع.

هـ - تساعد الاستثمارات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون

الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع.

ج. استوفير Stoever (٨)

يرى استوفير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة وذلك من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك ، فضلاً عن ذلك أن الاستثمارات الأجنبية تساعد في تنمية وتحديث مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي ، وكذلك مشروعات الخدمات كالمستشفيات والمدارس والمسكن ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي وخلق فرص للعمالة وتنمية الموارد البشرية واستغلالها استغلالاً جيداً .

ويضيف استوفير أيضاً الفوائد والمزايا الآتية للاستثمارات الأجنبية بصفة عامة .

- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- تنمية المناطق (المحافظات) المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .
- كما أن خلق فرص جديدة للعمل يساعد في إعادة توزيع الثروة والدخول مما يحقق درجة من العدالة الاجتماعية .
- أن وجود الشركات الأجنبية/ متعددة الجنسيات يساعد في توطيد أو أصر الصداقة والعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول الأم والدول المضيفة .

هـ. هود ويلج (٨)

برغم الانتقادات التي وجهها هود وينج والتي سبق عرضها ، إلا أنهما اعترفا بأن هناك إسهامات لا يمكن إنكارها للاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة النمو الاقتصادي

(٨) W. A. Stoever, Endoments, Priorities and policies op . P.٦.

(٨) N. Hood and . Young, op. cit., Pp. ٣٢٥.

بالدول المضيفة النامية .

ومن بين هذه الإسهامات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص للعمالة والتطوير التكنولوجي... الخ، وقد أشار أيضاً إلى أن الكثير من الانتقادات التي يوجهها الكلاسيك إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى وجه التحديد ما يرتبط بقضايا الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة تفتقر إلى الأدلة التطبيقية. كما أن الرأي القائل بوجود عنصر الاستغلال (استغلال الدول الأم للثروات والمواد الخام بالدول المضيفة من خلال الشركات متعددة الجنسيات) لا يعني بالضرورة وجود الإمبريالية أو أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر أحد أدواتها للاستغلال وينتهي كل من هود وينج في جدلها إلى خلاصة مؤداها :

- ١- أن أنشطة وممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة النامية يجب أن تقيّمها ليس فقط من الناحية النظرية ولكن أيضاً من الناحية التطبيقية سواء كان هذا في المجالات السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية .
 - ٢- أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من وجهة النظر الحديثة الشاملة أكثر الوسائل أو الأدوات تكاملاً في استغلال وتنظيم الموارد الطبيعية والبشرية على نطاق واسع بما ليدها من إمكانيات فنية وإدارية لا تتوافر لنظائرها من الشركات الوطنية في الدول النامية .
 - ٣- أنه لا توجد بالفعل مباراة من طرف واحد بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة وهذا ما يتفق مع وجهة نظر أو نظرية كوهن Cohen أيضاً^(٨) .
- ٦- بيرستكر^(٨)

أشار بيرستكر في دراساته إلى الكثير من الفوائد والمنافع الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها أو تحقيقها من جراء فتح أسواقها للشركات متعددة الجنسيات سواء الاستثمار المباشر أو غير المباشر . ومن واقع تحليله ومناقشته لأراء رواد النظرية الحديثة يرى أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر

(٨) B.J. cohen, the cuestion of imperialism: the political economy of dominace and dependence, London: Macmillan, ١٩٧٣, Pp. ٢١٦-٢١٦.

(٨) T.J. Biersteker, op. cit., Pp.٢-٣

تساعد الدول النامية في الآتي :

- ١- توفير عوامل الإنتاج النادرة (مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات والمهارات الإدارية الحديثة ... الخ) واللازمة لأغراض التنمية الشاملة.
 - ٢- فتح أسواق جديدة للتصدير .
 - ٣- خلق فرص عمل جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة .
 - ٤- توفير وتقديم منتجات و سلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين .
 - ٥- المساهمة في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية من خلال إدارات عادات وأنماط جديدة للسلوك .
 - ٦- خلق علاقات جديدة وتنمية العلاقات الحالية بين القطاعات الإنتاجية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي .
 - ٧- تنمية واستغلال الموارد المادية والبشرية في الدول النامية .
 - ٨- تنمية المنافسة المحلية حيث أن وجود الشركات متعددة الجنسيات مع بقاء عوامل أخرى ثابتة □ يمكن أن يساهم في كسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية وبالتالي تزداد درجة المنافسة بين الشركات العاملة سواء كانت وطنية أو أجنبية .
 - ٩- تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية ، فمع افتراض أن الإسهامات أو الفوائد السابق ذكرها تساعد في دعم القوة أو النمو الاقتصادي في الدول النامية سواء كان هذا في شكل تحقيق قدر ملموس من الاستقرار الاقتصادي والنمو الصناعي في هذه الدول فإنه من الممكن القول أن التقدم والنمو الاقتصادي في أي دولة هو شرط ضرورة لتحقيق كل من الاستقرار والنمو السياسي أيضاً .
- ✻ التعليق على وجهة النظر الحديثة :

كما ذكر سالفاً أن الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق أغراض التنمية الشاملة في الدول النامية لم ولن ينتهي بعد ، ومع الأخذ في الاعتبار الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة لهذا النوع من الاستثمارات والتي يجب عدم تجاهلها وحتى إذا أمكن حصرها بدقة فإنه من الصعوبة بمكان قياس هذه الآثار على أساس يتسم بالموضوعية

البحث، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يلي :

- ١ - قد يخطأ من يتصور (أو يفترض) أن التخلف الاقتصادي واتساع فجوة التخلف الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي في بلد ما مقارنة بغيرها هو فقط نتيجة لعدم وجود استثمارات أو شركات أجنبية عاملة في أراضيها كما يخطأ أيضاً من يتصور أن ارتفاع الكفاءة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي ... الخ فقط بسبب ونتيجة للتكنولوجيا التي تجلبها الشركات متعددة الجنسيات إلى هذه الدولة.
- ٢ - من الصعوبة بمكان أن نعزي التقدم والنمو الاقتصادي الملحوظ في دول مثل هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية إلى عوامل ترجع في أساسها إلى الاستثمارات الأجنبية فقط ، بينما التخلف في دول أخرى مرده غياب هذه الاستثمارات.
- ٣ - من ١ ، ٢ يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تكون أحد العوامل الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دولة ما ، ليس هذا فحسب بل ومع ضرورة توافر المناخ الاستثماري الملائم والملازم لتشغيل هذه الاستثمارات.
- ٤ - برغم صعوبة قياس بعض المنافع أو الآثار على أساس اقتصادي أو كمي فإن هذا لا يعني إغفالها أو تجاهلها عند القيام بتقييم جدوى الاستثمار الأجنبي لدولة ما .
- ٥ - إن منافع الاستثمارات الأجنبية والتكلفة المرتبطة بهذه الاستثمارات هي في الواقع حقائق لا يمكن تجاهلها ، وأما قد تعتبره الدولة المضيفة تكلفة قد يراه الطرف الآخر الاستثمار بمثابة عائد في الكثير من الأحيان ، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن العكس قد لا يحدث بالضرورة .
- ٦ - إن ارتفاع أو انخفاض التكاليف المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية والتي قد تتحملها الدول المضيفة النامية يتوقف إلى حد كبير على عوامل أخرى كثيرة منها : طبيعة الصناعة أو النشاط الاقتصادي الذي توجه إليه هذه الاستثمارات ، الضوابط

والسياسات الحكومية الموضوعة .

٧- لقد سبق الإشارة إلى أن الكثير من الانتقادات الموجهة للاستثمارات الأجنبية يتم بناءها على أساس من الملاحظات الخاصة بممارسات استثنائية لبعض الشركات متعددة الجنسيات .

٨- مع الأخذ في الاعتبار أن مدى إسهام الاستثمارات الأجنبية في تحقيق أهداف الدول النامية المضيفة يتوقف على عوامل أو محددات كثيرة بعضها سبق عرضه أما البعض الآخر سيتم عرضه في جزء لاحق بشئ من التفصيل ، فإن أحد لا يستطيع أن يتجاهل الكثير من الحقائق التي تزيد في عددها ودلالاتها التطبيقية عن تلك التي عرضها الكلاسيك والتي تؤكد في نفس الوقت أهمية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق أهداف التنمية لدول العالم الثالث . ومن بين هذه الحقائق ما يلي :

(أ) لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات في تحقيق معدل النمو الملحوظ والسريع في حصص تصدير السلع الصناعية لدول مثل البرازيل وتايوان وهونج كونج .

(ب) أن زيادة معدل تدفق رأس المال الأجنبي للدول النامية (حيث بلغ مقدار هذا التدفق في عام ١٩٨١م حوالي ١٤,٦٣٩ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بعام ١٩٧١م حيث بلغ ٣٣٠٩ مليون أي بزيادة قدرها ٤٤٣٪ يشير إلى استمرار ترحيب هذه الدول لهذا النوع من الاستثمارات .

(ج) أن تنافس الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية يمكن اكتشافه بسهولة من واقع فحص الامتيازات والتسهيلات التي تتصف بالتعدد والتنوع والتي تتصارع الدول النامية في تقييمها للشركات متعددة الجنسيات لتشجيعها على الدخول والاستثمار في أراضيها ، وقد بلغ الأمر أن عمدت بعض الدول النامية إلى السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار دون النظر إلى قضايا الاستقلال السياسي والاقتصادي أو تنمية ما أطلق عليه التبعية السياسية والاقتصادية ، كل هذا يعني أن الاستثمار

الأجنبي يحقق أو يساعد في تحقيق أهداف معينة تسعى لبلوغها الدول المضيفة .

(د) برغم قيام الكثير من الدول النامية بتأميم الشركات الأجنبية أو متعددة الجنسيات العاملة في مجال استخراج وصناعة البترول فلم يحدث أن تدخلت الدول الأم لهذه الشركات في الشؤون السياسية أو الاقتصادية لهذه البلاد . وأخيراً يمكن القول بصفة عامة أن قضايا التكلفة والعائد المرتبط بالاستثمارات الأجنبية لا يقتصر فقط على ممارسات الطرف الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات) وإنما تتوقف أيضاً على كثير من العوامل والمحددات التي ترجع في أساسها إلى خفض بيئة ومناخ الاستثمار في الدول النامية ، فضلاً عن هذا ، إن أي محاولة لتعميم نتيجة ما أو رأي معين حول طبيعة العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة - وخاصة النامية - إنما تعتبر ضرباً من ضروب التسرع والسذاجة العلمية .

فالدول النامية المضيفة لها أهداف تختلف في طبيعتها عن تلك التي تسعى لبلوغها الشركات متعددة الجنسيات هذا من ناحية ، كما أن الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة بين هذين الطرفين هو حقيقة لا يمكن تجاهلها ، هذا من ناحية أخرى ، ويخطأ من يتصور أن منافع الاستثمار الأجنبي يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو أنه ذا نفع لكل من الدول المضيفة والشركة متعددة الجنسيات بصفة دائمة ومستمرة بدون تكلفة .

فالعوائد والتكاليف المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات هي بمثابة مسلمات يفرضها واقع الممارسة وطبيعة الأهداف ، والخصائص التي يتسم بها كل طرف من أطراف هذا الاستثمار .

المبحث الثالث

التأصيل النظري والدراسات السابقة

أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب الفهم والبحث في محددات جانب العرض، بالإضافة إلى جانب الطلب أو العوامل الجاذبة المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل عام، يؤدي انكماش الاقتصاد العالمي إلى انخفاض المستوى الحقيقي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، لذلك فإن فهم دور مانحين رأس المال في الأسواق الدولية يكون ضرورياً (Goldsbrough, 1986).

وتعتبر نظرية (Vernon 1966) في دراسة «دورة الحياة المنتج» واحدة من أشهر الدراسات النظرية التي تشرح الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع.

حيث تحتوي دورة حياة المنتج على ثلاث مراحل هي :

مرحلة الابتكار التي تتطلب اتصال فعال بالمستهلكين ، ومرحلة المنتج الناضج التي تحدث معها درجة معينة من المعيارية وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج والاهتمام بتكاليف الإنتاج ، وأخيراً تأتي مرحلة المنتج المعياري والتي من خلالها ينتقل الإنتاج إلى دولة أخرى متقدمة لخدمة السوق المحلي ولا ينتقل الإنتاج سريعاً إلى الدول النامية الفقيرة لنقص كفاءتها في الوفاء بمتطلبات المراحل الأولى لدورة حياة المنتج ولكن هذه الدول (النامية) تجذب استثمار الإنتاج المعياري عندما تكتسب البنية الأساسية وقوة العمل المدربة.

وقدم (caves 1982) شرح تكميلي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يسمى «بمنهج الصفقات» حيث يتواجد الاستثمار الأجنبي بالخارج كنتيجة لجهود الشركات لتخفيض تكاليف صفقات الإنتاج، وبالتالي يتم جذب هذا الاستثمار في القطاعات الصناعية في الدول المضيفة التي تتمتع بأسواق محلية كبيرة ومستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية لانخفاض تكاليف الصفقات الإنتاجية، وفي هذا الإطار، يتم النظر الاستثمار الموجة للصادرات، كمحاولة من الشركات عابرة الجنسيات لحماية الأصول غير الملموسة، باعتباره تكامل أفقي.

كذلك قدم (Dunning 1981) نظرية انتقائية للإنتاج الدولي، والتي عن

طريقها يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة المزايا الخاصة بالملكية، وحوافز الشركات في الحصول على المزايا الخاصة، والمزايا المتعلقة بالموقع والتي تقدم حوافز للشركات الاستثمار عبر الحدود القومية، لذلك تتنوع الدول في ميولها، من حيث كونها مستوردة أو مصدرة صافية الاستثمار طبقاً للاختلافات في مستوى وهيكل وفرة الموارد، وحجم وخصائص الأسواق، والسياسات الاقتصادية للحكومة، كذلك أوضح (Dunning ١٩٨١) ارتباط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما بمستوى التنمية في هذه الدولة، وهذا ما يتوافق مع نظرية Vernon في دورة حياة المنتج.

وتوضح الشواهد والأدبيات النظرية والتطبيقية القياسية الأهمية النسبية للعوامل العديدة الهامة المسؤولة عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه تمثل أداة أساسية للمعلومات التي يحتاجها صناع السياسات، وتقترح هذه الشواهد والأدبيات وفرة الموارد المعدنية كأقوى العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضح (Caves ١٩٨٢) أن الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستخراج يتسم بالوضوح ولا يحتاج إلى شرح نظري.

ومن الناحية التطبيقية، توصل (Lim ١٩٨٣) في دراسته على عينه مكونة من ٢٧ دولة إلى أن وفرة الموارد المعدنية تعد محدداً إيجابياً لقوى الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن (Lynton ١٩٩٧) في دراستها عن الاقتصاد الهندي أوضحت أنه على الرغم من توافر الموارد الطبيعية في الهند (البترو، والفحم، والحديد، والأحجار الكريمة، والقاعدة الزراعية الناجحة)، وحجم السوق الكبير (٩٣٠ مليون نسمة آنذاك) وكبر حجم الناتج القومي الإجمالي (٢٩٥ بليون دولار) وتوفر الطبقة المتوسطة ذات التعليم المرتفع، إلا أن العوائق السياسية والتشريعية، البيروقراطية المالية، والبنية الأساسية مازالت تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأتي ظروف وأحوال السوق في المرتبة الثانية في الأهمية، بعد وفرة الموارد المعدنية، من حيث العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الشركات الأجنبية تبحث عن سوق محلي لمنتجاتهم، فضلاً عن انخفاض تكاليف الصفقات في

الدول ذات المستويات المرتفعة التنمية الاقتصادية

(Vernon, ١٩٧٣; Reaber et al. ١٩٨١; Dannig, ١٩٨٢ Caves,).

كذلك يؤثر هيكل وشكل السوق في الدولة الضيفة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات المتعلقة بتوزيع إنتاجها حول العالم، حيث تتأثر التكاليف بدرجة المنافسة التي تواجهها تلك الشركات، وتوفر درجة من الحماية لها يشجعها على اتخاذ القرار بالاستثمار (Guisinger, ١٩٩٢).

وفي هذا الصدد أوضح (Smith ١٩٩٦) اختلاف تأثيرات سياسات التجارة في النموذج الاحتكاري عنه في النموذج التنافسي، حيث تمارس سياسة التعريفات دوراً مغايراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من النموذجين.

كذلك تضمنت دراسة (Lim ١٩٨٣) -بالإضافة للموارد المعدنية- حزمة حوافز أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل مستوى التنمية الاقتصادية (معبراً عنها بالنواتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد في المتوسط في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٥)، ومعدل النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الموارد المعدنية والأداء القوي للاقتصاد في الماضي تعد من أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت دراسة (Torrisi ١٩٨٥) أيضاً من خلال دراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كولومبيا (١٩٨٠-٥٨) إلى أن حجم السوق (مقاساً بالنواتج المحلي الإجمالي)، ونموه (مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، تمثل محددات قوية وإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دراسة (Hasnat ١٩٩٧) على الشركات الأمريكية في خمسة دول نامية خلال الفترة (١٩٩٢-٧٥) وباستخدام المتغيرات العشوائية للمربعات الصغرى، وجد أن حجم السوق، ونمو السوق، ومعدلات التبادل، ومعدلات الفائدة، والتعريفات -كعناصر مستقلة ذات معنوية مرتفعة.

وأكد (Li & Guisinger ١٩٩٢) -في دراستهما على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في اليابان، وأمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية خلال الفترتين (١٩٨٠-٧٦) و(١٩٨٦-٨٠) والتي تضمنت

٦٨٤ شركة في الفترة الأولى، و٧٢٥ شركة في الفترة الثانية - على حجم سوق الدولة المضيفة باعتباره عنصر إيجابي ذو معنوية مرتفعة في الفترتين.

وبينما تعد الموارد المعدنية وعوامل السوق عناصر جذب هامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الغموض يكتنف الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وسياسات التنمية، حيث من المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يزيد من حالة عدم التأكد المصاحبة للاستثمار. وفي دراسة مبكرة قام بها (Basai ١٩٦٣) أوضحت أن عدم الاستقرار السياسي وإمكانيات السوق تُعد من العوامل الهامة التي تحدد قرارات الاستثمار. كذلك أوضحت دراسة (Basai ١٩٦٣) التي تناولت ١٠٨ دولة نامية في الفترة (١٩٨٦-٧٥) الدور الهام الذي تلعبه برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وربطت الدراسة بين متغيرات عدم الاستقرار السياسي وسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك أوضحت دراسة (Levis ١٩٧٩) أن جودة الحياة والظروف الاقتصادية تمثل عوامل إيجابية وأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن عدم الاستقرار السياسي يمثل عامل سلبي على تلك التدفق. ولقد تم التوصل إلى تلك النتيجة في دراسة مشابهة على أفريقيا (Wubneh, ١٩٩٢)، إلا أن دراسة (Green ١٩٧٣) توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، وأوضح (Agarwal ١٩٨٠) عدم وجود دليل عملي على تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضحت دراسة (Root & Ahmed ١٩٧٩) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير الإستخراجية في ٧٠ دولة خلال الفترة (١٩٧٠-٦٦) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتكامل الاقتصادي، والتدابير التجارية، والنقل والاتصالات تمثل عوامل اقتصادية وإيجابية هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا بالإضافة إلى أن الخصائص المؤسسية للدولة المستقبلية الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشمل درجة الاستقرار السياسي، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، والتشريعات التي تحدد الحقوق القانونية للشركات

الأجنبية، ومحددات الملكية الأجنبية، ونظام ضريبة الملكية والأرباح، وحدود ومصاعب البيروقراطية كانت تمثل العامل السياسي الهام والإيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأوضحت دراسة (Sawhney & Kasibhatla ١٩٩٦) عن الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دور هام في جذب الاستثمارات.

وفي دراسة قام بها (Frey, Schneider ١٩٨٥) - من خلال بناء نموذج اقتصادي سياسي شمل ستة محددات اقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر، وأربعة عوامل سياسية، وعامل يمثل كل من المصالح السياسية والاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر. في عينة مكونة من ٥٤ دولة نامية - وجدا أن مستوى التنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي)، والعجز في ميزان المدفوعات تمثل أهم العناصر الاقتصادية وأن حجم المساعدات الثنائية من الدول الغربية وحجم المساعدات المتعددة تمثل أهم العناصر السياسية. كذلك أدى عدم الاستقرار السياسي مقاساً بالإضرابات السياسية والشغب إلى تخفيض جوهري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأتي سياسات تنمية الدولة المضيفة، المتضمنة رغبتها في إنشاء علاقات اقتصادية دولية، في مرتبة أقل أهمية من عوامل السوق والاستقرار السياسي، حيث تندمج الدول التي تمارس الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقات الخارجية الأخرى بسهولة أكثر مع الإنتاج العالمي ونماذج التجارة، وبالتالي تكون أكثر جذباً للمستثمرين الدوليين (Vernon ١٩٦٦). ويدعم هذا الاتجاه الدارسة التطبيقية التي أجراها كل من (Ahmed, Root ١٩٧٩) والذين توصلوا من خلالها إلى أن العلاقات التجارية تمارس تأثير قوي وإيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك قدم (Balasubramanyan ١٩٨٤) دليل محدود على أن الدول التي تتبع إستراتيجية تنمية موجهة للتصدير تجذب استثمار أجنبي مباشر أكثر من الدول التي تتبع إستراتيجية إحلال محل الواردات.

ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات (مثل عبء الديون الخارجية، والقيود على حركة رأس المال)، وبالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل التضخم والسياسات النقدية والمالية (Bhsasin et al., ١٩٩٤)، حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدولة المضيفة، والتأثير السلبي - بالتالي - على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر. وينفس الأسلوب، تؤثر معدلات الصرف الأجنبي على التدفق النقدي للشركات، والربحية المتوقعة، وجذب الأصول المحلية للمستثمرين الأجانب. حيث من المتوقع أن يحدث أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة ما إذا كانت العملة المحلية ضعيفة نسبياً مقارنة بالعملة الأجنبية للمستثمر الأجنبي مثل حالة الصين (Wang & Awain ١٩٩٥).

ولقد اختبر (Swain, Wang ١٩٩٥) في تناولهما حالتي الصين (١٩٩٢-٧٨) والمجر (١٩٩٢-٦٨) أثر الأجور، ومعدل الفائدة، ومعدل الصرف، والقيود التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجدوا أن الأجور تؤثر إيجابياً، ومعدل الفائدة يؤثر سلبياً، في كل من الدولتين، بينما يؤثر معدل الصرف بالموجب في حالة الصين، ويؤثر سلبياً في المجر، ومارست القيود التجارية تأثيراً سلبياً في حالة الصين.

وفي دراسة Katrakidis وآخرين (١٩٩٧) على مجموعة من الدول النامية والمتقدمة وجدوا أن معدل الأجر، ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، والتضخم تمثل عوامل جوهرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بينما يلعب معدل الصرف الحقيقي دوراً هاماً في الدول المتقدمة.

وفي دراسة (Cook ١٩٩٧) على الاستثمار الأجنبي المباشر في ٩ صناعات و١٩ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وجد أن الاستثمار الأمريكي يتأثر بالسلب بسبب تدخل الاتحادات العمالية، كذلك اختبر Sosvilla-Rivero, Bajorubio (١٩٩٤) أثر الأجور، والقيود التجارية، وعدم الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، على حالة أسبانيا في الفترة (١٩٨٩-٦١)، ووجدوا أن كل هذه المعاملات سالبة.

كذلك وتعد الاتجاهات الحديثة الخاصة بسياسات الدول النامية فيما يتعلق بالتحريك والإصلاح الاقتصادي - والتي تشجع استحواذ الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية على الشركات المحلية Foreign Acquisition في إطار عملية الخصخصة Privatization ، وعولمة الإنتاج، وزيادة التكامل الاقتصادي والمالي - من أهم العوامل التي تشرح ضخامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في الوقت الحاضر، حيث أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، ١٩٩٧) أن اتجاه كثير من الدول النامية لاقتصاديات السوق والخصخصة ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك البلاد، وأوضح (Mpran ١٩٩٢) أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية شهد ترحيباً بالشركات متعددة الجنسيات من خلال مشاركة تلك الشركات باستثماراتها في الخطط الخمسية التي تضعها حكومات تلك الدول، وانخفاض معدلات الضريبة على تلك الشركات بشكل ملحوظ في آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى إفريقيا، وتلاشى القيود الحكومية بشكل كبير.

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة (Fukao ١٩٩٧) على الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الاتجاه إلى الاقتصاد السوقي في الدول النامية لعب دوراً كبيراً في جذب الشركات اليابانية، كذلك أوضحت دراسة (Chandrasekaran Ryans ١٩٩٦) أن الهند - جنباً إلى جنب مع الصين - تعد واحدة من الأسواق الصناعية الرئيسية في آسيا التي تجذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الحديثة وفرص السوق الكبيرة.

كذلك أوضحت دراسات (Fishlow, Cardoso ١٩٨٩) و (Elias ١٩٩٠) على أمريكا اللاتينية، أن التدفق الهائل الاستثمار الأجنبي المباشر للإقليم كان نتيجة لمتغيرات السياسة المتجددة في التركيز على إصلاحات التوجه للسوق، إلا أن دراسة (Patnaik ١٩٩٧) أوضحت أن التحرر الاقتصادي لم يجذب الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما جذب كثيراً من الأموال الساخنة المهتمة بالمضاربة، وذلك لأن الفترة الأخيرة شهدت عولمة التحويل أكثر من عولمة الإنتاج. هذا ولقد اختبر (Svensson & Braunerhijelm ١٩٩٦) تأثير العوامل

المحلية المتعلقة بالدولة أو الصناعة County-or Industry- Sectors - على حالة السويد - ووجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب بشكل مرتفع لنماذج التركيز أو التجمع Agglomeration (مقاسه بنصيب عمالة الشركات الأجنبية). ذلك لأن الشركات تتجه إلى توزيع فروع التصنيع في مناطق جغرافية متخصصة في نفس الإنتاج، وبذلك تكون عمليات الشركات الخارجية متأثرة إيجابياً بالدول المضيفة التي تملك إنتاج كبير في نفس الصناعة، أو أن القطاع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية.

كذلك أوضحت دراسة (Delios, Anand ١٩٩٦) على الشركات اليابانية متعددة الجنسية في الصين والهند، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الصين كان مجذوب بالنفوذ للموارد المنتجة الخاصة بالموقع وتضمن درجة عالية من التكنولوجيا والمهارات الإدارية ونقل المعرفة التنظيمية، والفروع اليابانية في الصين متكاملة مع شبكة الفروع الدولية كجزء من استراتيجيه العولمة للشركات متعددة الجنسيات، على العكس من ذلك الاستثمار في الهند كان محفراً بالرغبة في النفاذ للأسواق المحلية وتضمن نقل أقل للتكنولوجيا والمهارات الإدارية، والفروع اليابانية في الهند تعمل مستقلة كجزء من الإستراتيجية المحلية المتعددة، وخلصت الدراسة إلى أن على الشركات الأجنبية التي تنوى الدخول للمنطقة أن تكون قادرة على إدراك - وبالتالي التجاوب - لميزة كل دولة مضيفة وللإستراتيجيات المختلفة وقدرات الشركات اليابانية متعددة الجنسيات.

وأوضحت دراسة (Pentecost & Milner ١٩٩٦) - في حالة استثمار شركات الولايات المتحدة الأمريكية في التصنيع البريطاني - أثر الميزة النسبية Comparative Advantage (مقاسة بمعدل الصادرات للمبيعات أو معدل التجارة الصافي) والتنافس Competitiveness (مقاساً بمعدل تركيز المبيعات) على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت معاملات المتغيرين موجبة.

وأيضاً أوضحت دراسة (De Mello ١٩٩٦) - على خمس دول من أمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك، وفنزويلا، وشيلي، وكولومبيا) والتي استوعبت معظم

الاستثمار الأجنبي المتدفق على المنطقة في الفترة (١٩٩١-٧٠) أن نظام التجارة للدولة المضيفة الذي يتراوح بين سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة التوجه للتصدير، ومتغيرات أداء الاقتصاد المفتوح (مثل شروط التجارة، والمديونية الخارجية)، ومتغيرات السياسة المحلية، لعبت دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأخيراً تناولت دراسات عديدة حزمة الحوافز المالية (مثل إعادة جزء من الضرائب، والإعفاءات، والقروض المدعومة) المتبعة لجذب المستثمرين الأجانب، إلا أن نتائج تلك الدراسات أوضحت أن تلك الحوافز لا تملك تأثيراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Shah & Toye, ١٩٨٤, Balasubramanyan, ١٩٨٤).

ولقد اكتشفت (Lim ١٩٨٣) تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (Toye & Shah ١٩٧٨)، وبرر ذلك بأن العلاقة العكسية هي نتيجة «التأثير التعويضي الوهمي» الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة استخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد والتنمية الاقتصادية، إلا أن بعض الدراسات الأخرى (OECD, ١٩٩١ and Guisinger, ١٩٩٢) أوضحت قوة تأثير الحوافز المالية في الدول النامية على جذب الاستثمارات المباشرة.

المبحث الرابع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعملة^(٨)

- شهدت الحقتين الماضيتين تحرك تدريجي نحو العملة من خلال ثلاث مظاهر :
- ١- بروز رأس المال الفكري كأهم أصل خالق للثروة في معظم الدول الصناعية خلال السنوات الماضية .
 - ٢- التوسع في عملة الأنشطة الاقتصادية . وقد يسر ذلك التطور في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات والانخفاض في عوائق كل من التجارة والاستثمار على مستوى العالم بأكمله^(٨) .
 - ٣- بروز وهيمنة سياسات اقتصاد السوق وما تلاها من تغيرات سياسات الاقتصاد الكلي وإستراتيجيات التنمية في الكثير من الدول ، إن لم يكن في كل دول العالم . كل هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً مؤثراً في عملية تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية ، وكذلك في إعادة رسم خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه الشركات متعددة الجنسيات^(٨) .
- فكلمة السر في عالم الاقتصاد والأعمال بل والثقافة اليوم وهي العملة، تلك الكلمة تعطى صورة لعالم تتحرك فيه السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات عبر الدول وبلا حدود ، في هذا العالم عملية الاختيار في أي مكان تنتج أو تشتري أو تستثمر أو تدخر لم تعد هذه المسائل مرتبطة بالحدود القومية بل أخذت هوية دولية .
- وتعني العملة أيضاً التمييز القديم أو التقليدي بين الإنتاج من أجل التصدير والإنتاج من أجل خدمة السوق المحلي قد ضعفت بنيته بل أنه يتلاشى ، والدول التي ترغب في النمو عليها أن توفر الظروف الاقتصادية الملائمة للمصدرين وكذلك

(٨) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي حول الاستثمار في العالم، ١٩٩٨ .

(٨) تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير السنوي، ١٩٩٦ .

(٨) البنك الدولي، التقرير السنوي، ١٩٩٧ .

المنتجين بغرض خدمة السوق المحلي، بل أن بعض المحللين ذهب إلى أن العولمة قد حطمت الحدود بين الدول وخلقت عالم بلا حدود، فيه تتخذ القرارات الاقتصادية دون اعتبار للحدود القومية.

وتعبر العولمة أيضاً عن المرونة اللانهائية تقريباً التي تتمتع بها الشركات فيما يتعلق بتركيز مختلف أنشطتها. فالتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات وإزالة العوائق التقليدية لكل من التجارة الدولية والاستثمار كل هذا أدى إلى عولمة الأنشطة الاقتصادية.

وقد أدت عولمة الاقتصاد الدولي إلى إحداث تغييرات كثيرة في الأنظمة الضريبية عالمياً. فكل دولة تحاول أن تجتذب أكبر نصيب من الاستثمار المباشر من خلال تطوير النظام الضريبي بما يخدم عملية جذب الاستثمار.

وترتب على كل هذه التطورات، على المستوى الدولي من تطور تكنولوجي وتحرر اقتصادي، توسع ضخم في التجارة الدولية وفي الاستثمار التي تقوده الشركات الدولية وتدفع رأس المال المالي الدولي (سيجلو ويسكي ١٩٩٨).

فسوق الإنتاج الدولي أصبح أكثر انفتاحاً كنتيجة لتخفيض القيود التجارية المحلية مثل إنجاز السوق الموحدة في أوروبا وشمال أمريكا وآسيا وكذلك من خلال التحرر العالمي تحت قواعد منظمة التجارة العالمية، وقد تمت المنافسة خاصة بعد دخول دول شرق أوروبا في مضمار المنافسة والتطور السريع في دول شرق آسيا^(٨).

والملاحظة الهامة التي يجدر الإشارة إليها أن التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي قد جذبت اهتمام الكثير من صانعي القرار والمنتجين، وحتى الأفراد من خلال دورهم كعمال ومستهلكين، وأن بعض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بانخفاض أسعار المواد الأولية والمواد صلات والاتصالات، وقد توسعت الاستثمارات بين المناطق الجغرافية ومناطق الاتحادات الاقتصادية والإقليمية.

فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على

(٨) لمزيد من التوضيح حول هذا الموضوع راجع تقرير الاستثمار في العالم، ٢٠٠١م.

مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، فبنظرة متأنية لمؤشرات الاستثمار المباشر وسلوك الشركات المتعددة الجنسيات تبدو لنا الصورة أكثر تعقيداً، والعولمة إلى حد كبير هي جزء من هذا التعقيد، فالكثير من الدول يقومون بالاستثمار في الخارج، وتلك الشركات التي هي في الحقيقة متعددة الجنسيات قد تضخمت أكثر وأكثر خاصة بعد عمليات الدمج والتملك التي يسرتها ظاهرة العولمة^(٨).

فالاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية، فعلى الرغم من أن الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من مائة عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم، كما أنها لم تكن في كل تلك الدول في ذات الوقت، فنمو حجم الاستثمار بالخارج يمثل ضرورة للشركات وذلك للحفاظ على نصيبها من سوق الإنتاج والاستثمار الدولي (كوترين وكين ١٩٩٣).

فثورة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر علامة أو دلالة على عولمة الاقتصاد الدولي نظراً لقيام الكثير من الشركات بإنشاء وتوسيع عملياتها خارج حدودها القومية. ومن ثم، فالشركات متعددة الجنسيات تقف في قلب النقاش الدائر حول أهمية أو ضرورة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية العالمية، والدليل على تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاتجاه نحو العولمة يمكن معرفته من قراءة نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام واحد وهو عام ١٩٩٧ حيث نما بمعدل أكثر من ١٠٪ ليصل ما قيمته ٣٠٥ تريليون دولار. كما نما عام ٢٠٠٠ فقط بنسبة ٤٠٪ (تقرير الاستثمار في العالم ١٩٩٨، ٢٠٠١)، ورأس المال هذا يمتلكه على الأقل ٦٣,٠٠٠ ألف شركة متعددة الجنسية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وهذه الشركات تتحكم في ٥٥٠,٠٠٠ فرع في الخارج (تقرير الاستثمار في العالم ٢٠٠١).

ومن هنا لم يعد هناك شك أن الشركات متعددة الجنسيات قضية تحتاج إلى

(٨) د.حاتم عبدالجليل القرناوي، في ظل العولمة والتوجهات والمتطلبات، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤.

وقفة وقدر عالي من الاهتمام، فهي واحدة من أهم المحركات التي بسببها وصلنا إلى ما يسمى بالعولمة، ففي الفكر العام الدولي، فإن العولمة والشركات متعددة الجنسيات زوجين شديدين الارتباط، فلا استثمار المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي، وهذا ما أكدت عليه منظمة الأونكتاد في تقريرها عن الاستثمار في العالم ١٩٩٨. ومن ثم فإنه في بيئة تسيطر فيها الشركات متعددة الجنسيات على نسبة ضخمة من التجارة الدولية (أكثر من ثلثي حجم التجارة العالمية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١)، وفي بيئة يروج فيها كل من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية للتحرر التجاري بالدول النامية، وفي الوقت الذي تمهد فيه الخصخصة لتشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فإن طبيعة العلاقة بين الدولة المضيفة والشركات الدولية صارت ذات أهمية كبيرة وتستحق الدراسة والاهتمام (موريس راي ١٩٩٥).

وأنه في سوق الصناعة العالمي، على الشركات أن تكون متواجدة في كل سوق حيث سيكون هناك وجود للشركة المنافسة، حتى ولو كان هذا السوق ذو حجم صغير مقارنة بسوق الإنتاج والتجارة الدولية، وتفسير ذلك يتمثل في أن عملية التطوير يمكن أن تحدث في أي وقت، وفي ظل هذا السوق المفتوح دولياً فإن تواجدها بالسوق الخارجي سيسهل عليها استثمار هذا الابتكار أو التطوير ومن ثم تقوية مركزها أمام المنافسين.

كما قد تساهم العولمة في زيادة حجم الشركة وتؤدي إلى توسيع حجم الدمج والتملك عبر الحدود.

فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٦ بلغ حجم الدمج والتملك ٢٤٧,٦ بليون دولار ويمثل هذا أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومن ثم فإن العامل الرئيسي وراء الزيادة القياسية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في ١٩٩٨ مرجعة الزيادة السريعة في عدد وحجم عمليات الدمج والتملك على المستوى الدولي.

ووفقاً لبيانات هيئة توماسون للضمانات المالية فإن عمليات الدمج والإحلال سجلت رقماً قياسياً بزيادة ٧٥٪ في عام ١٩٩٨ لتصل ٥٨٦,٨ بليون دولار، مثل تلك المؤشرات قد ارتفعت لأكثر من ذلك في عام ١٩٩٩ حيث بلغت في التسع أشهر الأولى ٤٩٨ بليون دولار، وقد زاد حجم نصيب عمليات الدمج والتملك من الاستثمار المباشر من ٥٥٪ عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٩٠٪ عام ١٩٩٨.

ووفقاً لآخر الإحصائيات التي تعرض لها التقرير الأخير الاستثمار في العالم ٢٠٠١ يتضح أن السبب الرئيسي في الارتفاع الخيالي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي كان مرجعة عمليات الدمج والتملك عام ٢٠٠٠، التي بلغت ١,٣ تريليون دولار، ولكن الانخفاض في الحجم الإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠١ كان مرجعه انخفاض عمليات الدمج والتملك بسبب حالة الركود التي تسود الاقتصاد العالمي، وربما يمثل الدمج بين أكبر شركتين أمريكيتين تعملان في مجال الإعلان والاتصالات أكبر مثال على أهمية الدمج والإحلال حيث بلغت العملية وحدها أكثر من ٢٥٠ بليون دولار في يناير ٢٠٠٠.

ولقد ساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي، ومن ثم يمكن للشركة التوجه الاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية كبيرة، وقد ساهم في هذا الاتجاه السياسات الحكومية نحو تيسير وتهيئة المناخ بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذه الأسباب ذهب البعض إلى التنبؤ بنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة^(٨).

نلاحظ من عرضنا السابق إلى أن كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات قد أثر كل منهما في تطور والدفع بالآخر، والمستفيد في النهاية هي الشركات متعددة الجنسيات، ففي خلال الـ ١٥ سنة الماضية شهد عالمنا تغيرات ضخمة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، كلها أو صلتنا إلى ما يسمى بوضع العولمة.

كما أن قوة وسطوة ونشاط الشركات متعددة الجنسيات ساهم بشكل فعال

(٨) د. أحمد مصطفى، دعم بيئة وجهود الترويج الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ١٩٩٤.

وإيجابياً في الاتجاه نحو العولمة. في الوقت نفسه فإن تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية الدولية أثرت بشكل إيجابي على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال خلق مناخ مواتي لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم توضيح وشرح العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال شرح النقاط التالية:

- هل يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للتجارة الدولية والعكس؟
- الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاتحادات الإقليمية الأخرى وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

١- هل يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للتجارة الدولية والعكس؟
قد يثار تساؤل عن العلاقة بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، فلماذا تكون الهيمنة؟ فهل كل منها يمثل بديلاً للآخر كما يعتقد أساتذة النظرية التجارية والكثير من أدباء الاستثمار المباشر؟ أم أنهما متكاملين يكمل ويخدم كل منهما الآخر^(١).

إن إزالة القيود التجارية قد تؤدي إلى توسع حجم الواردات التجارية ومن ثم قد تتجه الشركات إلى الاستثمار بالدولة الأم والتصدير للدولة التي كانت تستضيف لأنشطتها في السابق، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم فيمكن للاتحادات التجارية أن تخفف من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد ذهب كوجيما وأوزوا إلى أنه في الوقت الذي تمثل فيه الاستثمارات الأمريكية بديلاً للتجارة، فإن الاستثمارات اليابانية تشجع التجارة وتنميتها، وفي هذا الصدد، نحاول هنا مناقشة الدلائل الواقعية لتوضيح ما إذا كان كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية متكاملين أم يمثل كل منهما بديلاً للآخر، أيضاً هل كلما زادت حجم صادرات الدولة الاستثمار المباشر هل يؤثر ذلك

(٨) د. سالم الفرجاني، تدفقات رؤوس الأموال الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره.

على صادراتها وواراداتها من السلع والخدمات بالارتفاع أو الانخفاض؟ لاشك أن تلك المسألة تشغل اهتمام صانعي السياسة في البلدان المصدرة الاستثمار المباشر لما يتضمنه ذلك من أثر على ميزان المدفوعات والعمالة لمواطنيهم (جراهام ١٩٩٨)^(٨). تجدر الإشارة إلى أن النقاش النشط بخصوص تلك العلاقة يتركز بدرجة كبيرة على الاستثمار المباشر في القطاع الصناعي، بينما لا يدخل في النقاش الاستثمار المباشر في قطاعات مثل الخدمات كالسياحة، والبتروك والمعادن والقطاعات الاستراتيجية حيث يلزم القيام بتلك الأنشطة الدولة المضيفة وليس في الدولة الأم. ونظراً لأن أكثر من ٨٠٪ من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة والتي هي أيضاً تمثل المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (أكثر من ٩٠٪ من الاستثمار المباشر على مستوى العالم) (على الرغم من دخول دول نامية في عالم تصدير الاستثمار من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية)، فإن هذا النقاش أكثر أهمية بالنسبة للدول المتقدمة عنه بالنسبة للدول النامية.

ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات من القرن الماضي، تمت التجارة الدولية بشكل أسرع من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير ذلك بسيط وهو أن غالبية البلدان النامية خاصة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت تسعى للاستقلال السياسي والاقتصادي بعد حقبة من الاحتلال، وكان قد رسخ في الأذهان أن الاستثمار الأجنبي هو صورة من صور الاحتلال البغيض ولكن في ثوب اقتصادي، كما ساهم في نمو هذا الفكر المد الاشتراكي في الشرق ومعاداته للرأسمالية بكافة صورها، ولكن الموقف تغير بشكل جزري منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عندما بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد بشكل حاد، ليس هذا فقط، بل بدأ في التزايد بمعدلات تفوق حجم التجارة الدولية (ريت، روثورن ١٩٩٨)، ففي الفترة ما بين بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى بشكل ملحوظ بالمقارنة

(٨) Graham E.M, "On The Relationships Among Direct Investment and International Trade in The Manufacturing Sector :Empirical Results For The United States and Japan" Institute For International Economic Washington, DC(١٩٩٨).

بالتجارة الدولية، وفي الفترة ما بين ١٩٩٥، ١٩٩٧ فإن قيمة السلع العابرة للحدود الدولية نمت بمعدل أقل من ٦٠٪ بينما في ذات الفترة نما الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الضعف تقريباً (أوراتا ١٩٩٨).

ومن خلال تجربة دول مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا والبا سينيك (أبيك) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢، تبين أن كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مكملان للآخر وليس بديلاً له، ومن ثم كانت العلاقة إيجابية بينهما. فمؤشرات التدفق التجاري والاستثمار في دول الأبيك في الثمانينات توضح علاقة التكامل بين روابط كل من التجارة والاستثمار (أحمد وآخرون ١٩٩٦).

وفي دراسة لبرينتون (١٩٩٨)، أكد على النتائج سالفة الإشارة إليها والتي تؤكد على علاقة التكامل بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وتلك مسألة لم يعد بإمكان منظري الاستثمار الأجنبي المباشر إنكارها.

فالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة هما جزء من طيف الطرق أو السبل التي من خلالها تقوم شركات من إحدى الدول الأعضاء بخدمة أسواق دولة أخرى ومن ثم لا يمكن أن يكون أحدهما بديلاً للآخر.

حقاً، فإن التطبيقات المشار إليها سالفاً ترجح بقوة علاقة التكامل بين كل من التجارة والاستثمار الدولي حيث تقوم الشركات بدمج عملياتها عبر الحدود من خلال الاتجار في السلع الوسيطة والخدمات، وأن بعض التقديرات تذهب إلى أن أكثر من ثلث حجم التجارة الدولية تتم داخل الشركة على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال إذا قامت شركة بالاستثمار في مصر لتكرير البترول، قد تستورد بترول من السعودية لتكريره في مصر وتصديره لدول أوروبا وهنا خدم الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الدولية وهكذا، والطبيعة التكاملية للعلاقة بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر تظهر بوضوح في قطاعات الخدمات والخدمات المالية، حيث إن الأنشطة عبر الحدود لعملاء الدولة الأم غالباً ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتولاه مقدمي الخدمات.

ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأونكتاد عام ١٩٩٧، خلال الحقتين الماضيتين فإن مقدار النمو في حجم التجارة العالمية قد فاق معدل نمو حجم الإنتاج العالمي، بينما في

منتصف التسعينات، فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على ٢٧٪.

وفي فترة ما، كان الاقتصاديون يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل بديلاً للتجارة الدولية، فبناء مصنع في سوق أجنبي كان من أحد الطرق لتغلب على القيود والعقبات التجارية، وهذا ربما يساعدنا في تفسير إنشاء مصانع سيارات في دول كثيرة في البرازيل وفي أمريكا اللاتينية وحتى كوريا بجنوب شرق آسيا، ولكن في وقتنا الراهن ينظرون إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على أن كل منهما يكمل الآخر (الاقتصادي اللندنية ١٩٩٨).

وغالبا ما يكون الهدف هو الإنتاج لخدمة السوق المحلي للدولة المضيفة التي اعتادت في السابق على الاستيراد من الدولة الأم، وإذا ما حدث هذا، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون بديلاً لصادرات الدولة الأم ولخدمة سوق الدولة المضيفة، ويمكن لاستثمارات الدولة الأم بالدولة المضيفة، أن تشجع صادرات الدولة الأم أيضاً، كأن تصدر السلع الوسيطة الداخلة في عمليات الإنتاج بالدولة المضيفة، وهنا لن تتأثر التجارة بشكل كبير، أيضاً فإن القدرات التسويقية والتوزيعية التي خلقها الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تمكن أنشطة الدولة الأم من أن تصدر سلع نهائية وخدمات لمستهلكين لم يكن بالإمكان الوصول إليهم إذا لم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالنظر إلى مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة، فإن الإحصائيات الرسمية في أمريكا تؤكد على أن أكثر من ثلث تجارة أمريكا تتم داخل الشركات متعددة الجنسيات، وأن بعض الاستثمارات خاصة في قطاع الخدمات تمثل ركيزة أساسية للبيع والاتجار مع الأجانب.

وجدير بالذكر أن تدفق التجارة والاستثمار مرتبطين من أكثر من ناحية، فالاستثمار المباشر يمهّد الطريق لتشجيع الصادرات وإحلال الواردات أو تجارة واسعة في مدخلات الإنتاج الوسيطة خاصة بين الشركة الأم وفروعها، فعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية لدول شرق آسيا قد زادت من حجم

واردات تلك الدول من اليابان، وأن معظم تلك الواردات غالباً ما تتكون من مدخلات للإنتاج.

أيضاً فإن تلك الاستثمارات ارتبطت بالزيادة في حجم الصادرات لكل من أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان، حيث لوحظ أن الاستثمارات اليابانية في أمريكا اللاتينية ارتبطت بزيادة حجم صادرات تلك الدول للولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٩٥ اكتشف برينارد سبب آخر لتلك العلاقة التكاملية بين كلاً من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات متعددة الجنسيات تمتلك حقوق الملكية الفكرية ومميزاتها (التكنولوجيا - العلامات التجارية - البراءات...) والتي تمكنها من الاستحواذ على نصيب أكبر من السوق الخارجية، ومن ثم تزيد من حجم كلاً من التجارة والاستثمار من وإلى السوق الذي تعمل به، أيضاً وجد أوراتا في عام ١٩٩٥ أن زيادة حجم الاستثمار المباشر والتجارة في السلع الإلكترونية كانت يداً بيد في تلك المنطقة، أي منطقة شرق آسيا.

والآن وفي ظل نظام عالمي للتجارة الحرة، ومع إزالة كل العقبات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية قد يدعي البعض أنه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عناء الاستثمار بالخارج طالما أنه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم والتصدير دون عقبات إلى الدولة التي اعتادت على القيام بالاستثمار فيها، ولكن شوهده أن تحرير التجارة قد صاحبه زيادة هائلة في حجم الاستثمار وليس العكس، ومرجع ذلك أن العقبات التجارية لم ولن تكون العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار بالخارج، أضيف إلى ذلك أن هناك أنواع من الاستثمار لا يمكن القيام بها إلا ببلد أجنبي.

٢- الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تأكد على المدى الطويل أن أي تطورات على المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية يمكن أن يكون لها أثرها الفعال على حجم وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر، فمع إنشاء الاتحاد الأوروبي ثارت تساؤلات حول ما إذا كان هذا الاتفاق سيؤدي إلى خروج الاستثمارات من الاتحاد أو دخولها إليه. (بانوبولوس ١٩٩٠).

فمن حيث المبدأ نجد أن حجم الاستثمارات البيئية داخل الاتحاد الأوروبي تعدت حجم الاستثمارات في شمال أمريكا في ١٩٨٠ لتصل إلى مستوى ١١٪ من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٩٠، وتوضح تلك المؤشرات أن التحرك نحو أوروبا أكثر اتحاداً أدى إلى حدوث تغيرات هيكلية في حجم الاستثمارات البيئية داخل الاتحاد.

وانتهى البعض إلى أن الاتحاد الأوروبي شجع بقوة حجم الأنشطة الاستثمارية داخل الاتحاد حيث ترغب الشركات في تقوية أوضاعها في سوق موحدة وذلك من خلال عمليات الدمج والتملك.

وفي عام ١٩٩٥ رأى بالدوين أن إنشاء السوق الموحدة في أوروبا أدى إلى تحول الاستثمارات إلى دول منطقة التجارة الحرة بالاتحاد وإلى دول مثل أسبانيا والبرتغال وهو ما قد يشجع تلك الدول إلى طلب العضوية كاملة بالاتحاد، فتجربة كل من المكسيك مع النافتا، والبرتغال وأسبانيا مع الاتحاد الأوروبي تبين أن الانضمام لأي اتحاد إقليمي يؤدي إلى جعل سوق الدولة المنضمة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأكيداً لكل تلك الدراسات والتكهنات، أوضح تقرير الاستثمار في العالم الصادر في سبتمبر عام ٢٠٠١ أن دول الاتحاد الأوروبي كانت في مقدمة الدول المصدرة والمستوردة للاستثمار، فبعد سنوات من تربع الولايات المتحدة على عرش الدول المصدرة والاستثمار، ظهرت المملكة المتحدة على القمة حيث بلغت استثماراتها بالخارج ٢٥٠ بليون دولار معظمها بدول الاتحاد الأوروبي، أما على جانب الدول المستوردة الاستثمار، فقد لوحظ أن أربع دول أوروبية كانت في مقدمة الدول المستقبلية للاستثمار العالمي بعد الولايات المتحدة (٢٢٨ بليون) وهي ألمانيا (١٧٦ بليون)، المملكة المتحدة (١٣٠ بليون)، وفرنسا (١٢٣ بليون) وبلجيكا (٩٥ بليون)^(١).

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، تقرير الاستثمار في العالم، جينيف، ٢٠٠١.

٣- الاتحادات الإقليمية الأخرى وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر:

شجع اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية الاستثمار الأجنبي كما عمق من الاتحاد الإقليمي بين الدول الأعضاء في العديد من الصناعات. فبعد أن فتح هذا الاتفاق الأسواق الواسعة لكل من البرازيل والأرجنتين، قامت تلك الدولتين بتوفير حوافز وضمانات الاستثمار لجذب استثمارات كثيرة من أهمها الاستثمار في قطاع السيارات والمركبات (الاقتصادي اللندنية ١٩٩٨).

رونى جير الدينى مدير التصوير بشركة فولكس للسيارات بالبرازيل قال أن «حرية تحرك السلع عبر الحدود القومية يسر الأمر علينا في عملية تخصيص وتنظيم إنتاجنا وتجميع منتجاتنا، والقاعدة الأساسية هي أننا لا ننتج نفس المنتج في مكانين مختلفين، فالسلعة تنتج في الأرجنتين لتناسب الذوق في البرازيل والعكس صحيح، وما كان ذلك ليحدث لولا وجود حرية تجارة وإتحاد إقليمي بين الدولتين».

فلقد شجع الاتحاد الإقليمي بدول أمريكا اللاتينية، ليس فقط على جذب الاستثمارات من الخارج، ولكن أيضاً على تشجيع استثمارات الدول الأعضاء فيما بينها، أي أن تقوم شركات برازيلية بالاستثمار في الأرجنتين، وشركات أرجنتينية بالاستثمار في البرازيل وهكذا، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٥ قامت الشركة التشيلية باستثمار قدره ٢ بليون دولار وكان معظم استثمارات تلك الشركات في الأرجنتين، ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر في عام (٢٠٠١) قدرت استثمارات تلك الشركات وحدها بـ ٥ بليون دولار.

ولقد مثل أيضاً التقارب بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية عاملاً هاماً من عوامل جذب الاستثمار في المنطقة، فبعد دراسة على ١٠ دول بالمنطقة، انتهى بيتري (١٩٩٤) إلى أن النسبة الكبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بدول المنطقة، ونسبة أقل توجهت للدول خارج المنطقة وغير الأعضاء، فالولايات المتحدة هي صاحبة النصيب الأكبر في علاقتها الاستثمارية مع جيرانها من دول أمريكا اللاتينية، كما هو الحال بالنسبة لليابان في شرق آسيا، كما أن الانخفاض النسبي لنصيب دول أوروبا من الاستثمارات بدول أمريكا اللاتينية قد يكون

مرجعة التاريخ الاستعماري البغيض لتلك الدول بأمريكا اللاتينية، ومن ثم فليس من العجيب أن تكون معظم الاستثمارات القادمة لتلك المنطقة (□□٪) قادمة من الولايات المتحدة، في حين كان نصيب أوروبا ٣١٪ واليابان ٧٪ فقط (بيري ١٩٩٤). وفي آسيا لعب اتفاق دول آسيا والباسفيك (الإبيك) دوراً محورياً في التحركات نحو تحرير كل من التجارة والاستثمار بالدول الأعضاء، وذلك من خلال تقوية هذا الاتفاق بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وهو ما يدفع بالمنطقة بأكملها نحو النمو، ومن ثم فقد صارت البيئة مهيأة لكل من التجارة والاستثمار والتقدم التكنولوجي بتلك المنطقة (كيم، ١٩٩٧)، وقد أقرت الدول الأعضاء في تلك المنظمة في (أكتوبر ٢٠٠١) في مؤتمر بشنغهاي العديد من الاتفاقات والسياسات التحررية والاتحادية من بينها إنشاء عملة موحدة على غرار تلك المعمول بها بالاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك اتفاق التجارة الحرة لدول الآسيان (دول العشرة) واتفاق التجارة الحرة لدول الأفتا EFTA كلها هدفها تشجيع نمو كل من التجارة والاستثمار، ففي عام ١٩٩٢ مثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر البيني أي بين الدول الأعضاء نسبة أكثر من ٥٠٪ من حجم الاستثمار المباشر بالمنطقة، كما أنه في دول منظمة الآسيان والدول حديثة التصنيع (النمور الآسيوية) كان المصدر الرئيسي الاستثمار يأتي من دول الأبيك واليابان والدول حديثة التصنيع (أحمد وآخرون ١٩٩٦).

وفي نفس عام ١٩٩٢ توجه أكثر من نصف استثمارات دول الأبيك إلى دول الأبيك ذاتها، ٣٠٪ توجهت إلى أوروبا و ٢٠٪ إلى الدول الأخرى بالعالم (جيررو ١٩٩٦)، فالاستثمار يقود عملية الوحدة الاقتصادية بين دول الأبيك، كما أن الروابط التجارية دعمت وطورت التحركات الاستثمارية.

وفقاً لجون دينينج ١٩٩٨، أن التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الماضية لم تفتح ولم توسع فقط أسواق سبق أن اعتادت الشركات متعددة الجنسيات السيطرة عليها، ولكن تلك التطورات أثرت على عملية الإنتاج برمتها، وعلى تكلفة النقل لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم أثرت على الهيكل الصناعي والتوزيع الجغرافي لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن منظور وضع السياسة العامة، فإن تحليل أحمد (١٩٩٦) انتهى إلى أن الجهود التي بُذلت لتيسير كل من التجارة والاستثمار يجب الاستمرار فيها، لأن ذلك في النهاية سوف يضغط على واضع السياسة لخلق حالة من التناغم في السياسات بين الدول الأعضاء في موضوعات مثل قوانين الشركات والملكية الفكرية والمنافسة وغيرها.

والخلاصة من عرضنا السابق للدراسات المقارنة للأدب الاقتصادي للاتحادات الإقليمية إلى أن تلك الاتحادات والتنظيمات تزيد من تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة الاقتصادية المتحدة، داخل تلك المنطقة الموحدة فإن كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يكمل بعضهما البعض، حيث يمكن إنتاج نفس المنتج في أكثر من دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد وتجميعها بعد ذلك في دولة أخرى عضو، وذلك للاستفادة من المميزات النسبية للدول الأعضاء، وكل ذلك يساهم في نمو كل من التجارة والاستثمار وبعد ذلك يتم التصدير داخل الإتحاد أو خارجه (هالند، ووتون ١٩٩٨).

ووفقاً لتقرير الاستثمار في العالم لعام ١٩٩٨، فإن معظم الإتحادات الإقليمية التي تم إنشائها مثل النافتا والاتحاد الأوروبي تركت أثراً عظيماً على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من خلال خلق مناخ اقتصادي وسياسي مواتي لهذا النوع من الاستثمار.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ماذا عن منطقةنا العربية وماذا عن استثماراتنا البينية، وأين نحن من تلك التطورات ومن عملية الاندماج ذاتها؟
ثالثاً: المنافسة العالمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(١)

١- لماذا تتنافس الدول عامة، والنامية خاصة، على جذب الاستثمار الأجنبي والمباشر تحديداً؟

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير،

(٨) عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

فإن أشكال تدفق رأس المال الأخرى تتلاشى، فالمساعدات الدولية في تناقص مستمر منذ الستينيات في الوقت الذي كانت فيه تلك المساعدات هي أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، حيث تمثل المساعدات الآن أقل من ربع رأس المال الدولي.

والقروض التجارية، والتي كانت المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال خلال السبعينيات تأكلت خاصة بعد أزمة المديونية الدولية التي شهدتها العالم خلال الثمانينات خاصة في أمريكا اللاتينية.

والاستثمار الدولي غير المباشر في البورصات العالمية والذي شهد فورة خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية لا يزال يشكل أهمية، ولكنه مصدر غير مستقر ويتضمن قدراً من الخطورة كما حدث بالملكسيك ودول شرق آسيا خلال عام ١٩٩٧، ١٩٩٨.

فحتى بعد الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه على عكس الأشكال الأخرى لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي ومعه عناصر تميزه وهي التكنولوجيا وخلق وظائف جديدة، معارف إدارية وتشجيع المدخول في سوق التصدير وهو شيء الدول النامية في أمس الحاجة إليه. ومن ثم فمع ضعف رأس المال الداخلين فإن الإنتاج الدولي أصبح ركيزة لنوع جديد من النمو الاقتصادي (البنك الدولي ١٩٩٧، سانشس، وارنر ١٩٩٥).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر والدولة المضيفة له. بالنسبة للمستثمر، فإن الفوائد المتوقعة تتمثل في مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل، الاقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول، وتنويع النشاط الإنتاجي. أما بالنسبة للدول النامية، فإن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها:

- فالاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.

- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ونظراً لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار وذلك للحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى، فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته.
- أيضاً قد يساهم الاستثمار في تنمية قطاع التصدير ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص ليس عنا ببعيد . وهذا الأمر أبرزه تقرير الاستثمار في العالم الصادر في عام ٢٠٠١ .
- قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيئة ومثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا وغيرها هو خير تأكيد لتلك الميزة.
- وأخيراً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يضمن نقل التكنولوجيا، وكنتيجه لذلك فإن مهارات العمال ستتطور وسوف تفتح قنوات التسويق والتصدير. (جول، ذيوفانج ١٩٩٦)

والاستثمار الأجنبي المباشر نوعين شائعين:

- ١- الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يستغل الموارد الطبيعية من بترول وغيره من الثروات المعدنية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات الموارد الطبيعية التي تفتقدها الدولة الأم.
- ٢- الاستثمار الذي ينبغي الإنتاج بتكلفة أقل أو ذلك الذي يبحث عن السوق أو العمل الماهر:

وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن الأماكن التي تتميز بتكلفة إنتاج أقل أو عمل عال المهارة أو سوق واسعة، ومن ثم القيام بالإنتاج للسوق المحلي أو التصدير،

ومن ثم يمكنه تحقيق أرباح عالية. في مثل هذه الحالة، يمكن للدولة النامية المضيفة أن تزيد من قدرتها التصديرية والتحسين من وضع ميزانها التجاري^(١).

وبناءً عليه، فإن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العملاقة في دول الخليج العربي يمكن إدخالها ضمن التصنيف الأول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظراً لأن معظم الاستثمارات التي تتم بالدول العربية هي لاستغلال واستنفاد الثروة البترولية. ولكن معظم الاستثمارات التي تتم بدول شرق وجنوب آسيا يمكن إدخالها ضمن التصنيف الثاني وذلك لتوافر العمالة الرخيصة والماهرة بتلك المنطقة^(٢).

وكل نوع من تلك الاستثمارات يختلف في آثاره عن الآخر (على الأقل على المدى المتوسط والقصير) على الميزان التجاري للدولة المضيفة، فالاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي بالدولة المضيفة من الواضح أنه ينمي العجز بالميزان التجاري بالدولة المضيفة خاصة إذا ما كان يعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة، أما الاستثمار الذي يبحث عن عوامل الإنتاج الرخيصة فإنه غالباً ما ينمي الفائض بالميزان التجاري.

ومن مظاهر بزوغ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر هي دخوله في أكثر من قطاع من قطاعات الإنتاج إن لم يكن كل القطاعات. فتاريخياً، اعتادت الشركات متعددة الجنسيات على التركيز في الصناعات القائمة على استغلال الموارد الطبيعية من معدن وغيرها. ولكن مؤخراً فإن قطاع الخدمات قد حاز بنصيب كبير من جملة الاستثمارات الأجنبية العالمية مثل الاستثمار في مجال البنوك والسياحة والتأمين.

فحتى وقت قريب كان من السهل الفصل بين تلك القطاعات التي يمكن أن تتولاها الشركات الكبرى، وتلك التي تبقى ذات هوية محلية، ومع التطور فإن تلك التفرقة فقدت معناها، فقوائم تتلوها قوائم كل يوم تدخل في إطار عمل الشركات الأجنبية، في تلك البيئة الجديدة التي تتميز بتحرر أنظمة كل من التجارة والاستثمار من خلال الخصخصة وإعادة هيكلة الصناعة المحلية، فإن العوائد أو الفوائد المتوقعة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صارت أكثر احتمالاً عن ذي قبل.

(١) د. نزية عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
(٢) د. سالم الفرجاني، تدفقات رؤوس الأموال الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، مرجع سبق ذكره

والخلاصة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن الكثير من المزايا من بينها نقل التكنولوجيا والمهارات وتشجيع المنافسة داخل السوق المحلي خاصة في القطاعات الخدمية الاحتكارية وكذلك خلق فرص العمل إذا ما أحسنت الدولة المضيفة تعظيم استفادتها من تلك الاستثمارات وكل ذلك على المدى البعيد يؤدي إلى رفع إنتاجية السوق المحلي والنمو الاقتصادي والتصدير.

ففي تلك المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي الدولي، يبدو الاستثمار الأجنبي المباشر شديد الأهمية بالنسبة للدول النامية عن ذي قبل، ففي ظل التزاماتها الدولية، فإن الدول النامية لن تكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية، وحتى في إطار سوقها الداخلي. وفي ذات الوقت فإن حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع تمت حمايتها والتزمت تلك الدول بتوفير الحماية لها، ومن ثم فإن السبيل الوحيد للولوج إلى التكنولوجيا المتطورة، والقدرة على المنافسة، وحماية السوق الداخلي، وتوفير فرص عمل لن يكون إلا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، على الأقل في الوقت الراهن.

ولهذا السبب فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في غاية الأهمية للدول النامية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة في تلك المرحلة، ماذا وإلا فإن منتجاتها المحلية (المعروفة بضعف جودتها وربما بالسعر المرتفع) لن تكون حتى قادرة في الحفاظ على نصيبها من السوق المحلي، فما بالك بالسوق الدولي شديد التنافسية.

رابعاً: مواقف الحكومات في مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر (بين الماضي والحاضر)

كتب سيرفن سكريبر منذ أكثر من أربعين عاماً مضت (١٩٦٧) عن الخوف واسع النطاق والناجم عن توسيع الاستثمارات الأمريكية في غرب أوروبا، وفي نفس الوقت أثار الكثير من اقتصاديي وأساتذة التنمية نفس المخاوف من زيادة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية خاصة سيادتها، فغالباً ما رأت الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه شكل من أشكال الاحتلال الاقتصادي، وهي تلك الرؤية التي

شجعتها بقوة الدول الاشتراكية (ويزرل ١٩٩٥)^(٨)، كما أن الفكر السياسي في ذلك الوقت سواء في الشمال أو الجنوب تركز حول أفضل وسيلة لكبح قوة الشركات الكبرى. فالناقدون الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما ركزوا على أن تلك الشركات غالباً ما تنشأ مجرد مراكز تجميع بالدول المضيفة، تاركة الرقابة الإدارية وكذلك البحوث والتطوير لكي تتم بالدولة الأم، حتى الاعتقاد بخلق فرص العمل، فإنه وإن تحقق فسيحقق ولكن بتكلفة عالية يتحملها دافعي الضريبة بالدولة المضيفة (هالند، ووتون ١٩٩٨).

ولكن سرعان ما هدأت كل المخاوف في الدول الصناعية، حيث نما حجم الاستثمار من دول غرب أوروبا متوجهاً للولايات المتحدة، وظهert اليا بان بقوة على الساحة منذ منتصف الثمانينات، حتى في محيط الدول النامية. وبعد أزمة المديونية في أوائل الثمانيات التي قللت من عداوت تلك الدول الاستثمار الأجنبي المباشر. سعت الكثير من الدول خاصة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية للبحث عن مكان لها على خريطة الاستثمار المباشر ونجحت في تحقيق ذلك، في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ومنذ منتصف الثمانينات تراجع كلفة البندول السياسي واتجه نحو إزالة كافة العقبات على أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات كأفضل طريقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لتشجيع القدرات التنافسية والنمو الاقتصادي (كوزال، روتون ١٩٩٨)^(٨).

وفي وقتنا الراهن، فإن الحكومات، التي كانت يوماً ما متخوفة من المستثمرين الأجانب، ترحب بهم بأذرع مفتوحة، على أمل أن يحضر ذلك المستثمر ومعه المهارات والتكنولوجيا التي ستترك أثرها على الشركات المحلية والعمال، ومن ثم تحريك عجلة الاقتصاد القومي ككل (الاقتصادي اللندنية ١٩٩٨)، فقد نما اعتراف دولي قوي بفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر من جهات تحسب الإنتاجية والمقدرة التنافسية ونقل

(٨) Witherell William H. «Investment, Services, Taxation and Competition» Business Economic, S١١, Ashington, Vol.٣٠. Issue: ١, Jan (١٩٩٥) Page: ٢٩.

(٨) Kozul R. & Rowthorn W.R, «Spoilt For Choice: Multinational Corporations and The Geography of International Production», Oxford Review of Economic Policy, Vol.١٤ No.٢. Summer (١٩٩٨), Page ٧٤.

التكنولوجيا والمهارات الإدارية والإسراع بالإنتاج في الاقتصاد الدولي سريع التغير.

فالتحرر الاقتصادي بدأ على أنه الظاهرة الرئيسية التي تؤثر على عالم الأعمال اليوم. فبعد سنوات عديدة من تجارب تدخل الحكومات في الاقتصاد، فإن كثير من الدول النامية دخلت في عمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية اعتماداً على إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، في ذات الوقت فإن تغير موقف الدول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في النمو السريع لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

فمنذ الثمانينات، بدت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها أهم أهداف السياسة العامة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولتحقيق هذا الهدف، فقد عملت العديد من الدول، ليس فقط على إزالة عوائق الاستثمار بل أيضاً على تقديم الحوافز المغرية لاجتذابه (أوراتا ١٩٩٨).

ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفرت الكثير من الدول النامية ومنها السعودية على وجه الخصوص أشكالاً مختلفة ومتعددة من الحوافز^(٨). فالمنافسة بين الدول الساعية لجذب الاستثمار أدت إلى تكاثر وتنوع أشكال الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، مما وسع من فرص الاختيار أمام المستثمر (دنينج ١٩٩٥). أيضاً فإن التوسع في عالم الإنتاج الدولي أدى إلى زيادة النداءات بأنظمة استثمارية أكثر شفافية واستقراراً ومرونة. وضعت تلك النداءات موضع التنفيذ من قبل منظمات دولية عديدة من بينها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد العالمي ومنظمة التعاون والتنمية (كوزال وروثورن ١٩٩٨).

فالعديد من الدول اعترفت بالحاجة إلى حماية الاستثمار، والبعض الآخر ضمن المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي، قامت أيضاً الكثير من الدول بإصدار التشريعات التي تحظر نزع الملكية، أو على الأقل تضمن التعويض العادل إذا ما نزع الملكية لأسباب طارئة، كما اعترفت الكثير من الدول بحق المستثمر الأجنبي في تسوية منازعاته أمام هيئات ومحاكم التحكيم الدولية (جول، ذيوفانج ١٩٩٦).

(٨) راجع نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، ملاحق البحث.

ويمكن أن نقول أن كل الدول تقريباً قد اتجهت باتجاه التحرر. حيث أن ١٠١ من بين ١٠٢ تعديل تشريعي في عام ١٩٩٣ في ٥٧ دولة كانت في اتجاه وضع إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تحراً، وفي عام ١٩٩٤ كان ١٠٨ من بين ١١٠ تعديل تشريعي في ٤٩ دولة كانت في نفس الاتجاه.

في حقيقة الأمر فإن خمسة تعديلات فقط من بين ٣٧٣ تعديل في الفقرة من ١٩٩١-١٩٩٤ لم تكن باتجاه التحرر، مثل هذه التحركات كانت ضرورية لجذب الاستثمار، ولكنها ليست أكثر من كونها الخطوة الأولى.

مثل تلك التحركات التحررية على مستوى العالم، وبهذا الشمول جعلت من الصعب إن لم يكن من المستحيل على دولة بعينها اقتناص نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من الحصة التي اعتادت الحصول عليها قبل التحرر، ومن ثم، فأى ميزة تتمتع بها أي دولة سوف تتوقف على مدى الإسراع بعملية التحرر في تلك البيئة العالمية شديدة الانفتاح.

فلقد قامت الكثير من الحكومات بتوفير الحوافز الضريبية كما خفضت النسبة المطلوبة من مدخلات الإنتاج المحلية، كما رفعت القيود التي كانت مفروضة على سعر الصرف الأجنبي وغيرها من العقوبات الإدارية، فمن بين ٦٠٠ تعديل في السياسات تمت مراقبتها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، ٩٥٪ منها تم تصنيفها على أنها تحريرية^(٨).

تلك الجهود التي بُذلت من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر توافقت مع إبرام الكثير من اتفاقات ضمان الاستثمار الثنائية بين الدول، وهو ما يقوي من حقوق المستثمرين الأجانب من خلال فرض شرط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة العادلة، فيوجد الآن أكثر من ١٣٠٠ اتفاقية موضوعة موضع التنفيذ وقعت عليها والتزمت بها الكثير من الدول النامية المضيفة للاستثمار (كونرال ١٩٩٨).

حتى الدول صغيرة الحجم التي لا تستطيع توفير سوق استثماري ذو حجم كبير فإنها تقدم نفسها للمستثمر الأجنبي كميناء للتصدير للدول المجاورة،

(٨) راجع تقرير الأونكتاد، التقرير السنوي، ١٩٩٧.

وسنغافورة هي أفضل مثال لهذا النوع من الدول، حيث تجذب أكثر من ١٠ مليار دولار استثمارات سنوياً. وقد ساعد على ذلك نمو حجم الاتحاد الإقليمي بدول جنوب شرق آسيا، مما يسهل وصول الاستثمارات إلى تلك الجزيرة من داخل دول الاتحاد وخارجها.

وكما هو الحال بالنسبة للتجارة الدولية، فإن العامل الجغرافي يلعب دوراً هاماً في تحديد نماذج الاستثمار الأجنبي المباشر. فالعلم والتأقلم مع ظروف السوق الأجنبي يقلل من تكاليف الحصول على المعلومات عندما يتخذ القرار بالاستثمار هناك، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأبيك هما أفضل مثالين على ذلك.

كما جذبت الخصخصة بالدول النامية جانب كبير من الاهتمام، فالمستثمرين الأجانب يمكنهم المساهمة في عملية الخصخصة إما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الاستثمار من خلال شراء أسهم من تلك الشركات. ففي الفترة بين ١٩٨٨-١٩٩٥ حصل المستثمرون الأجانب على ٤٣٪ من إجمالي عمليات الخصخصة، ففي دول أمريكا اللاتينية وخاصة في الأرجنتين وبيرو كان الاستثمار الأجنبي المباشر نصيب كبير في عمليات الخصخصة.

والخلاصة أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على أن الفشل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يعني فقدان الكثير من المكاسب المتوقعة من معلم (وربما الأهم) من معالم ظاهرة العولمة، والإيمان بتلك المزايا ساند الاتجاه العام (خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لوضع اتفاقية لتحرير عمليات الاستثمار وهو ما يتماشى مع ما وصلت إليه جولة أوروغواي (كوزال ١٩٩٨).

خامساً: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (عوامل الجذب والطرء)

تجدر الإشارة أن الأبحاث العلمية في مجال تحركات رأس المال الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص كثيرة ومتنوعة، وأن هناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تحركات وتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر. جمعها كل من دوت وأحمد (١٩٧٨) في ٤٤ عامل اقتصادي واجتماعي وسياسي تؤثر على الاستثمار المباشر

في القطاع الصناعي بالدول النامية، بينما جمعها (تونج ١٩٧٨) في ٣٢ عام وذلك خلال دراسته على الولايات المتحدة الأمريكية وفي دراسة أخرى لما رويخ (١٩٩١) حدد ٢٠ عام وذلك بالنسبة للشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين :

الأول : وهو يتعرض للدراسات التي تركز على العوامل الراجعة للدولة المضيفة .

الثاني : يركز على العوامل الراجعة للدولة الأم وكذلك المميزات الراجعة

للشركة .

الأول: عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة :

نبدأ هنا بإثارة تساؤل بسيط : لماذا تحصل دول أفريقيا جنوب الصحراء على حصة هزيلة من الاستثمار الأجنبي المباشر؟ على الرغم من أن معدل العائد على الاستثمار بها يمكن أن يكون أعلى بكثير من العائد على الاستثمار بدول نامية أخرى، فنصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال محدوداً جداً بل أن نصيبها في انخفاض كما أوضح تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٠ في الوقت الذي ارتفعت فيه أنصبة المناطق الأخرى من العالم .

ففي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ، قدر معدل العائد على الاستثمار بتلك الدول بين ٢٤ ، ٣٠٪ ، في حين معدل العائد على الاستثمار بالدول النامية الأخرى كان ما بين ١٦ ، ١٨٪ .

مثل هذا الوضع يظهر عامل آخر وهو المخاطر والعقبات تبدو أكبر بدول أفريقيا جنوب الصحراء من أي منطقة أخرى بالعالم^(١).

فالتجارب بالمناطق الأخرى أوضحت أن المستثمر يفضل الدول ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، كما أن انفتاح السوق، مع تشريعات محددة وبنية أساسية قوية مع تكاليف إنتاج منخفضة تمثل عوامل رئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكل هذه العوامل من الصعب توافرها بدول أفريقيا

(١) د. حميد الجميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، الدار الأكاديمية للنشر و الطباعة، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٥.

جنوب الصحراء، فمعظمها عانى من الحروب المدنية والصراعات خلال العشرين سنة الماضية، والأمثلة الحية الآن في الكونغو وسيراليون وبوروندي...

وعلى النقيض من ذلك فإن الدول التي انتهت من حالة الصراعات المدنية مثل أنجولا وفقاً لتقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٠، كانت أنجولا على قمة دول القارة جذباً للاستثمار تليها مصر ثم جنوب أفريقيا، قد حققت زيادة ملحوظة في نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات.

وبالرغم من ذلك فإن عدم الاستقرار الداخلي ليس هو العقبة الوحيدة، فعدم الاستقرار الاقتصادي والعجز المالي وعدم استقرار أسعار الصرف وضعف الجهاز المصرفي في الكثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء ساهم في زيادة نسبة التضخم، فهل مناخ كهذا ملائم للاستثمار؟ كما أن ندرة العنصر البشري الماهر يمثل عقبة أخرى، كل هذه العوامل تجعل من مناخ الاستثمار مناخاً غير ملائم بل وطارد للاستثمار (فتشيري، بيدر ١٩٩٧).

ولقد توصل كل من هالند ووتون (١٩٩٨) إلى أن الدول التي تستطيع توفير المتطلبات المهارية وعناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت هي الأقدر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزاياه، في حين انتهى تقرير الاستثمار في العالم ١٩٩٣ إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى الاستفادة من ميزة التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة، فاليابان على سبيل المثال تسيطر على آسيا، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على سوق دول أمريكا اللاتينية، وكذلك الاتحاد الأوروبي في دول شرق أوروبا وأفريقيا، فالدول التي تشترك في الحدود مع أوروبا الغربية هي الأكثر حصولاً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

فالعلاقة بين التقارب الجغرافي والاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد الافتراض القائل بأن دول أوروبا الغربية تستثمر في الدول المجاورة وذلك لتوفير تكاليف وكذلك وقت النقل، وربما لوجود نوع من التقارب الثقافي بين كل من دول أوروبا الشرقية والغربية، وعلى الرغم من كل ما سبق، فإنه ليس بقاعدة بعدما صارت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة أكثر عالمية حيث لم تعد تعرف حدوداً جغرافية أو ثقافية.

وفي دراسة أخرى لكوتريل وكين (١٩٩٣) توصلوا إلى أن الشركات الأمريكية تركز أنشطتها في الدول التي تتميز بكبر حجم السوق الداخلي مع توقعات بالتوسع في التجارة، ودون اعتبار لتكلفة عنصر العمل، وتوصلت تلك الدراسة أيضاً إلى أن الدخول إلى الأسواق سريعة النمو في آسيا كان من أهم أسباب قيامها بالاستثمار المباشر، كما أن الموقع المتميز للدولة كمركز جغرافي بين الأسواق الرئيسية، أو موقع يمثل بوابة رئيسية للطرق والمطارات والبحار الرئيسية يمكن أن يوفر للدولة ميزة تنافسية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وسنغافورة هي أوضح مثال في هذا الصدد.

وفي بعض الأحيان نجد أن الظروف المناخية للدولة قد تساعد على نمو بعض السلع الرئيسية مثل القهوة والبن البرازيلي والشاي في الهند ومن ثم نشوء الكثير من الصناعات الكبرى التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر (اليزابيث وفاليث ١٩٩٦).

وذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر (١٩٧٣)، ويلس (١٩٨٦)، ورولف (١٩٩٣) إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيئة اهتمام أكبر، وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية في مجال القروض والإعفاءات الجمركية.

وعلى الرغم من كل ما سبق فقد توصل كل من كابل وبيرويد (١٩٨٧)، وروث وأحمد (١٩٧٨) وليم (١٩٨٣)، إلى أن الإعفاءات الضريبية والجمركية ليسا بعامل مؤثر في عملية صنع القرار الاستثماري، وإن بدت أهمية الإعفاءات الضريبية بالنسبة الاستثمار الهادف للتصدير، وليس بالنسبة الاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، وهذا هو ما توصل إليه كل من هالينر وويلس (١٩٨٦)، وعلى الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الضريبية والجمركية يمكن أن يكون لها تأثير فعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الضريبية تعمل بإيجابية وفي صالح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دراسة أخرى لكل من أوليب وكريميلي (١٩٩٧) بحثوا في أثر العوامل المتعلقة بالسياسة المالية العامة وغيرها كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجدت تلك الدراسة أن مستوى السيولة الدولية لكل دولة يتوقف على القدر المتوافر لديها من الاحتياطي الأجنبي، فكلما

زادت نسبة المتوفر من الاحتياطي الأجنبي وخاصة بالنسبة للعملة الرئيسية كلما كانت احتمالات تدفق الاستثمار أكبر، ومرجع أهمية هذا العامل هو رغبة الشركات في نقل الأرباح إلى الدولة الأم، وهذا لا يكون بعملة الدولة المضيفة وإنما بواحدة من العملات الرئيسية كالดอลลาร์ فإذا لم يكن متوافراً كلما قلت قدرة الدولة على جذب الاستثمار.

ولقد توصل أوراتا (١٩٩٨) إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج والاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف بالدولة الأم مما يجعل من الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر، فهل يمكن للسعودية أن تستفيد من ربط الريال بالدولار أو تخفيض قيمته أمام الدولار؟

وفي عام ١٩٩٦ بحث جان (١٩٩٦) عن أثر عامل آخر وهو المتعلق بالبحوث والتطوير على جذب الاستثمار، انتهى جان إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى البحوث والتطوير بالدولة المضيفة وبين قدرتها على جذب الاستثمارات اليابانية، وتوصل أيضاً إلى أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالدولة المضيفة يمثل عنصراً هاماً حيث يخفض من مستوى المخاطر الناجمة عن القيام بالاستثمار في سوق خارجي، توصل أيضاً ذات البحث إلى أهمية عوامل أخرى مثل حجم السوق الداخلي وضريبة الأرباح والاقتراب الجغرافي من الدولة الأم في جذب الاستثمارات اليابانية.

ووفقاً لما توصل إليه كل من بايومي وليبورث (١٩٩٧) فإن القوة الرئيسية المحركة للاستثمارات اليابانية هي حجم ومستوى الاستثمار المحلي، وسعر الصرف بالدولة المضيفة. ليس هذا فقط بل أن مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة يؤثر على توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وأهمية حجم الاستثمار المحلي كمحدد للاستثمار المباشر الياباني تتماشى مع الاتجاه القائل بأن الاستثمار المباشر الياباني يخلق حالة من التكامل داخل الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة ولا يمكن أن يأتي كبديل عن المستثمر المحلي.

الاستقرار السياسي هو عامل آخر له أهميته، فهناك العديد من الدراسات

(كوشلين ١٩٩٢، تيموش، جان ١٩٩٥) إنتهت إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي على جانب كبير من الأهمية في شرح تركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالرغم من تجاهل الكثير من الدراسات والإحصاءات للعوامل غير السياسية في أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي ذات النتيجة التي توصل إليها كل من سينج وكوانج (١٩٩٥) أيضاً من الأثر السلبي للمخاطر السياسية على تركز الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالنسبة للدول التي اعتادت تاريخياً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توصل أو جوروا (١٩٧٨)، كونتراكتور (١٩٩١) إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي مطلباً أساسياً وعلى جانب كبير من الأهمية في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي، و مرجع كل ذلك أن الاستقرار السياسي والاجتماعي بالدولة المضيفة يقلل من حالة عدم اليقين للمستثمر المحتمل وربما يشجع المستثمرين القائمين على زيادة حجم استثماراتهم أو حتى استثمار عوائد الأرباح.

وأخيراً انتهى أوتار (١٩٩٨) بعد دراسته عن الاستثمارات اليابانية في آسيا إلى أن على الدولة التي تبغي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر توفير ثلاث أشياء وهي:

- ١- سياسات اقتصاد كلي متطورة وهي ما ستؤدي في النهاية إلى تخفيض التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل.
- ٢- سياسات الاقتصاد الجزئي مثل تحرير كل من التجارة والاستثمار والإصلاح التشريعي بما يخدم نشاط المستثمر الأجنبي.
- ٣- توفير البنية الأساسية (بمعناها الواسع) مثل تيسير المواصلات والتعليم المتطور وإلى غير ذلك.

الثاني: العوامل الراجعة للدولة الأم^(١) واستراتيجية الشركة القاذمة بالاستثمار (عوامل طاردة):

في تصنيف آخر من الدراسات مثل إيفانسن (١٩٧٩)، كريج، وتيم (١٩٩٥)،

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن الاستثمار في العالم، جنيف، ١٩٩٨.

وكوشلين (١٩٩٥)، وسنيدر وفري (١٩٨٥)، وجان (١٩٩٦) ركز الباحثون على عوامل أخرى ترجع إلى المميزات أو عدم المميزات التي تتمتع بها الشركات وكذلك الظروف بالدولة الأم في إطار دراستهم لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد انتهى كوشلين (١٩٩٥) إلى أن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سواء كان ذلك على المستوى القومي أو الدولي، ومع انخفاض معدلات النمو وحالات الركود والمنافسة الضارية بالدولة الأم، فإن الشركة تبحث عن فرصة بالخارج وذلك في إطار استراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها، وفي هذا ما يطابق بعض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي.

فلقد وجد كل من كرينج، تيم (١٩٩٥) تطبيقاً لنظرية (فيرنون ١٩٦٦) دورة حياة المنتج من خلال تطبيقها على شركة ماتسيشيتا، ففي السنوات الأولى كانت تكلفة الإنتاج منخفضة وكان يتم التصدير للخارج، الآن أو اليوم تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج لما اعتادت إنتاجه في الدولة الأم في اليابان التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج الآن.

وتوصل كوشلين إلى إبراز عوامل جديدة وهي متعلقة بأثر العلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين، وقد انتهى إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الموارد أو المساعدات بكل أشكالها، فالتبعية الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم تجعل وضع المستثمر أكثر قوة ومن الصعب منازعته من قبل الدولة المضيفة وإلا فقدت الكثير (إيفان ١٩٧٩).

وفي ذات الاتجاه وبعد دراستها الاستثمار الأجنبي المباشر في ٥٤ دولة نامية، وجد أن كل من شنيدر وفري (١٩٨٥) أن مستوى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة لعب دوراً مؤثراً في شرح عملية تدفق الاستثمار المباشر من الدولة الأم للدولة المضيفة. وهي ذات النتيجة التي توصل إليها كوشلين عام (١٩٩٣).

أما جان جان (١٩٦٦)، وبعد دراستهما لمؤشرات ومحددات الاستثمارات اليابانية، وجد أنواع أخرى من العوامل تقف خلف الاستثمارات اليابانية، بعض من تلك العوامل يرجع إلى المميزات التي تتمتع بها الشركات اليابانية، ومن ثم رغبتها في حماية البراءات والعلامات التجارية الخاصة بها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجد جان أيضاً أن تخفيض قيمة الين الياباني أثر بالسلب على معدل الاستثمار الذي تقوم به الشركات اليابانية، وقد حدث ذلك مع التخفيض الأول من الثمانيات وكذلك مع التخفيض الثاني ١٩٩٦، هذا بالإضافة إلى حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار التي يعاني منها الاقتصاد الياباني (جيترو ١٩٩٨).

أخيراً وفقاً لتقرير الاستثمار في العالم ١٩٩٨، فإن العوامل التي تؤثر على نشاط الشركات متعددة الجنسيات سارت شديدة التعقيد، وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم، وأكد التقرير أيضاً على أنه، على عكس الموارد الطبيعية، فإن التكنولوجيا والقدرة على الابتكار هي من صنع الإنسان فهي «أصول مخلقة» وملكية تملك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في عالم مفتوح كالذي نعيشه اليوم، ولكن العوامل التقليدية مثل حجم السوق والموارد الطبيعية وغير الطبيعية وعنصر العمل الرخيص لا تزال عوامل محورية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا، فإن الدولة يمكن أن تصبح جاذبة للمستثمرين المحتملين اعتماداً على حجم نمو سوقها المحلي، واقتربها الجغرافي من الأسواق الواعدة بما فيها الأسواق الإقليمية الواسعة.

ويرى الباحث أن ضعف معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وكذلك تراخي الطلب الداخلي في الكثير من الدول الصناعية خلال الحقبة الماضية كان سبباً رئيساً في التحرك الملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة وبريطانيا عن تلك الفترة من ١ إلى ٣٪ تقريباً، بينما كان معدل النمو أكثر من ٧٪ في الكثير من الدول النامية خاصة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

سادساً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام ٢٠٠٧ م (٨)

أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ((الأونكتاد)) في تقريره السنوي الشامل حول الاستثمارات الأجنبية أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم صعد في العام قبل الماضي بنسبة ٣٨٪ إلى ١,٣٠٦ تريليون دولار من ٩١٦,٢٧ مليار دولار في العام الذي سبقه يشار هنا إلى أن أكبر رقم تم تحقيقه في هذا المجال كان في عام ٢٠٠٠ عندما وصل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً إلى ١,٠٤١١ تريليون دولار و قال التقرير أن قيمة أسهم أورصيد هذه الاستثمارات وصل إلى نحو ١٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ .

وعزت ((الأونكتاد)) هذا النمو في المقام الأول إلى الأداء الاقتصادي القومي في معظم أنحاء العالم فضلاً على عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي قامت بها الشركات الوطنية والتي وصل عددها إلى ٧٨ ألف شركة في الدول المتطورة والنامية والتي ازدادت بنحو ٢٣ في المائة إلى ٦٩٧٤ صفقة بلغت قيمتها الإجمالية إلى ٨٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وهنا بينت الوكالة التابعة للأمم المتحدة أن الصفقات التي تزيد قيمتها عن مليار دولار ارتفعت إلى ١٧٢ صفقة في عام ٢٠٠٦ وهو ما يمثل ثلثي إجمالي عمليات الاستحواذ والاندماج مقارنة مع ١٤١ في العام الذي سبقه وهو رقم يقترب من العدد القياسي الذي تم تسجيله في عام ٢٠٠٠ ووصل إلى ١٧٥ صفقة.

ولاحظ التقرير هنا نمو أهمية نشاطات صناديق الأسهم والسندات الخاصة والتي كانت مسئولة لوحدها عن ١٥٨ مليار دولار من إجمالي عمليات الاستحواذ والاندماج في عام ٢٠٠٦ بزيادة تبلغ ١٨٪ عن العام السابق.

كما أرجع هذا النمو أيضاً إلى صعود أرباح الشركات عالمياً والذي كان متوافقاً مع ارتفاع كبير للقيمة السوقية لأسهمها مما زاد بدوره من قيمة عمليات الاستحواذ والاندماج عبر الحدود هذا بالإضافة إلى أن ضعف الدولار ساهم أيضاً في زيادة التدفقات خصوصاً لأمريكا فضلاً عن تنامي القوة الشرائية للمستثمرين والتطلعات لدى الشركات باكتساب حصص جديدة في الأسواق.

وأظهر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر من أكثر مناطق العالم تلقياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يستحوذ لوحده على استثمارات بقيمة ٥٣١ مليار دولار أو ما يعادل نحو ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات على المستوى العالمي.

وعلى صعيد الدول تمكنت الولايات المتحدة من استعادة موقعها الريادي من بريطانيا كأكبر بلد متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحتل المرتبة الأولى عالمياً بعد أن استقبلت استثمارات بقيمة ١٧٥,٣٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ من ١٠١,٠٢٥ مليار دولار في العام السابق ثم تلتها بريطانيا في المركز الثاني التي تراجعَت الاستثمارات إليها إلى ١٣٩,٥٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ من ١٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ بينما تقدمت فرنسا إلى المركز الثالث عالمياً بحجم استثمارات بلغ في عام ٢٠٠٦ نحو ٨١ مليار دولار في حين جاءت بلجيكا في المركز الرابع بعد أن ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بأكثر من الضعف لتصل إلى ٧٢ مليار دولار، كما تراجعت أمريكا على المركز الأول في أكثر الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجم ٢١٧ مليار دولار في العام الماضي تلتها فرنسا بنحو ١٢١ مليار دولار وقال الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» في مقدمة التقرير الذي صدر (أن التقرير يركز على دور الشركات غير الوطنية في الدول الصناعية ويوثق نشاطاتها في الكثير من الدول الفقيرة مبيناً أنه على الرغم من أن هذه الشركات تجلب معها التمويل والخبرات اللازمة للدول الفقيرة إلا أن نشاطاتها تطرح تحديات اقتصادية وبيئية واجتماعية للمجتمعات المحلية.

وأوضح التقرير أن الاستثمارات إلى الدول الصناعية المتقدمة ازدادت بشكل دراماتيكي بنسبة ٤٥٪ وبشكل يتجاوز معدلات العاميين الماضيين مبيناً أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتطورة قفزت بشكل مذهل في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٥٧ مليار دولار من ٥٤٢ مليار دولار في العام السابق في حين أن تلك التي ذهبت إلى الدول النامية صعدت هي الأخرى بنسبة ٢١٪ لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ٣٧٩,١ مليار دولار في العام الماضي من ٣٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥

وهنا أشار التقرير إلى أن معظم الدول النامية سجلت معدلات صحية في تلقي الاستثمارات الأجنبية باستثناء أمريكا الجنوبية وأفريقيا الغربية وإندونيسيا. وشهدت الصين ومقاطعة هونج كونج و سنغافورة وروسيا أعلى معدلات بين هذه الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٤٨,٢ تريليون دولار وينبغي الإشارة هنا إلى أن اقتصاديات الدول الآسيوية الناشئة استحوذت على أكثر من ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت للدول النامية في عام ٢٠٠٦، وتوقع التقرير أن يشهد العام الحالي نمواً قياسياً آخر في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً أن النصف الأول من العام الحالي سجل عمليات استحواذ واندماج بلغت ٥٨١ مليار دولار وهو يمثل زيادة بنحو ٥٨٪ مقارنة بالعام السابق.

سابعاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي

يشير الأونكتاد في تقريره السنوي حول الاستثمارات الأجنبية تحت عنوان تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ارتفعت بشكل قوى حيث زادت بنسبة كبيرة أكثر من ٣٦٪ حيث صعد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها المنطقة في العام الماضي ٢٠٠٦ إلى ٦٢,٤٠٧ مليار دولار من ٤٥,٨٣٠ في العام الذي سبقه على الرغم من أن التحسن الظاهر الذي طرأ على قدرة الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أنها لم تستقطب سوى ٤,٨٪ تقريباً من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، وقد بقيت السعودية ومصر والإمارات تمثل الدول الرئيسية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية حيث شكلت التدفقات الاستثمارية الداخلة إليها مجتمعة قرابة ٦٠٪ من مجموع تدفقات الاستثمارات الداخلة إلى جميع الدول العربية، واحتلت السعودية المركز الأول عربياً والعشرين عالمياً في قائمة البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث بلغ مجموع التدفقات إليها مليار دولار بزيادة كبيرة بلغت نسبتها ٥١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥، واحتلت مصر المرتبة الثانية عربياً حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مذهل وتجاوز ٨٦٪ ليصل ١٠,٠٤٢ مليار

دولار تلتها الإمارات التي انخفضت فيها تدفقات الاستثمارات الداخلة بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ٨ مليارات دولار وأرجع التقرير تربع السعودية على الترتيب الأول عربياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدة أسباب من أهمها :

-تطور تشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية فضلاً على تخفيف القيود على دخولها إلى السوق المحلي خصوصاً في قطاعات مثل البنوك والعقارات والاتصالات. كما قال التقرير أن عمليات الخصخصة لقطاعات أخرى مثل الطيران ساهمت هي الأخرى في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الأهم من ذلك كله هو استمرار النمو الاقتصادي القوي بالإضافة إلى تحسن مناخ الاستثمار داخل المملكة.

ونجحت الجهود التي بذلتها بلدان الخليج لتنويع أنشطتها الإنتاجية خارج نطاق الأنشطة ذات الصلة بالنفط فقد نجحت في اجتذاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية و شكلت التدفقات من الكويت معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الدول العربية والتي بلغ حجمه نحو ١٣,٦ مليار دولار كان نصيب الكويت منها نحو ٥٨ في المائة ، ثم احتلت الإمارات المركز الثاني بنحو ٢,٣ مليار دولار وجاءت البحرين في المركز الثالث بقيمة ٩٨٠ مليون دولار وقد استقطب قطاع الاتصالات معظم هذه الاستثمارات في المنطقة^(٨).

ومن الدول العربية التي ساهمت ببرامج الإصلاح والانفتاح في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بشكل غير مسبوق هي تونس حيث وصلت نسبة الزيادة أكثر من ٣٢٣٪ والبحرين ١٧٧٪ والأردن ١٠٠٪.

(٨) د. حاتم عبد الجليل القرنشاي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عوامل الجذب و معوقات النمو، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، ٢٠٠٦م.

جدول رقم (٥)				
ترتيب الدول العربية في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدولار				
الترتيب	الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٦
١	السعودية	١,٩٤٢ مليار	١٢,٠٩٧ مليار	١٨,٢٩٢ مليار
٢	مصر	١٠,٠٠٤ مليار	١٠,٩٠٠ مليار	١٠,٠٤٣ مليار
٣	الإمارات	١٠,٠٠٤ مليار	١٠,٩٠٠ مليار	٨,٢٨٦ مليار
٤	السودان	١,٥١١ مليار	٢,٣٠٥ مليار	٣,٥٤١ مليار
٥	تونس	٦٣٩ مليون	٧٨٢ مليون	٣,٣١٢ مليار
٦	الأردن	٦,٥١ مليار	١,٥٣٢ مليار	٣,١٢١ مليار
٧	البحرين	٨٦٥ مليون	١,٠٤٩ مليار	٢,٩١٥ مليار
٨	المغرب	١,٠٢٠ مليار	٢,٩٤٦ مليار	٢,٨٩٨ مليار
٩	لبنان	١,٩٩٣ مليار	٢٠٧٥١ مليار	٢٠٧٩٤ مليار
١٠	الجزائر	٨٨٢ مليون	١,٠٨١ مليار	١,٧٩٥ مليار
١١	قطر	١,١٩٩ مليار	١,١٥٢ مليار	١,٧٨٦ مليار
١٢	ليبيا	٣٥٧ مليون دولار	١,٠٣٨ مليار	١,٧٣٤ مليار
١٣	عمان	٢٢٩ مليون دولار	٩٠٠ مليون	٩٥٢ مليون
١٤	سوريا	٢٧٥ مليون دولار	٥٠٠ مليون	٦٠٠ مليون
١٥	العراق	٣٠٠ مليون دولار	٥١٥ مليون	٢٧٢ مليون
١٦	الكويت	٢٤ مليون دولار	٢٥٠ مليون	١١٠ مليون
١٧	جيبوتي	٣٩ مليون دولار	٢٢ مليون	١٠٨ مليون
١٨	الصومال	سالب ٥ مليون	٢٤ مليون	٩٦ مليون
١٩	السلطة الفلسطينية	٤٩ مليون	٤٧ مليون	٢٨ مليون
٢٠	جزر القمر	١ مليون	١ مليون	مليون
٢١	موريتانيا الإسلامية	٣٩٢ مليون	٨٦٤ مليون	سالب ٣ مليون
٢٢	اليمن	١٤٤ مليون	سالب ٣٠٢ مليون	سالب ٣٨٥ مليون
	المجموع	٢٤,٧١٨ مليار	٤٥,٨٣٠ مليار	٦٢,٤٠٧ مليار

المصدر: الأونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي ، جنيف، ٢٠٠٧م .

المبحث الخامس

سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية^(١)

مقدمة:

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في التسعينات من القرن العشرين، حيث يتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من مردودات إيجابية على عملية النمو الاقتصادي، سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية، أو ارتباطه بشبكة الأسواق العالمية.

وتستهدف الدول النامية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بغية زيادة رفاهية مواطنيها وتحسين جودة الحياة لهم، إلا أن عدم دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجية الإنمائية للدولة، سوف يؤدي إلى أن يعظم الاستثمار الأجنبي المباشر من منفعه، بصرف النظر عما تحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة أو المستقبلية له.

لذا تأتي سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يركز على جذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تسهم هذه الأنواع في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، وتوجه إليه الحوافز الاقتصادية والمالية دون غيرها من الأنواع.

وفي هذا الجزء من الدراسة يستعرض الباحثين طبيعة هذه السياسة، من حيث مفهومها وأهميتها بالنسبة للدول النامية بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة، وآليات وخطوات تطبيقها، والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى عرض لبعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق هذه السياسة بغية استخلاص الدروس المستفادة منها. وعلى ذلك تم تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى:

(١) مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، الطبعة الأولى، واشنطن، إبريل/ مايو ١٩٩٨، (باللغة العربية)

أولاً: مفهوم وأهداف الاستثمار.
ثانياً: أهمية تطبيق سياسة استثمار الأجنبي المباشر.
ثالثاً: آليات تطبيق سياسة الاستثمار على القطاعات التصديرية.
رابعاً: التحديات التي تواجه تطبيق هذه السياسة.
خامساً: عرض بعض التجارب الدولية في مجال استثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفهوم سياسة استثمار الأجنبي المباشر:
يمكن تعريف سياسة استثمار الأجنبي المباشر، بأنه «استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي) وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى».

وتعتمد نجاح سياسة الاستثمار على مدى تضمين سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية في الدولة المستقبلية والمضيئة له، وهذا وقد بدأت الغالبية العظمى من الدول في تطبيق سياسات استثمار الاستثمار من خلال إنشاء وكالات لترويج الاستثمار حيث تقوم بتحديد القطاعات المستهدفة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها^(١).

ثانياً: أهمية تطبيق سياسة استثمار الأجنبي المباشر:
تتمثل أهمية تبني سياسة استثمار الأجنبي المباشر في جذب الاستثمار الأجنبي في الأسباب الآتية:

❖ تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة: تساهم سياسة الاستثمار في تحقيق

(١) بلغ عدد مؤسسات ترويج الاستثمار في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٦٠ مؤسسة قومية لترويج الاستثمار، ويمثل الهدف الأساسي لهذه المؤسسات في توفير البيانات والمعلومات عن مناخ الاستثمار (الفرص المتاحة للاستثمار، حوافز الاستثمار، إجراء الاستثمار... إلخ) للمستثمرين الأجانب.

مجموعة من الأهداف الإنمائية للدولة، مثل خفض معدلات البطالة وزيارة التوظيف، نقل التكنولوجيا، وتنمية الصادرات، بالإضافة إلى دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية، وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

❖ زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم: إن زيادة حدة المنافسة بين دول العالم في ظل عولمة الأسواق، تتطلب أن تخصص كل دولة في المجالات والأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية، الأمر الذي يفضل معه أن تركز الدول المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنواع التي تحقق لها مكان على خريطة الأسواق العالمية.

❖ تنافسية التكلفة: تنخفض تكاليف تبنى سياسة الاستثمار مقارنة بتكاليف السياسات التقليدية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، حيث يتم قصر منح الحوافز المالية والضريبة على الأنشطة المستهدفة فقط بدلاً من توزيعها على جميع مجالات الاستثمار، وقد أتضح من تجارب بعض الدول أن الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة والمشاركة في المعارض الدولية يكون غير مجدي من الناحية الاقتصادية في ظل عدم استهداف قطاعات معينة.

ثالثاً: آليات تطبيق سياسة الاستثمار على القطاعات التصديرية:

لتطبيق وتفعيل سياسة استثمار الأجنبي في قطاعات معينة، هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب تنفيذها، يتم تناولها على النحو التالي:

❖ تحديد الميزة التنافسية للدولة:

يتمثل هذه المرحلة في ضرورة تحديد المزايا النسبية والتنافسية للدولة وقطاعاتها وأنشطتها المختلفة، ويعد التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستثمار حيث يساعد على التأكيد من أن العائد من عملية الاستثمار يتجاوز التكاليف والجهود التي تتطلبها عملية الاستثمار، هذا بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، وكذلك

يساعد تحديد الميزة التنافسية للدولة في الوقوف على مجالات التغير المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار^(١).

فعلى سبيل المثال إذا استهدفت الدولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها، فإن نقطة البدء لتقييم مدى قدرة الدولة على الإنتاج بغرض التصدير، تتمثل في: تحليل هيكل الصادرات والواردات للدولة وذلك لتحديد الصناعات والمجالات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ثم بعد ذلك يتم تحليل هيكل الصناعة (معدل نمو الصناعات المختلفة، عدد الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة) وذلك لتحديد مدى ملائمة الهيكل المستهدف من الواردات والصادرات مع الهيكل الإنتاجي الفعلي للدولة وحجم الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، بالإضافة إلى تحديد المستثمرين الأجانب وكذلك الشركات المحلية التي تقوم بالفعل بالتصدير.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحديد الدول الأخرى التي تتنافس مع الدولة في إنتاج السلع المستهدفة التوسع في إنتاجها وتصديرها، مع الأخذ في الحسبان مراعاة نمط اتجاهات وتغيرات بيئة الأعمال الدولية، حيث من الممكن أن يكون هناك ركود وتباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي مما يؤثر على السياسات التوسعية للشركات والمؤسسات الكبرى.

هذا وهناك العديد من المؤشرات والأدوات التي يمكن استخدامها لتحديد الميزة التنافسية والنسبية للدولة، من أهمها: مجموعة المؤشرات التي طورها مركز التجارة الدولي لتحديد الصناعات والأسواق المستهدفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجة للتصدير.

فعلى سبيل المثال نجد مؤشر أداء الاقتصاد الذي يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة وترتيب

(١) تجدر الإشارة إلى أن عملية الاستهداف لا تنطوي على تحديد للقطاعات المستهدفة ولكن تتضمن أيضاً الأنشطة التي سوف يتم التركيز عليها داخل هذه القطاعات، فعلى سبيل المثال بالنسبة لصناعات السيارات نجد أن الدولة عليها أن تختار بين استهداف إنتاج مكونات محددة (الإطارات والمحركات أو الأجهزة الكهربائية التي يتطلبها إنتاج السيارات) أو أن تقوم بإجراء عمليات تجميعية، إلخ.

الصناعات التي يتكون منها الهيكل الإنتاجي للدولة وذلك لتحديد أهم الصناعات في الدولة والتي تسمى الصناعات القائدة وهي الصناعات التي حققت أكبر معدل نمو على مستوى الدولة، وبالتالي يجب أن توجه الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه القطاعات نظراً لأنها تكون أكثر فاعلية من جذب الاستثمارات إلى القطاعات الأخرى، أيضاً هناك ما يسمى بخريطة الوصول إلى الأسواق، التي تختص بتحديد الأسواق العالمية الرئيسية للسلع المختلفة وطاقاتها الاستيعابية، والقيود المفروضة على الأسواق التجارية، وتستخدم هذه الخريطة في تحديد التنافسية التي تتمتع بها الأسواق، داخل الدولة، وهناك أيضاً خريطة أسواق المنتجات المختلفة، والتي تساهم في تحديد الأطراف الأساسية المشتركة في عملية التجارة سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحديد الفرص المتاحة في الأسواق المختلفة في صناعات معينة، وكذلك تحديد المستوردون والمصدرون لهذه الصناعة داخل الدولة.

❖ تحديد المستثمرين المستهدفون :

ترتكز هذه المرحلة على تحديد الأسواق أو البلاد التي سوف يتم التركيز عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد هذه الفئات المستهدفة، مثل المعيار الاقتصادي والديموجرافي، ومن الممكن أن تقوم استراتيجيات الاستهداف بالدمج بين آليات أكثر من معيار.

بالنسبة للمعيار الاقتصادي : يتم من خلاله التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، وتشير التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن أهم المؤسسات المستهدفة من قبل الدولة المتقدمة، تلك التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا وفي خدمات الأعمال (مثل الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات). وكذلك هناك اهتمام متزايد بهذه الصناعات من قبل بعض الدول النامية مثل هونج كونج، ماليزيا، سنغافورة والصين وكوستاريكا.

وفيما يتعلق بالمعيار الجغرافي، تركز بعض وكالات تشجيع الاستثمار على جذب الاستثمارات من الدول الأم للشركات متعددة الجنسية، فعلى سبيل المثال نجد

أن وكالات ترويج الاستثمار في إيرلندا تركّز على جذب الاستثمارات الأمريكية، علاوة على ذلك يقوم عدد من وكالات ترويج الاستثمار باستهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة مثلما فعلت الصين حيث قامت بتخصيص مناطق صناعية لجذب الشركات المتعددة الجنسية من تايوان، هونج كونج وجنوب شرق آسيا.

أما المعيار الديموجرافي، فمن خلاله يتم اجتذاب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة، فعلى سبيل المثال تقوم الصين باجتذاب الشركات متعددة الجنسية التي تدار بواسطة الصينيين، وكذلك تقوم إسرائيل بجذب الشركات المملوكة للمستثمرين اليهود.

هذا وتقوم وكالات ترويج الاستثمار بدور هام في عملية الاستهداف حيث تستخدم وكالات ترويج الاستثمار العديد من الأدوات الترويجية في مجهودات الاستهداف، مثل: الدعاية والإعلان، التسويق بالتليفون والزيارات والمقابلات الشخصية، إلا أن تحديد التوليفة المثلى من هذه الأدوات الترويجية بتوقف على نوع الاستثمار المستهدف والموارد المتاحة على حد سواء.

ويتطلب الاستهداف الفعال أن تقيم وكالات ترويج الاستثمار علاقات وثيقة مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر - على مستوى صانعي القرار - تمكنها من التأثير على قرارات الاستثمار، وكلما كانت وكالة ترويج الاستثمار على دراية كاملة بخطط وظروف المؤسسة، كلما كانت وكالة ترويج الاستثمار على إدراية كاملة بخطط وظروف المؤسسة، كلما كانت قادرة على توفير المعلومات اللازمة وتقديم العروض التنافسية لها.

❖ إجراء مكاملة لتفعيل سياسة الاستهداف:

- تيسير إجراءات الاستثمار

يمثل طول الوقت المطلوب للحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار، وتعدد الجهات الحكومية التي يحتاج أن يتعامل معها المستثمر، وتفشي ظاهرة الفساد من أهم معوقات الاستثمار في كثير من الدول النامية.

وللتغلب على مشكلة تعقد وطول إجراءات الاستثمار، عملت بعض الدول على تطبيق ما يسمى بالحكومة الإلكترونية وذلك حتى تساعد على زيادة الكفاءة والشفافية في الخدمات الحكومية وخفض تكلفة تقديم هذه الخدمات في المدى المتوسط والطويل وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وخصوصاً الانترنت لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية.

وبالإضافة إلى ما سبق، لجأت العديد من الدول إلى تقديم ما يسمى بخدمة الشباك الواحد وذلك لتيسير على المستثمرين، حيث يتولى إصدار كافة التراخيص والتصاريح المطلوبة للمستثمرين مثل السجلات التجارية وتصاريح التأسيس والتصدير والاستيراد. وتعد خدمة الشباك الواحد وسيلة فعالة في مواجهة عدم كفاءة الأجهزة والروتين عن طريق تقليل عدد الخطوات الإجرائية والإدارية المطلوبة وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية الاستثمار الأجنبية.

وفي هذا الصدد هناك أهمية التنسيق بين مكاتب الشباك الواحد والمؤسسات الحكومية المختلفة، حيث من الضروري أن تحافظ هذه الوكالات على وجود علاقات جيدة وفعالة مع الأجهزة الحكومية الأخرى. خاصة تلك التي يكون لها القدرة على التأثير على تدفقات الاستثمار. لأن الكثير من النواحي السياسية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار تقع خارج نطاق مسئولية وكالات ترويج الاستثمار. تقديم خدمات ما بعد الاستثمار:

تتمثل أهمية خدمات ما بعد الاستثمار في مساعدة المستثمرين إذا ما واجهتهم مشاكل تعوق أو تؤجل أنشطة التوسع التصدير، وخصوصاً في ظل إفتراض أن الشركات متعددة الجنسية تفكر أولاً في التوسع في المنشآت القائمة قبل التفكير في تأسيس منشآت جديدة، وبالتالي يعد توفير خدمات ما بعد الاستثمار من أهم العوامل التي تساعد على زيادة تنافسية الدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى.

ولقد قامت بعض الدول بتنفيذ نظام Investment Tracking System ويهدف هذا النظام إلى متابعة المستثمرين في مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية التأسيس إلى ما بعد الإنتاج، حيث يتم تعيين مندوب يسمى Case Officer لكل منطقة

الاستثمار وذلك لمتابعة المستثمرين في مراحل الاستثمار المختلفة ورصد أهم المشكلات التي تواجه هؤلاء المستثمرين.

وتعتبر كوريا من أبرز الدول التي طبقت هذا النظام، حيث قامت في عام ١٩٩٩ بإنشاء مكتب مفوضي الاستثمار، كوسيلة لحل الصعوبات التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار. وفي مكتب المفوضين تم إنشاء برنامج خبراء الاستثمار، وكل شركة أجنبية تقوم بالتسجيل في هذا البرنامج يتم تخصيص خبير استثمار لها ويقوم بعلاج أي شكوى تتقدم بها الشركة الأجنبية. رابعاً: التحديات والمخاطر المرتبطة بسياسة إستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن إستهداف قطاعات معينة قد يكون فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن على الجانب الآخر يفرض مجموعة من التحديات على الحكومة، حيث يجب أن تضمن الحكومة أن تنفيذ الأنشطة الترويجية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي لا يقصر فقط على مكاتب تشجيع الاستثمار بل يجب أن تمتد إلى العمل على نحو متكامل مع المؤسسات الحكومية الأخرى من أجل ضمان تحقيق الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الأهداف التنموية المراد تحقيقها، وحتى تتمكن وكالات الترويج الاستثمار من القيام بدورها يجب أن تكون هناك رؤية واضحة لدور جميع المؤسسات الحكومية في خطط التنمية، وذلك حتى يمكن زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني في جذب الاستثمار الأجنبي.

فعملية الإستهداف ليست عملية مؤقتة تتم مرة واحدة بل هي عملية مستمرة تتطلب من مراكز تشجيع الاستثمار أن تقيم أداؤها باستمرار في ظل التكاليف والعائد، هذا وتنطوي عملية الإستهداف على العديد من المخاطر، من أهمها: احتمال توجيه أنشطة الترويج على نحو خاطئ إلى الشركات التي لا تحقق الهدف المرجو منها، أو تلك التي لا ترغب في الاستثمار في البلد المضيف بغض النظر عن كثافة أنشطة الترويج مما يمثل إهدار للموارد. ولتقليل هذه المخاطر يجب أن تكون سياسة الإستهداف واقعية ومبنية على فهم عميق لمزايا وعيوب البلد

المضيف، حيث لا يجب أن تسعى الدولة المضيئة لجذب الشركات الكبرى دون أن تتوافر لديها الإمكانيات اللازمة لذلك.

خامساً: التجارب الدولية في تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- دراسة حالة ألبانيا (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجة للتصدير)

قامت ألبانيا بتصميم إستراتيجية لتحفيز الاستثمار كجزء من برنامج التعاون الذي وضعته الأونكتاد لمساعدة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بدأت الإستراتيجية بدراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر المحتمل داخل ألبانيا وتحديد الآليات التي يجب إتباعها لتحويل الاستثمارات المخططة إلى استثمارات فعلية.

وقامت الإستراتيجية بتقسيم أهم المنتجات التي تصدرها ألبانيا إلى أربعة مجموعات كبيرة بالاعتماد على مدى أهميتهم في التجارة الدولية، مجموعات قائدة وأخرى أقل أهمية، وقد أوصت الإستراتيجية الحكومة الألبانية بضرورة التركيز على جذب المستثمرين في الصناعات التي تتمتع فيها ألبانيا بميزة تنافسية دولية، وتتمثل أهم هذه الصناعات في الصناعات الإلكترونية، كما أوصت الإستراتيجية بضرورة معالجة المعوقات التي تواجه الاستثمار وتؤدي إلى انخفاض الميزة التنافسية، ومن أهم هذه المعوقات ارتفاع تكلفة استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، مع ضرورة التركيز على الاهتمام بالبنية الأساسية للدولة وكذلك تطوير نظام التعليم.

٢- تجربة وكالات تشجيع الاستثمار في جنوب أوروبا (الانتقال إلى استهداف قطاعات محددة):

مع نهاية عام ١٩٩٠ تم تأسيس وكالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي في جنوب أوروبا، تقوم بتزويد المستثمرين بكافة المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها المستثمرون، وقد كانت هذه الوكالات تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات دون استهداف قطاعات معينة.

ونظراً لضعف كفاءة هذه الوكالات لم تنجح في أداء مهمتها، وهو ما دفع لتغيير أسلوب عمل هذه الوكالات خاصة في ظل الانخفاض الملحوظ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تمثلت أهم ملامح التغيير في: زيادة الكفاءة الداخلية لوكالات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال اختيار الكفاءات للعمل داخل هذه الوكالات، عمل مكاتب خارجية تابعة لهذه الوكالات، القيام بأبحاث ودراسات عن فرص الاستثمار، الانتقال من سياسة استهداف جميع المشروعات إلى سياسة استهداف قطاعات معينة. هذا وقد تم تطبيق العديد من الآليات لتنفيذ سياسة استهداف قطاعات محددة وهي كالآتي:

أولاً: تحديد الصناعات والأسواق المستهدفة: حيث تم استهداف عدد من الصناعات الأساسية بناء على القدرة التنافسية لدول جنوب أوروبا وأهداف السياسة الصناعية لحكومات هذه الدول وكذلك فرص الاستثمار المتاحة، وتمثلت أهم هذه الصناعات في الصناعات الإلكترونية والاتصال والسيارات، وكذلك هناك اهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة.

ثانياً: تطوير قاعدة معلومات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تطوير قاعدة للبيانات تضمن بيانات عن أهم فرص الاستثمار المتاحة في دول جنوب أوروبا، بالإضافة إلى توفير كافة البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرون.

٣- سياسة الاستثمار في تايلاند:

عمل مجلس تشجيع الاستثمار في تايلاند على استهداف وتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الكم والجودة وذلك لدعم عملية التنمية المستدامة للاقتصاد التايلندي، حيث قام بتحديد خمسة صناعات مستهدفة، هي: صناعات المواد الغذائية، صناعة السيارات، صناعة الأزياء والموضة خاصة في الجلود والملابس والمجوهرات، صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

وقد تم وضع السياسات والمقاييس والاستراتيجيات التسويقية الخاصة بكل

صناعة مستهدفة وذلك على أساس عناصر التنافسية، والطاقة الاستيعابية للسوق ومستوى التكنولوجيا في كل صناعة، وقد أتبع مجلس تشجيع الاستثمار في تايلاند المعيار الجغرافي كمعيار لتقسيم الأسواق في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قام بتحديد ثلاثة أقاليم رئيسية وعدد من الدول الأم الاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي: إقليم أوروبا ويشمل كل من جميع الدول الأوروبية، إقليم أمريكا الشمالية ويشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وبالإضافة إلى ذلك قامت تايلاند بفتح مكاتب لتشجيع الاستثمار في بعض من دول العالم (شنغهاي، هونج كونج والصين، سان فرانسيسكو، وأوساكا) كما قام المجلس بتحويل مكاتب الاستثمار الإقليمية في تايلاند إلى منظمات تسويقية لدعم إمكانيات المشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

٤- مكتب الاستثمار في كوستاريكا :

يعد مكتب الاستثمار في كوستاريكا من أكثر مكاتب الاستثمار نجاحاً على مستوى العالم، وقد تم تأسيس المكتب في منتصف عام ١٩٨٠، وذلك لتشجيع الاستثمار الخاص، ويحصل المكتب على تمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويقوم مكتب الاستثمار في كوستاريكا بتحديد مناطق الاستثمار ذات الأولوية، وتتغير هذه المناطق طبقاً لأهداف كوستاريكا في كل مرحلة من مراحل التنمية، وبصفة عامة يركز المكتب على تشجيع الاستثمارات في الصناعات الإلكترونية لتصبح القطاعات القائدة للنمو بدلاً من التركيز على إنتاج وتصدير المواد الخام.

وقد تلاحظ أن معظم الشركات التي جاءت الاستثمار في كوستاريكا في آخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ كانت صغيرة وهو ما يمكن أن نعتبره بداية لتأسيس المنطقة الصناعية الخاصة بالإلكترونيات في كوستاريكا. وبعد أن تمكنت كوستاريكا من بناء قاعدة صناعية قوية في مجال الإلكترونيات، قامت بجذب الشركات الأجنبية الكبرى العاملة في مجال الإلكترونيات، مثل شركة للإلكترونيات وذلك في

ظل منافسة شرسة وقوية مع العديد من الدول الأخرى التي لها خبرة كبيرة في هذا المجال مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والصين وسنغافورة وتايلاند... إلخ. وقد تبنت كوستاريكا مجموعة متكاملة من السياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تقدم كوستاريكا العديد من حوافز الاستثمار مثل الإعفاءات الضريبية وإقامة المناطق الحرة، وبالإضافة إلى هذه الحوافز اهتمت كوستاريكا بتطوير السياسة التعليمية ونظام التدريب لتوفير العمالة المدربة والماهرة التي تتطلبها الصناعات عالية التقنية، ويقوم المكتب بالترويج لفرص الاستثمار في كوستاريكا في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ويحرص المكتب على التعاون مع مكاتب ترويج الاستثمار في الدول الأخرى، وإلى جانب ذلك تم تأسيس إتحاد لتحسين تنافسية كوستاريكا في مجال الصناعات عالية التقنية، كما يقدم الإتحاد المساعدات الفنية والمالية للمشروعات الصغيرة. ويتكون الإتحاد من ممثلين عن القطاع الخاص ومراكز الأبحاث وذلك للتعرف على المشاكل التي تواجه المستثمرين ومن ثم وضع الحلول الواقعية والفعالة لهذه المشاكل وبالتالي زيادة تنافسية كوستاريكا في مجال الاستثمار.

٥- حالة في السويد (بناء عناقيد صناعية تقوم على الاستثناء الأجنبي المباشر): ركزت وكالة الاستثمار في السويد جهودها التسويقية على بناء العناقيد الصناعية التي توفر بيئة ديناميكية لجذب المستثمرين، ويتم بناء العناقيد الصناعية في المجالات التي تتمتع فيها السويد بميزة نسبية، وبمجرد تحديد هذه المجالات يتم التعاون مع الأكاديميين والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات الصلة في بناء وتنمية العناقيد في المجالات المستهدفة، حيث يشكل هذا الجهد الأساس لعمل مقترح يتم تقديمه للحكومة وذلك قبل القيام بأية جهود ترويجية، ويعد مشروع مثالا جيدا لهذه التجربة، ففي عام ١٩٩٨ لاحظت وكالة الاستثمار السويدية تركيز معظم أنشطة إنتاج أشباه الموصلات في مناطق صناعية محددة وفي مواقع قليلة حول العالم، وبدأت الوكالة في دراسة ما إذا كان يمكن للسويد أن تمتلك أحد هذه المناطق من عدمه، وقامت بتنظيم عدة لقاءات مع ممثلي الشركات المحلية والأجنبية،

والوكالات الحكومية والأكاديميين، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء دراسة جدوى عن المتطلبات التكنولوجية والفرص المتاحة.

وتم الخروج من هذه المناقشات بمخطط لبناء عنقود في مجال أشباه الموصلات وقد قامت هيئة جذب الاستثمار بتنسيق الجهود وبالترويج الدولي للعنقود، ووافقت ثلاث جامعات سويدية على تأسيس مواد دراسية لنيل درجات الماجستير والدكتوراه في تصميم لزيادة المهارات المطلوبة، كما تم وضع الإطار التشريعي لحماية حقوق الملكية الفكرية، وفي عام ٢٠٠٠ تم تأسيس معهد للأبحاث الصناعية ليربط بين الأكاديميين والصناعة.

وقد تم توظيف فريق عمل متخصص له شبكة اتصالات واسعة مع المستويات الإدارية العليا في الشركات العاملة في هذا المجال، وركزت وكالة الاستثمار السويدية جهودها على تايوان نظراً لتقدمها في صناعة أشباه الموصلات، كما قامت وكالة الاستثمار في السويد بزيارة الشركات الكبرى في اليابان، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية.

المبحث السادس

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر^(١) تحليل للدوافع و المحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية

مقدمة:

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسعاً في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى، وكذلك ظهور سياسات إحلال الواردات في الدول المستقلة حديثاً، والتطور السريع في التكنولوجيا، كل ذلك ساهم في توسع عملية الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا التوسع في الاستثمارات الدولية مصحوباً بالتحول من الاستثمار غير المباشر إلى الاستثمار المباشر، كل ذلك شجع الجهود من قبل الباحثين نحو تطوير نظرية علمية وعملية لشرح لتلك الظاهرة. فمعظم الدول المضيفة الاستثمار المباشر قد حررت قواعد الاستثمار المباشرة منذ بداية الثمانينات، والكثير من الدول في سعي دءوب الآن لتشجيع الشركات الأجنبية وذلك للاستفادة من دخول نشاطها على أراضيها، كالحصول على رأس المال وخلق الفرص الوظيفية والتكنولوجيا وخلق فرص تصديرية. ويرى الباحث أن أي نظرية علمية الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون قادرة على شرح الأبعاد التالية :

- يجب أن تكون تكل النظرية قادرة على تفسير : لماذا يعتبر مثيراً بالنسبة للشركة القيام بالاستثمار في الخارج وليس في داخل الدولة الأم؟
- يجب أن تكون هناك بعض المزايا والتي تستطيع تملك الشركة المنافسة مع الشركات المحلية للدول المضيفة وغيرها من الشركات المحلية للدولة المضيفة وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات العاملة بذات السوق.
- ينبغي أن تفسر تلك النظرية السبب في أن الشركة المستثمرة تفضل الاستثمار المباشر على منح توكيلات أو تصدير منتجها.

(١) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

– يجب أن تكون النظرية قادرة على تفسير ظاهرة الاستثمار من الجانبين بمعنى قيام شركات من الدولة أ بالاستثمار في الدولة ب وشركات من الدولة ب بالاستثمار في الدولة أ في نفس الوقت.

– يجب أن تكون تلك النظرية قادرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وفي هذا الجزء من الدراسة قدم الباحثين بعض النظريات التي تفسر وتحلل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية، بعض من تلك النظريات بني على مفاهيم مالية وأرجعت هذا النوع من الاستثمار لرغبة الشركة في تعظيم العائد من أموالها المستثمرة أو لتخفيض المخاطر وذلك من خلال توزيع استثماراتها.

والبعض الآخر من نظريات الاستثمار المباشر يفسر قيام الشركة بالاستثمار المباشر على أنه مرحلة من مراحل تطور الشركة نفسها، أو تطور منتج السلعة ونظرية دورة حياة المنتج هي خير مثال لهذا النوع من النظريات.

والنظريات الأخرى مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل الإنتاج ونظرية سوق رأس المال غير الكامل قد ركزت جميعها على مسألة عدم كمال السوق بالدولة المضيفة كسبب لحدوث الاستثمار المباشر.

بعض تلك النظريات يرى أن الاستثمار المباشر هو الوسيلة التي من خلالها تحاول الشركة أن توسع من فائدة الميزات الاحتكارية التي تمتلكها.

والبعض الآخر من تلك النظريات يرجع الاستثمار المباشر إلى عدم وجود كفاءة أو عدم اكتمال في الأسواق الخارجية وذلك من خلال سوق داخلية لمواردها ومقدراتها التكنولوجية.

ولكن كما سيتم توضيحه فيما يلي فإن النظرية الانتقائية التي أتى بها جون دنينج اعتبرت النظرية الأكثر قبولاً وقدره على الإجابة على السؤال « لماذا تتجه الشركة متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالخارج، هذا ويمكن تصنيف وتقديم النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للتتابع الآتي :

١- النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة).

- ٢- نظريات المنظّمات الصناعية و عدم كمال السوق (نظرية الميزة الاحتكارية)، نظرية تدويل الإنتاج، نظرية عدم كمال سوق رأس المال) .
- ٣- نظرية توزيع المخاطر .
- ٤- نظرية دورة حياة المنتج .
- ٥- النظرية الانتقائية لجون ديننج حول الإنتاج الدولي .
- ٦- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) .
- ٧- نظرية عدم التوازن الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٨- نظرية جون ديننج والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية .
- ١ - النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد)^(٨) .

مضمون النظرية :

جانب كبير من النظريات التي قدمت لشرح وتفسير الاستثمار الدولي بنيت على قواعد وأساسيات المبادئ المالية، وفي إطار تلك النظريات، تمت رؤية الاستثمار أنه نتيجة لرغبة الشركة في الحصول على أعلى عائد لاستثمار رأس مالها. وتقوم تلك النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها.

ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد.

وكان أولين أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بحرية من

(١) تم تحليل وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية على يد أولين ١٩٣٣، ماكدوجال ١٩٦٠، وكيمب في عام ١٩٦١ - ١٩٦٤.

سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول.

تقييم النظرية النيوكلاسيكية :

أما بخصوص تقييم النظرية النيوكلاسيكية فإنها قد فشلت لأسباب عديدة :
أولاً : فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر. فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لا بد أن تختلف.

فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة.

ثانياً : أن النموذج النيوكلاسيكي يشرح تحركات رأس المال ولكن لم يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بإنتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات.

ثالثاً : أن النموذج غير قادر على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين أوب في نفس الوقت .

رابعاً : النموذج أيضاً لم يشرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير.

خامساً : كما أنه لم يشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج في ذات الوقت (شين وإدوارد ١٩٨٣).

وأخيراً فإن النظرية النيوكلاسيكية فشلت بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبين اللاحقين لظهورها، ولكن وبعد عشرون عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي في تغير وتطور مستمر.

أيضاً بقيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال ، وعدم كمال المعلومات فقد فشلت في أن تحتوي وأن تتعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر . فالنظرية النيوكلاسيكية كان لها أهميتها المحدودة في الفترة التالية للحرب العالمية ولم يمكنها التفاعل مع عملية الانتقال من ظاهرة الاستثمار غير المباشر للاستثمار المباشر . والأكثر من ذلك فإن النظرية النيوكلاسيكية أثبتت بساطتها وضيقتها لأن تشرح بشكل كامل أسباب فورة BOOM الاستثمار الأجنبي بعد الحرب العالمية أو سلوك الشركات المتعددة الجنسية القائمة به .

كل تلك الأسئلة دفعت الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها التعامل والتحليل المعبر عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي . والبحث لا يظل في مرحلة تطور ، لأنه لا توجد حتى الآن نظرية كاملة باستثناء نظرية جون دنينج كما سيتم إيضاحه لاحقاً ، ولهذا ظهرت العديد من النظريات والتي تتضمن الكثير من العناصر المشتركة ولكنها تختلف في تفسيراتها وتحليلاتها .

٢ - نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية :

ركزت العديد من الدراسات النظرية مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال السوق على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر . حيث تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها ، كما أن الشركات الوطنية لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة ، أي أن توافر بعض القدرات والميزات لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية .

وهناك صورة أخرى لعدم كمال السوق تتمثل في القواعد الحكومية ، الضرائب ، الرقابة ، عدم التوازن أو العدالة بين البائعين والمشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة المنتجات كل هذه العوامل تدمر أسعار السوق وتخلق حوافز إضافية للشركات للقيام بالاستثمار المباشر ، ويعرض الباحث فيما يلي تلميح النظريات :

٢-١. نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل هايمر عام (١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٦) وبينيت عام ١٩٩٩ عن الشركات متعددة الجنسيات. ووفقاً لهايمر، فإن المدافع الرئيسي الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي وتركز تلك النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على مميزات وقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم كما أوضح (كيم ولين عام ١٩٨٧).

فعلى سبيل المثال، أوضح هايمر أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق - عدم كمال السوق - تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.

والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال، قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي، أو الميزات الإدارية أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة.

وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري كما أوضح هايمر أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا الإدارية.

وسيترتب على حدوث الاستثمار آثار إيجابية متضاعفة على كل من الدولة المضيفة والشركات المحلية^(٨).

(١) لمزيد من التفصيل راجع تشين ادوارد، ١٩٨٣.

فنظرية عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي ، وأن قراراتها الاستثمار بالخارج تتم وفقاً لاستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية .

وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدولة الأم يكون هناك حافظ لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، لهذا رؤى أن الاستثمار المباشر والذي تتولاه الشركات متعددة الجنسيات ليس إلا نوعاً من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة .

فالنظرية الاحتكارية ترجع هذا الوضع إلى خوف الشركات الاحتكارية إذا ما فشلت في مجاراة جهود منافسيها في مد وتطوير أسواق جديدة بالخارج ، وأن هذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى خفض القدرة التنافسية للشركة ومكانتها في النشاط الصناعي إذا لم تتحرك .

لهذا فإن هذه النظرية نافعة في شرح نموذج الاستثمار الدفاعي ، فالشركات الكبيرة تتجه لإنشاء فروع لها بالخارج ، على الرغم من أنها قد لا تكون مربحة وذلك بغرض واحد ألا وهو القضاء على منافسيها . فعلى سبيل المثال قد تقوم شركة البيبسي كولا بفتح مصنع في دولة لأنها إذا لم تفعل ذلك فستفعله كوكاكولا .

وكان كيند لبرج أول من قدم دراسة مقارنة للنظريات المختلفة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق مع الخط الذي بدأه هايمر . فقد اتخذ من النموذج النيوكلاسيكي للمنافسة الكاملة أساساً لتحليله الاستثمار الأجنبي المباشر ، بتأكيد على أنه في ظل عالم من المنافسة الكاملة لن يكون هناك وجود الاستثمار الأجنبي المباشر . فعندما تعمل كل الأسواق بشكل كفء ، وعندما لا يكون هناك اقتصاد خارجي للإنتاج أو التسويق ، وعندما تكون المعلومات مكلفة ، وعندما لا تكون هناك حدود أمام التجارة أو المنافسة ، فإن التجارة الدولية ستصبح السبيل الوحيد للنشاط الدولي . لهذا كان طبيعياً لكيند لبرج أن يؤكد على أن عدم كمال السوق هو شرط لحدوث الاستثمار المباشر .

تقييم نظرية الميزة الاحتكارية:

يرى كوجيما وأوزوا أن الاستثمارات المباشرة اليابانية تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيف بميزة تنافسية؛ لأن الشركات اليابانية المستثمرة بالخارج تفضل نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها، اقتنائها، نشرها وحتى تحسينها. على النقيض من ذلك فإن نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه أمريكا يركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية والدولة المضيف ليس لديها ذات الميزة.

والنتيجة الهامة وفقاً لتحليل كوجيما هو أن النموذج الاحتكاري لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر قد فشل في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية والتي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق (تشين ١٩٨٣)، والأكثر من ذلك فإن النظرية الاحتكارية وعدم كمال السوق لم تشرح الحكمة من اعتبار الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

أيضاً فإن محتوى هذه النظرية والنتائج المترتبة عليها تؤدي إلى قيام الدولة المضيفة باتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك لمنع الشركات متعددة الجنسيات من هذا الاحتكار والاستغلال لمقدرتها.

٢-٢. نظرية تدويل الإنتاج^(١).

إن نظرية الميزة الناتجة عن الملكية تشرح جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار المباشر بدلاً من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها، ونظرية تدويل الإنتاج تعالج هذه المشكلة، ولهذا فإن تلك النظرية تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف الانتقال.

فنظرية تدويل الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات.

(١) نوزاد عبد الرحمن الهبي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

فالنظرية تؤكد على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة لإنشاء فرع كامل بالخارج لها بدلاً من تكاليف الأذرع الطويلة، وذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فهذه النظرية تبين رؤية أخرى لدور عدم كمال السوق في علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

فالأمر يكون شاقاً على الشركة حماية ملكيتها الفكرية من أي عدوان طالما كان ذلك بعيداً عن سيطرتها، ولكن قيام الشركة بإنشاء فرع لها في الدولة المضيفة يمكنها من إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية.

٣-٢ نظرية عدم كمال سوق رأس المال^(٨):

أوضح ألبير في عام ١٩٧٠ أن عدم الكمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، وتتعامل تلك النظرية مع ميزة لا ترجع إلى شركة بعينها ولكن إلى كل الشركات التي تتمركز في منطقة نقدية واحدة.

ونظرية عدم كمال السوق توضع أن الشركات تسعى للبحث عن فرص السوق وأن قراراتها الاستثمار بالخارج تتم وفقاً لاستراتيجياتها القائمة على تعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدولة الأجنبية (هايمر ١٩٧٠). وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدولة الأم يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقاً لألبير أنه عندما يكون هناك خطر ومخاوف من تغيرات سعر الصرف، فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة. فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية. فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة، وعندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقاً لعملة الدولة الأم.

(١) نوزاد عبد الرحمن الهبي و آخرون ، المرجع السابق مباشرة، ص ١٦٨

فعلى سبيل المثال عندما كان الدولار الأمريكي قوياً، إستفادت الشركات متعددة الجنسيات بالحصول على ميزات سعر الفائدة المنخفض دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدولة المضيفة، فهذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره القوي في تفسير الاستثمارات الأمريكية المباشرة خلال الخمسينات والستينات، والتي خلالها كان الدولار الأمريكي شديد القوة، كما يمكن لهذا المنهج أيضاً شرح الاستثمار المباشر من ألمانيا الغربية، وسويسرا واليابان في منتصف الستينات والسبعينات. ففي خلال تلك الفترة كانت عملات تلك الدولة قوية (تشين ١٩٨٣).

تقييم نظرية عدم كمال سوق رأس المال :

إن نموذج ألبير يبدو متناقضاً بالنسبة للنمو المستمر لكل من الاستثمارات الأمريكية والإنجليزية على الرغم من الضعف النسبي لعملياتهم خلال السبعينات . فكل من الدولار الأمريكي والجنه الإسترليني كان ضعيفين .

كما أن نموذج ألبير غير قادر على شرح حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في إطار المنطقة النقدية الواحدة مثل الإتحاد الأوربي، فالشركات الفردسية تستثمر في ألمانيا والعكس، والأكثر من ذلك، فإن افتراض ألبير لا يتماشى مع حقيقة أن معظم فروع الشركات متعددة الجنسيات تحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية (بالدولة المضيفة) ، وأن عملية نقل رأس المال ليست هي الشكل الرئيسي في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا كان هناك اختلاف بين الأسواق المالية المحلية والدولية ، فإن هذه ليست هي الحالة بالنسبة للأسواق غير المالية كما هو الشأن بالنسبة لأسواق التكنولوجيا والخدمات الإدارية .

والأكثر من ذلك يبدو أن ألبير ركز اهتمامه على حالة قيام الشركات بالاستثمار في مناطق نقدية مختلفة بينما تكون هذه الحالة عادة ، ولكنها ليست هي الوضع دائماً، كما أن الأكثر من ذلك هو أن تلك النظرية فشلت في تفسير حدوث الاستثمار في الدول النامية، ومن ثم فهذه النظرية لا يمكن تطبيقها على حالة الاستثمار في الدول النامية (والتي نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية)

وذلك لأنه عادة لا وجود لأسواق رأس المال من حيث المبدأ، كما أن الصرف الخارجي مقيد ومحدد من قبل الدولة، كما أن تمويل الاستثمار يكون من مصادر متعددة ومن دول مختلفة.

٣- نظرية توزيع المخاطر

مضمون النظرية: أكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.

فلقد ركز كوهين (١٩٧٥)^(١) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى (بينيت ١٩٦٦)^(٢).

فعلى سبيل المثال، فإن هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، وذلك نظراً لأن الشركات الكبرى تواجه خطراً أكبر. كما أنها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت إنجلترا بالاستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالاستثمار في إنجلترا.

فوفقاً لنظرية توزيع المخاطر، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة «بعدم وضع البيض في ثلة واحدة». فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث إن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.

وقد أجرى لكليج (١٩٨٩) استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ ١٩٣ شركة في ١٥ دولة من دول أوروبا الغربية. أكد هؤلاء التنفيذيين على أن التوزيع الدولي

(١) كوهين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٢) بينيت، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم.
تقييم النظرية :

ولكن توزيع المخاطر بلا شك يمثل واحد من بين أهداف المستثمرين ، ماذا وإلا فإنها يمكن أن تقوم بالاستثمار غير المباشر ولن تقوم بالاستثمار المباشر إلا أن تلك النظرية لم تستطع تقديم تفسيراً مقنعاً للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها (تشرن ١٩٦٦). وربما تجد تلك النظرية جانب من التطبيق في حياتنا المعاصرة ، فما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر ٢٠٠١ كان بمثابة ضربة قاصمة للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي ، ولكن يرد على ذلك بأن ما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لوقامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة .

٤- نظرية دورة حياة المنتج^(٨):

مضمون النظرية : تتضمن النظرية أن دورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنها مثل الإنسان ، فالمنتجات يتم تصويرها أنها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيراً الموت . وطبقاً لهذه النظرية فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل وإن هناك ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج هي :

- مرحلة المنتج الجديد .
- مرحلة المنتج الناضج .
- مرحلة المنتج النمطي .

^{٨)} R,Vernon ,Manager in The International Econmiy.

أولاً: مرحلة المنتج الجديد:

وتتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحياناً بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تكون هناك حملات إعلانية مكثفة خلال هذه المرحلة لإدخال المنتج الجديد في السوق وأيضاً يتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وفي الجزء الأخير من تلك المرحلة سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج.

ثانياً: مرحلة المنتج الناضج:

خلال تلك المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، وتبدأ المنافسة في الظهور، ويصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم وذلك لأسباب عديدة وبالتحديد فإن الشركة ستجد أنه من المربح التحرك للاستثمار في الخارج، ومن ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي تليها الانهيار حيث يتغير أو يتبدل الذوق العام وتتقدم التكنولوجيا ومن ثم تنخفض المبيعات وبالتالي الأرباح، ومن ثم فقد يكون من الأفضل أن تجرب الشركة ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم. والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، أو بسبب عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ومن ثم ارتفاع السلعة في السوق المستورد مما يخفض الطلب عليها كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير، كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: مرحلة أوفول المنتج:

في هذه المرحلة يكون المنتج نمطي سواء في الدولة الأم أو في الدول المتقدمة ولا يمكن تميزه إلا من خلال الثمن، وتستمر الضغوط التنافسية في الازدياد وينخفض السعر أكثر فأكثر وعند هذا الحد يصبح البحث عن تخفيض تكلفة الإنتاج أمراً حتمياً، والبحث عن تخفيض تكلفة الإنتاج يجبر الشركة على تحويل إنتاجها

للدول الأقل نمواً حيث تكلفة العمل المنخفضة ، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة للإنتاج المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة.

تقييم النظرية :

أما من حيث تقييمنا لدورة حياة المنتج ، فيمكن القول ، أن تلك النظرية قد ساهمت بشكل كبير في فهمنا وإدراكنا لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنها نظرية ديناميكية متحركة من حيث تعاملها مع التغيرات عبر الزمن أو من وقت إلى آخر.

كما نجحت تلك النظرية وبشكل جيد في تفسير نمو الاستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا وفي الدول النامية.

وعلى الرغم من تلك المزايا فإن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى تلك النظرية، فلقد فشلت في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة ، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة تلاءم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم .

-أيضاً أن تلك النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال أو كل مرحلة منفصلة عند المرحلة التي تليها ، وهي في حقيقتها ليست كذلك.

-تنطبق تلك النظرية على قطاعات معينة مثل المنتجات الغذائية ولكن الأشكال الأخرى للاستثمار ، مثل التنقيب عن البترول لا يمكن أن تنطبق بشأنها تلك النظرية .

-ليس بالضرورة أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر حصيلة ثلاث مراحل صارمة من دورة حياة المنتج .

-هناك العديد من المنتجات من غير الممكن وضعها ضمن أي دورة من الدورات التي وضعها فيرنون ، كما أن التسويق الجيد من الممكن أن يؤدي إلى مد حياة المنتج .

- إذا وجدت تلك النظرية من تطبيق، فإن قوتها في تفسير الاستثمار المباشر تنحصر في الصناعات ذات الابتكارات العالية.

٥- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي^(١)

مضمون النظرية :

تركز الاهتمام خلال الحقتين الماضيتين على النظرية الانتقائية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لجون دنينج، وكان دنينج قد وضع اللبنة الأولى في نظريته خلال بحثه الذي قدمه خلال ندوة نوبل في إستكهولم عن التركيز الدولي للنشاط الاقتصادي، كانت نيته وقتئذ هي توفير إطار علمي يمكن من خلاله تحديد وتقييم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وكذلك أسباب نمو هذا الإنتاج، فلقد قام دنينج بالتقاط أفكار من مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

اعتد النماذج الانتقائي لدينينج على دراسات ونظريات المنظمات الصناعية، وتحليل تكاليف النقل، ومفاهيم شديدة الارتباط بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى. (العوامل الراجعة إلى الموقع)

وفقاً للنظرية الانتقائية، أن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة - التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون الأخرى -، واعتبارات الذاتية أو التدويل الداخلي من خلال انتقال العمال ورأس المال والتكنولوجيا داخل الشركة على المستوى الدولي، وذلك لتخفيض التكلفة بدلاً من استخدام المصادر الخارجية مثل التراخيص والوكلاء التجاريون والموزعون... الخ.

ووفقاً لدينينج، أنه إذا اعتمدنا على الاعتبارات الراجعة للملكية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص سيكونون جميعاً قابلين للتطبيق أو

(١) Dunning J.H "The Determinants of International Production" Oxford Economic Papers, Vol ٢٥, Page ٢٨٩ - ٣٣٣, (١٩٧٣).

في مرتبة واحدة . ولكن إذا أمكن تدويل تلك الميزات الراجعة للملكية ، فإن الشركة ستفضل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص . ولكن إذا كان من المربح استغلال الشركة لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لاعتبارات راجعة إلى الموقع الاستثماري المربح في بلد أخرى ، هنا ستفضل الشركة وبدون أي تردد الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص . (جون دنينج ، ١٩٧٣) .

ويلاحظ أن المميزات الراجعة إلى ملكية الشركة - والتي تمثل الشق الأول في نظرية جون دنينج - تتفق مع أفكار كل من هايمر (١٩٧٦) وكيندلبرجر (١٩٦٩-١٩٧٣) في شرح الاستثمار الأجنبي التي سبق أن عرضنا لها . ولكن حتى يكون من الممكن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد أدخل دنينج عاملين آخرين ، وهما حوافز التدويل ومميزات الموقع الأجنبي .

فنظرية المنظمات الصناعية تبدو هي الأفضل في شرح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الأمريكية .

واعتماداً على النظرية الانتقائية ، فقد برهن كل من فابريك وحاتم (١٩٧٧) على أن الشركات متعددة الجنسيات تتطلع إلى الدول التي توفر لها أفضل التيسيرات الاقتصادية والمؤسسية وذلك حتى تتمكن من تعظيم قدراتها التنافسية .

وفقاً للنظرية الانتقائية ، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل جذب وعوامل دفع .

عوامل الدفع : هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية ، فالقيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم ، أي أنها عوامل تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم .

أما عوامل الجذب : فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر ، فبالإضافة للعوامل الاقتصادية والتجارية ، فإن عوامل الجذب تلك ، وكما عرض لها دنينج ، يمكن أن تصنف كما يلي :

١- التقارب الثقافي :

قد تتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول مثل أفراد أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا، ولهذا فإن الشركات الأمريكية تتوسع بنشاطها في كندا ودول غرب أوروبا والعكس، ووفقاً لدافيسون (١٩٨٠) ، فإن الشركات في المرحلة الأولى في التوسع الخارجي من المتوقع أن يكون لديها تفصيل أكبر للمناطق المتشابهة والقريبة في الثقافة .

وعلى الرغم من أن التقارب الثقافي يمكن أن يؤثر على تركز بعض الأشكال من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها غير قادرة على تفسير الأنواع الأخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الاستثمارات التي تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية مثل الاستثمارات الأمريكية والأوروبية في الدول العربية والصين .

٢- حجم السوق :

حيث أن رغبة الشركة في تعظيم الاستفادة من قدرتها الفنية والتكنولوجية قد تدفعها للقيام بالاستثمار في الخارج مع وجود مخاطر بالدولة المضيفة، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة. فإن حجم السوق ربما يكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للشركات التي تنتج بهدف خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة ، ولكن بالنسبة للشركات التي تنتج من أجل التصدير ، فإن حجم السوق المحلي للدولة المضيفة لن يكون على ذات القدر من الأهمية .

٣- تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي :

ميزة الخطوة أو الضربة الأولى يمكن أن تفقد أهميتها إذا ما دخل المنافسون السوق الخارجي، فالمنافسون يسعون دائماً إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى. فبداخل أي مدينة كبيرة يوجد عدد محدود لفروع الشركات العملاقة .

فكلما عظم اهتمام الشركة بالتوسع الدولي، فكلما كان ذلك حاسماً في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجود منافسين حتى ولو كانوا من ذات الدولة الأم .

٤- التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة :

حيث تتجه العديد من الشركات الدولية إلى التوسع خارجياً وذلك نحو الأسواق الأقرب جغرافياً للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي، فكلما كانتا الدولتين قريبتين جغرافياً، كلما كان هناك احتمال كبير في أن تتشابه ثقافتيهما أيضاً، كما أن التقارب الجغرافي أيضاً يعني رقابة وسيطرة أكبر مع تكاليف اتصال أقل في علاقة الشركة الأم بالفروع.

وهذا العامل (أي التقارب الجغرافي) قادر على تفسير أن معظم الاستثمارات الأمريكية تتم في دول أمريكا اللاتينية، وفي الوقت نفسه فإن معظم الاستثمارات اليابانية تتم في دول شرق وجنوب شرق آسيا.

فالثلاث عناصر التي تبناها جون دنينج (مزايا الملكية، التدويل، ومزايا التمرکز في السوق المضيف) أكد دنينج على دمجها جميعاً في نظرية واحدة هدفها الإجابة على الأسئلة التالية: لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي؟ وأين سيتم القيام به، ولماذا؟ ومن حيث طريقة الدخول إلى السوق الخارجي، فما هي الاستراتيجية التي سيتبناها؟ بمعنى، هل الاستثمار سيكون بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة أم سيكون الإنتاج من أجل التصدير؟

تقييم النظرية :

نلاحظ من خلال العرض السابق للنظرية الانتقائية لجون دنينج أنها تملك قدرة أكبر من النظريات الأخرى على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر كما فعلت النظريات الأخرى.

ولكن على الرغم من كل مزايا تلك النظرية، فإن بكلي (١٩٨٥) أشار إلى أن هناك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلها.

أولاً: أن العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها.

ثانياً : إن معالجة فكرة مميزات الملكية على إنفراد غير مجيدة وعديمة القيمة ؛ لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية .

ثالثاً : قيام كوجيما (١٩٨١) بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزاً على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عميلة صنع القرار ، ومن ثم عدم الاستفادة منها في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة . وأخيراً ينبغي أن نشير إلى أنه على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت للنظرية الانتقائية ، إلا أنه عند غياب فكرة السوق الخارجي المضيف ، فإن التمييز بين مميزات الملكية وتدويل الإنتاج يبدو غير مجدي .

٦ - نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

مضمون النظرية :

هذه هي مدرسة أخرى عرفت بالمدرسة اليابانية . حاولت تلك المدرسة أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الجزئي لهيكل كل من الشركات والسوق ، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية ، والمؤسسين الرئيسيين لتلك المدرسة هما كوجيما (١٩٧٧-١٩٧٨) وأوزوا (١٩٧٧-١٩٧٩) .

فلقد طوروا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية ، فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي . والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات تحدد عوامل الميزة النسبية للدولة .

واعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ ١٩٤٥ ، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة ، ومع الاستبدال الجزئي للسوق فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية ، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر . برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية .

فالهيكل الصناعي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية. فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي.

تقييم النظرية :

ولكن وفقاً لجون دينينج (١٩٨٨) فإن هناك بعض القيود التي تحد من قدرة نظرية كوجيما في الاستثمار الأجنبي المباشر من المساهمة في وضع فهم عام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. فنظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها لدرجة أنه يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية ويلعب دوراً إيجابياً في عمليات الإصلاح للاقتصادات القومية للدول المضيفة.

حتى مع افتراض كونه نموذج للاقتصاد الكلي إلا أنه غير كافٍ لتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لكونه نموذج نيوكلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار.

٧ - نظرية عدم التوازن الاستثمار الأجنبي المباشر

مضمون النظرية :

قدم كل من مون ورويل (١٩٩٣) نموذجاً جديداً يحتفظ بالافتراض الأساسي وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية. ولكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضاً للملكية.

فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم ، فإن البحث عن

توازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار في دولة أجنبية.

وفقاً لهذا النموذج الجديد، فإن المفهوم التقليدي لمميزات الملكية يمكن إعادة صياغته بكونه عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة. فالفائض في أحد العوامل مثلاً يعني بالمقابل عجز نسبي في عامل آخر، ولقد أوضح كل من مون ورويل أن نموذج عدم التوازن هذا ساعد أيضاً على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة مثل الاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا.

فوفقاً لرأيهم، أن النظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذا النوع من الاستثمار نظراً لكونه من الصعب غالباً تحديد ماهية المميزات الراجعة للملكية والتي يمكن لشركات الدول النامية أن تنقلها للدول المتقدمة، فعدم التوازن والرغبة في خلق حالة من التوازن يمكنها التعامل بكل يسر مع تحرك النشاط من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

وأخيراً تسمح نظرية عدم التوازن للشركات متعددة الجنسيات بأن تكون أكثر فعالية في استغلالها للموارد العالمية، وهو ما تم التأكيد عليه من قبل عند عرضنا لنظريات تحركات رأس المال والمنظمات الصناعية.

تقييم النظرية:

في تقديرنا أنه على الرغم من أن هذا المنهج الجديد يبرز عامل آخر وهو عدم التمييز كإضافة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تعد كافية لأن تكون نظرية شاملة حيث لم تتعرض مثلاً لشرح أثر العوامل الأخرى والتي لا تتعلق بالمميزات أو عدم المميزات الراجعة للشركة مثل عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة وعوامل الطرد الأخرى الراجعة للدولة الأم.

٨ - نظرية جون دنينج والمستجدات السياسية والاقتصادية الدولية

لقد حظيت الأنظمة الحاكمة لكل من النظام الاقتصادي والسياسي الدولي بقدر

محدود من الاهتمام في نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي ركزت كل اهتمامها إما على الأنظمة القومية الحاكمة الاستثمار سواء بالدول المضيفة أو الدولة الأم أو الشركة ذاتها واستراتيجيتها الاستثمارية .

فتلك النظريات لم تعطي تفسيراً بعد لأثر أو دور المنظمات الدولية وما أتت به من اتفاقات مثل منظمة التجارة العالمية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى في تحرير كل من التجارة والاستثمار الدوليين .

فمع اختلاف أشكال وأحجام الشركات متعددة الجنسيات ، فإن أثر تحرير كل من أنظمة التجارة والاستثمار من الصعب استنتاجه من النظريات القائمة وذلك بسبب الحاجة إلى تحليل جديد متعدد الأبعاد ، فالعولمة أصبحت كلمة السر على المستوى الاقتصادي خلال التسعينات . كما أن الاقتصاديات القومية صارت بلا تردد وبتلقائية أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي من خلال عمليات التجارة العابرة للحدود وكذلك التزايد المستمر في كل من الاستثمار ورأس المال الدولي .

كما أن المستهلكين صاروا أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ، ومن ثم صاروا أكثر استهلاكاً لسلع أجنبية ، ولهذا زاد عدد الشركات التي تعمل عبر الحدود ، كما أن المدخرين صاروا أكثر استثماراً عن ذي قبل في أماكن بعيدة (دنينج ١٩٩٣) .

وجدير بالذكر ، أن الاقتصاد العالمي شهد ثلاث تطورات غاية في الأهمية من بينها زيادة قدرات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات ، كما برز في الأفق أهمية العوامل الراجعة للدولة المضيفة مثل سياسات التحرر واسعة النطاق ، وثورة الاتصالات والالكترونيات التي قربت كل بعيد ويسرت أموراً كانت من ضرب المستحيل في السابق .

فثورة التكنولوجيا بكل ما تحمله من معنى والتي تزامنت مع سياسات الانفتاح والتحرر العالمية أظهرت الاستثمار الأجنبي المباشر في ثوب جديد ، ومن ثم صارت نظرياته بحاجة إلى إعادة صياغة أو على الأقل إلى تطوير كي تواكب تلك التغيرات .

ونظراً لأن مواقف الدول المتلقية الاستثمار قد تغيرت بشكل جذري ، فإن

تفضيلات التركيز الراجعة للشركة ينبغي أن تتطور، وأن يعاد وزنها في مقابل العنصرين الأولين في نظرية دنينج .

كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٤٤ على أثر اتفاق أورجواي خلق نظام اقتصادي عالمي جديد وهو النظام الحاكم لكافة المتعاملين فيه بما فيهم الشركات متعددة الجنسيات ، وهو أمر لم تتضمنه أو تحتويه نظريات الاستثمار ؛ لأن معظمها كتب قبل التسعينات . ولكن على الرغم من استمرار جون دنينج في الكتابة عن نظريته حتى عام ١٩٩٨ ، إلا أنه لم يضيف جديداً بشأن أثر تلك المستجدات على عمل النظرية .

ومن الملاحظ أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية قد تضمنت تنظيماً لاتفاقات أو قيود التجارة المرتبطة بالاستثمار، كما تحظر أية قيود على الملكية الأجنبية أو الاشتراطات التي يمكن أن تضعها الدولة المضيفة كأن تشترط على الشركة الأجنبية شراء مدخلات إنتاج محلية كشرط للموافقة على إقامة المشروع .

كما أن اتفاق الاستثمار متعدد الأطراف الذي هو موضع نقاش وتفاوض من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضيف بعداً جديداً في حقل تحرركات رأس المال الدولي ، ومن ثم يحرك عقول المفكرين والمنظرين نحو إضافة تلك الأبعاد عند شرحهم لأسباب تلك الظاهرة ، ومن ثم صياغة نظرية محكمة .

فاتفاق الاستثمار متعدد الأطراف يتضمن ما يلي :

١- توفير حماية قانونية لتحقيق حرية المنافسة لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب .

٢- يوفر الآليات الفعالة لإلزام الأطراف المتعاقدة بتنفيذ التزاماتها .

٣- كما يوفر مستوى عال من تحرير وحماية الاستثمار بما يناسب كل الدول الأعضاء ، وبما يشجع الدول غير الأعضاء على اتخاذ سياسات إصلاحية .

أضف إلى كل ما سبق من مستجدات السياسات التي تسانده المنظمات الدولية لحماية مستويات العمل ، وهذا تحدي يواجه الشركات متعددة الجنسيات

خاصة تلك التي تبحث عن العمل الرخيص، ومن ثم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالشركات التي تقوم بالاستثمار بغرض الاستفادة من عنصر العمل الرخيص أو تشغيل العمال لساعات طويلة، عليها البدء في التفكير بشكل إيجابي لحماية حقوق العمال المالية والصحية والبيئية.

كما ظهر على الساحة عامل جديد جدير بالاهتمام ألا وهو إستراتيجيات الترويج الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدوات ترويجية متعددة سواء كانت حكومية أو خاصة بإشراف حكومي، لعرض الدولة التي ترغب في استضافة هذا النوع من الاستثمار على الشركات الدولية مع تقديم حوافز متعددة، ومن ثم فإنه في ظل المنافسة بين كل الدول تقريباً على جذب الاستثمار، فإن الشركات الأجنبية صارت صاحبة الكلمة العليا حيث تعددت أمامها الخيارات والبدائل، كما أن تلك المنافسة تعطي عوامل التركيز أهمية أكبر مما يقتضي وزنها في النظرية مقارنة بالعوامل الأخرى.

أضف إلى ذلك الاتحادات الإقليمية بين كل من الدول المتقدمة وبعضها البعض وبين الدول المتقدمة والنامية كما هو الحال في اتفاق الناقتا أو بين الدول النامية وبعضها البعض. تلك الاتحادات تمثل تحدياً آخر لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة. حيث تؤدي تلك الاتحادات إلى جعل الدول المتحدة سوقاً واحدة، وهنا يكون العنصران الأول والثاني في نظرية جون دنينج محلاً للتساؤل، خلال حقبة التسعينات برزت في الأفق ظاهرة في غاية الخطورة ألا وهي عمليات الدمج والتملك بين الشركات الدولية، وذلك لخلق سوق احتكارية كبرى في كافة القطاعات الاستثمارية. فأغلب عمليات الاستثمار المباشرة خلال عام ٢٠٠٠ كانت في صورة دمج وتملك ما يزيد على تريليون دولار.

السؤال إذًا، ما هو أثر مثل تلك الاندماجات على مصداقية نظريات الاستثمار القائمة؟

ومع بروز تلك التحديات الجديدة هل ستظل النظريات القائمة الاستثمار الأجنبي المباشر قادرة على تبرير وتفسير الظاهرة؟ نحن نرى أن كل تلك التطورات بحاجة إلى فحص أعمق، حيث عدلت الكثير من الأفكار التي تضمنتها النظريات السابقة.

الخلاصة:

من خلال دراستنا للنظريات السابقة وجدنا أن هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على حدوث وتطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الأهم هو أن تلك الدراسة التأصيلية أظهرت الحاجة إلى نظرية عامة يمكنها احتواء تلك العوامل بأسلوب علمي قابل للاختبار والتطبيق ومن ثم يمكن الاستفادة منه، والسبب في ذلك هو أن أغلب تلك النظريات كما رأينا أعطت تفسيراً وتصوراً للظاهرة اعتماداً على عنصر أو عدة عناصر مع إهمال العناصر الأخرى.

فعملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة أو خروجه من الدولة الأم يتوقف على العديد من العوامل في كل من الدولة الأم أو الدولة المضيفة. ولكن لا يوجد بعد مثل ذلك التحليل الذي يحتوي تلك العوامل مجتمعة، ومع ذلك فإن أفكار دينينج هي الأقرب لذلك المنهج المرغوب، فعلى الرغم من كون تلك النظريات ممتعة في منهجها وتبريرها، إلا أن كل منها تميل إلى إعطاء تفسيرات لأنشطة استثمارية معينة، ولكن قد يكشف الواقع العملي عن تطبيقات تخالف ما أتت به تلك النظريات إذا تمت الاستثمارات في ظروف مختلفة.

فالنظريات غير كاملة وتعطي تفسيراً جزئياً كما تعتمد على مناهج مختلفة بل إن تلك النظريات أحياناً ما يناقض بعضها البعض، ومن ثم ينبغي النظر إليها على أنها مجرد آراء بدلاً من إطلاق وصف النظريات عليها، لأن أي نظرية لا بد أن تجد لها تطبيقاً مقنعاً في الواقع. والدافع إلى قولنا هذا، هو أن حقل الاستثمار الأجنبي المباشر شديد التعقيد وسريع التغيير كما يغطي الكثير من العوامل غير المتكافئة والتي لا يمكن لنظرية واحدة احتوائها.

فلا توجد نظرية واحدة من بين النظريات السابق عرضها تستطيع إعطاء شرح كامل لأسباب الاستثمار أو أشكاله أو تطوره التاريخي، كما أن عدم الكمال ليس بمستغرب وذلك بسبب الحداثة النسبية للظاهرة، وكذلك بسبب تعدد الدوافع التي يشكل كل منها جزءاً من القرارات الاستثمارية للشركة، وحتى النظرية الانتقائية الشاملة والمقبولة لدى الكثير من الاقتصاديين فشلت في إعطاء نظرية

عامة الاستثمار الأجنبي المباشر فالمفهوم الذي يدمج عناصر راجعة إلى الملكية مع مميزات التركيز فشل من وجهة نظر الباحثين في إعطاء تفسير لسبب قيام شركة بتفضيل الاستثمار في الخارج في حين تفضل شركة أخرى لها نفس الظروف عدم القيام بالاستثمار في الخارج.

الأكثر من ذلك أنه من المستحيل وضع تلك النظرية بشكلها الحالي موضع الاختبار العملي، كما أنه من الصعب اختبار النظرية الانتقائية باستخدام الوسائل الرياضية أو الإحصائية في منهج واحد. ومع ذلك يرى الباحثين من خلال تحليلهم لكافة الدراسات المتاحة أنه لم تخلو واحدة منها من الإشارة إلى نظرية جون دنينج. باختصار فإن الباحثين منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن يحاولون تحليل تلك الظاهرة، ومعظم النظريات التي تم تطويرها ركزت على مميزات الملكية التي تسيطر عليها الشركة حيث ركزت اهتمامها على تفسير دور القدرات الفينة والإدارية والمهارية في الدفع بالشركة الاستثمار في الخارج.

ومع ذلك فإن الدراسات القائمة حول الظاهرة تشترك جميعها في عناصر كثيرة وإن اختلف أسلوب العرض أو المنهج المتبع، ومع ذلك فإن الدراسة التفصيلية للنظريات السابقة على الرغم من عدم كمالها، إلا أنها كانت مطلباً ضرورياً لإعطائنا فهم أعمق للظاهرة محل البحث.

ووجدنا أنه من الصعب وضع أي من النظريات السابقة - حتى نظرية جون دنينج - موضع التطبيق نظراً لأنها حاولت تعميم أفكارها على كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما لا نراه صحيحاً. فالعوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة نفترض أنها تختلف في أهميتها عن العوامل التي تؤثر على الاستثمار في قطاع الخدمات أو البترول أو الإلكترونيات.

المبحث السابع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة خلال الفترة ١٩٩٩ □ ٢٠٠٦

مقدمة:

تكمُن أهمية الاستثمار أو النشاط الاستثماري بمعناه الشامل ، في كونه المحرك الأساسي والرئيسي لعملية التنمية ، وذلك نظراً لما يتحقق في ظل وجود هذا النشاط من بنية تحتية وزيادة في الطاقات الإنتاجية والخدمية وتنمية وتأهيل للموارد البشرية تكون محصولته في النهاية زيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

وتُعد الاستثمارات الأجنبية والمشاركة لدولة كالمملكة العربية السعودية أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية، وفي نقل وتوطين التقنية، وإيجاد فرص العمل، ولا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمملكة في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل إنه ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي، كما أن هذا النوع من الاستثمارات يساعد في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

ولقد تناولت التحليلات الاقتصادية عادةً دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في البلد المضيف من خلال زاويتين:

الأولى: الأثر العام على النمو أو مستوى الرفاهية العام.

الثانية: الآثار التي يحدثها في بعض المجالات المحددة مثل خلق الفرص الوظيفية ونقل التقنية والتبادل التجاري وغيره.

وتدل معظم الدراسات على أن الأثر العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في البلد المضيف تكون دائماً إيجابية، فعلى سبيل المثال تقدر بعض الإحصائيات أن زيادة مقدارها ١٪ في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات المحلية تتراوح من ٠,٥٪ إلى ١,٣٪ في البلدان النامية، وأن زيادة مقدارها ١٪ في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج

المحلي الإجمالي تزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح من ٣,٠٪ إلى ٨,٠٪.

وعلى الرغم من أن المملكة تستفيد حالياً من فوائض كبيرة في موازنتها العامة ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع في مستوى الاستثمارات المحلية، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظل أداة حيوية ومحورية في نقل المهارات والمعارف إلى المملكة، ومن هذا المنطلق، سوف يركز الباحث في هذا الجزء من الدراسة على تقييم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة .

أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تنقسم الدوافع التي تحفز الشركات الأجنبية على تنفيذ الاستثمارات المباشرة في الدول الأخرى إلى ثلاث فئات، هي : البحث عن الموارد ، البحث عن الكفاءة، أو البحث عن الأسواق .

❖ استثمارات تبحث عن الموارد :

وهي الاستثمارات التي تسعى لاستخراج موارد ، بهدف تحقيق فوائد منها في مكان آخر، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في استخراج معادن طبيعية في بلد ما، واستخدامها مدخلات إنتاج في بلد آخر.

❖ استثمارات تبحث عن الكفاءة :

وهي الاستثمارات التي تبحث عن إنتاج السلع أو الخدمات بتكلفة أقل، بهدف بيعها في الأسواق العالمية . ومن أمثلة ذلك الاستثمار في تكرير البترول، وصناعة البتروكيماويات .

❖ استثمارات تبحث عن الأسواق :

وهي الاستثمارات التي تسعى لتحقيق فوائد في الأسواق المحلية . ومن أمثلة ذلك صناعة المنتجات الصيدلانية التي تنتج في بلد ما، وتسوق في سوقها المحلي . ولكي تتمكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الإسهام بفعالية في رفع التنافسية، وتحقيق الأهداف الأخرى المتوقعة من دخولها ، لابد من تحديد دوافع تلك

الاستثمارات ، ومن ثم صياغة سياسات تجاه تلك الاستثمارات بالطريقة التي تؤدي إلى تعظيم الاستفادة منها . ويمكن القول - بصفة عامة - إن الاستثمارات الباحثة عن الموارد لن تساهم في تعزيز تنافسية المملكة بالشكل المطلوب ، أما الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة فيمكنها أن تساعد اقتصاد المملكة ليكون أكثر تنافسية في الأسواق العالمية . في مجالات كصناعة البتروكيماويات ، ومن ذلك - على سبيل المثال - أن يقيم المستثمرون مصنعاً للبتروكيماويات في المملكة للاستفادة من توفر المواد الخام بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج ، ومن ثم عرض هذه المنتجات في الأسواق العالمية ، حيث تخضع للمنافسة ، وشروط المواصفات العالمية ، من جهة أخرى تؤدي الاستثمارات الباحثة عن الأسواق إلى رفع حدة المنافسة في السوق المحلي ، وتخلق طلباً على المنتجات والخدمات الأكثر تطوراً ، إنها تضع الشركات المحلية في مواجهة منتجات وممارسات الشركات الأجنبية ، وهذا سيدفع الشركات المحلية إلى التطور ، وتقديم منتجات أكثر تنافسية . فعلى سبيل المثال ، أدى فتح مجال الهاتف الجوال والترخيص للشركة باستثمار مشترك في عام ٢٠٠٥م ، إلى تشجيع المنافسة والابتكار ، وحصل المستهلك السعودي على منتجات وخدمات أكثر تنوعاً ، وجودة ، بأسعار أقل . ولقد كانت نتيجة المشاركة الأجنبية المباشرة ارتفاع مدى انتشار استخدام الهاتف الجوال من ٤٠,٢ ٪ عام ٢٠٠٤م إلى ٦٠,٥ ٪ عام ٢٠٠٥م ، بعد أن دخلت شركة موبايلي إلى السوق السعودي ، ولكن في مثل هذه الحالات فإن على الدولة أن تعمل على مساعدة الشركات الوطنية للاستجابة الإيجابية للمنافسة ، ورفع مستوى جودة خدماتها ومنتجاتها ، وتوسيع الطلب الكلي ومستواه النوعي .

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الكفاءة ، وتلك الباحثة عن الأسواق هي المناسبة بشكل أكبر لتحقيق الأهداف التنافسية للمملكة ، لأنها ينطويان على إمكانيات نقل المهارة والمعرفة إلى المملكة ، وسيؤدي الجمع بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الكفاءة ، وتلك الباحثة عن الأسواق إلى إيجاد ترابط وتطوير تجمعات أعمال عنقودية ذات حيوية اقتصادية ، وعلى سبيل

المثال، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال البتروكيماويات يمكن أن تكون مصدراً للطلب بالنسبة للاستثمارات الأخرى الباحثة عن الأسواق مثل: مصنعي الآلات، وشركات النقل، ومطوري الموانئ، وشركات مقاولات الطرق، وعليه فإن على المملكة أن تخضع أساليب جذبها للاستثمارات إلى المملكة للدراسة بحيث تؤدي تلك الاستثمارات إلى استفادة المملكة من إمكاناتها الكامنة.

هذا وسوف يقوم الباحثين بتقسيم هذا الجزء من الدراسة على النحو التالي:

أولاً: تطور نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة.

ثانياً: تطور نصيب المملكة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: أداء واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة.

رابعاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية بالمملكة.

أولاً: تطور نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة:

تطور أنظمة الاستثمار الأجنبي: بدأت أولى خطوات تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة في منتصف السبعينات الهجرية حيث صدر نظام الاستثمار الأجنبي في عام ١٣٧٦ (١٩٥٥) والذي نص على ألا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني عن ٥١٪ من إجمالي التمويل. وتلحق ذلك نظام آخر صدر في عام ١٣٨٣ (١٩٦٢) تميز بإيجاد عدد من الحوافز لتشجيعية لاستثمار رأس المال الأجنبي، أهمها تمتعه بنفس المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني المنصوص عليها بنظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات، بشرط أن لا تقل نسبة مساهمة رأس المال الوطني عن ٢٥٪ من إجمالي تمويل المشروع.

وفي عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٨ م) صدر النظام الثالث للاستثمار الأجنبي وشكلت أمانة الاستثمار الأجنبي تحت إشراف وزارة الصناعة والكهرباء وعمل بهذا النظام

حتى بداية عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) حيث صدر النظام الحالي لا استثمار رأس المال الأجنبي في ٥/١/١٤٢١هـ (١٠/٤/٢٠٠٠م)^(١).

بعض الملامح الرئيسية لنظام الاستثمار الأجنبي الجديد :

تتمثل أهم الملامح الرئيسية في نظام الاستثمار الأجنبي الجديد فيما يلي :

* مبدأ المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية :

استجابة للتطورات التي حدثت على النطاق العالمي والإقليمي وضرورة أن يستوعب النظام الجديد هذه التطورات ، تم إدخال التعديلات اللازمة بحيث تعامل الاستثمارات الأجنبية معاملة الاستثمارات الوطنية من حيث التمتع بالخوافز والمزايا ، إضافة إلى تلك المزايا التي كانت تحظى بها الاستثمارات الأجنبية بموجب النظام السابق ، مثل الحق في الحصول على مساحة من الأرض المطورة داخل المدن الصناعية لإقامة المشروع الصناعي عليها والتمتع بالإعفاءات الجمركية على مدخلات الإنتاج وغيره والتي كانت تنطبق على المشروعات الصناعية فقط .

* حق المستثمر الأجنبي في التملك الكامل للمشروع الاستثماري :

كفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة (١٠٠٪) للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في المملكة ، وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير لأنه كان يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكا لما لا يزيد عن ٧٥٪ من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالخوافز ، ولكن في ظل النظام الجديد فإن هذا الشرط أصبح لا وجود له .

* حق المستثمر الأجنبي في ملكية العقارات :

أهم المزايا التي حصل عليها الاستثمار الأجنبي من خلال نظام الاستثمار الجديد هو حق المنشأة في تملك العقارات اللازمة لمزاولة أعمالها ولسكن منسوبيها .

* تعديل نظام الكفالة للمستثمر الأجنبي :

(١) لمزيد من التوضيح راجع نظام الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة بالملحق رقم ٢ في نهاية البحث.

كان المستثمرين الأجانب في السابق يعملون من خلال أشخاص أو مؤسسات سعودية (كفلاء)، وفي النظام الجديد صارت كفالة المستثمرين وموظفيهم غير السعوديين على المشروع الاستثماري المصرح به بموجب هذا النظام، وقد كان موضوع الكفالة يشكل في السابق أحد أبرز المعوقات في جذب الاستثمارات الأجنبية.

* إمكانية الحصول على أكثر من ترخيص:

لم يعد هناك قيد على المستثمر الأجنبي في الحصول على تراخيص متعددة حيث كفّل النظام الجديد للمستثمر حق الحصول على أكثر من ترخيص استثماري وفي مجالات مختلفة.

* حق تحويل الأرباح والأموال:

يحق للمستثمر الأجنبي كيفما اتفق له تحويل أو التصرف في الأموال العائدة له من بيع حصته في المشروع أو الأرباح والمبالغ الضرورية اللازمة للوفاء بالتزاماته التعاقدية المرتبطة بالمشروع.

* الحماية ضد المصادرة ونزع الملكية:

لم يكن النظام السابق يشتمل على نص صريح بخصوص حماية المستثمر الأجنبي من المصادرة أو نزع الملكية ولكن بالطبع كانت هذه الحماية تمارس بالفعل في الواقع العملي، أما النظام الجديد فقد نص صراحة على أنه لا يجوز مصادرة أو نزع الملكية وإذا تمت المصادرة أو النزع للملكية فإنه يتم من أجل مصلحة عليا ووفقاً لقرار صادر من محكمة ومقابل تعويض مالي عادل وفوري.

* تبسيط إجراءات الترخيص:

كانت الإجراءات المطولة والتي تستغرق وقتاً طويلاً واحدة من المشكلات التي تصدى النظام الجديد لمعالجتها وقد إلزم النظام الجديد الهيئة العامة للاستثمار وهي الجهة المعنية بإصدار التراخيص لكافة مشروعات الاستثمار باتخاذ القرار في الطلبات المقدمة للحصول على الترخيص في خلال ٣٠ يوماً وإذا لم يتم اتخاذ القرار في هذه المدة يمنح المستثمر الترخيص تلقائياً.

* الحصول على القروض الحكومية :

أصبح من الممكن الآن الحصول على القروض الميسرة من الصناديق الاستثمارية الحكومية مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي دون قيود تتعلق بنسب الملكية.

تهيئة المناخ الاستثماري بالمملكة

من أجل تعزيز المكانة التنافسية للمملكة وتحسين مناخ الاستثمار بها، فقد بذلت الهيئة العامة للاستثمار مجهودات مكثفة شملت ما يلي :

- تبنت الهيئة سياسة الباب المفتوح بهدف التعرف على المعوقات التي تواجه المستثمر، ولقياس مواضع الضعف والقوة في مناخ الاستثمار والقوانين المنظمة له، وتلقي المقترحات والآراء ووجهات النظر من رجال الأعمال - سعوديين وغير سعوديين - ومن خلال الصحافة المحلية والأجنبية .

- أقامت الهيئة علاقات واسعة مع عدد من المؤسسات ذات المعرفة بأساليب ترويج الاستثمار، للتعرف على ما يحدث في أماكن أخرى من العالم والإفادة منها .

- أولت الهيئة عناية فائقة لمشروع تطوير قواعد المعلومات، وذلك من أجل تقديم خدمات متميزة للمستثمرين والراغبين في الاستثمار بالمملكة، وفي هذا الشأن يتم العمل على :

- إنشاء قاعدة بيانات مسح الأنظمة وتشمل جميع الأنظمة (القوانين) والإجراءات والقرارات الحكومية الصادرة والتي لا يزال معمولاً بها في المملكة، وإتاحتها للإطلاع خلال شبكة الإنترنت للمستثمرين والباحثين عن فرص الاستثمار في المملكة، مما يساعد على وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبي في مختلف أنحاء العالم .

- إنشاء قاعدة معلومات الاستثمار تحتوي على بيانات اقتصادية وإحصائية مفصلة عن المملكة حيث من المتوقع أن يساعد توفر مثل هذه البيانات والمعلومات الراغبين في الاستثمار على اتخاذ القرار المناسب من خلال بيانات تتسم بالشفافية والثقة .

- عكفت الهيئة على عدد من الدراسات بهدف تحليل واقع الاستثمار في المملكة ومتطلباته، إضافة إلى دراسة آفاق الاستثمار في بعض القطاعات ، ومن هذه الدراسات :

- دراسة المعوقات الإدارية للاستثمار الأجنبي .
 - دراسة مقارنة للقدرات التنافسية للمملكة .
 - عدد من الدراسات القطاعية لتنمية الاستثمار المحلي والأجنبي في مجالات مثل التعليم والتدريب والصحة والزراعة والصناعة .
 - شاركت الهيئة في عدد من المنتديات الإقليمية والعالمية التي تعنى بقضايا الاستثمار بهدف التعريف بمناخ الاستثمار بالمملكة والنظام الجديد للاستثمار.
- التوجهات المستقبلية للهيئة:**

ترتكز الخطط المستقبلية للهيئة العامة للاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة على المحاور التالية :

- ❖ خلق بيئة استثمارية مواتية لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد السعودي مما يساعد على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن ومتناسب مع النمو السكاني ، من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع .
- ❖ متابعة ما يستجد عالمياً من الأساليب والإجراءات المستخدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنميتها والعمل على تحسين المناخ الاقتصادي المحلي ليتواءم مع التطورات الاقتصادية العالمية في مجال جذب الاستثمار بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .
- ❖ تشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة ، حيث أثبتت التجارب الدولية أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من القطاع الحكومي ، لذا فإن الهيئة تسعى من خلال تطوير أنظمتها وتحسين المناخ الاستثماري إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة للمملكة .
- ❖ حفز الاستثمار وتوظيفه في تنمية الطاقات البشرية وتأهيل العمالة الوطنية ورفع نسبة إنتاجيتها وتمهيد سبل مشاركتها في مشاريع الاستثمار المستقبلية .

❖ العمل على تحديث القائمة المستثناة من الاستثمار الأجنبي وتقليصها كلما كان ذلك ممكناً.

❖ دعم عمليات التخصيص وتسريع خطوات تنفيذها باعتبارها أحد المداخل المهمة لجذب الاستثمارات وتوفير الفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة.

❖ تشجيع المضي في عمليات التفاوض لتوقيع المزيد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين المملكة والدول الصناعية والنامية.

❖ الأخذ في الاعتبار أهمية عامل الوقت في تحقيق هذه الخطط المستقبلية، وضرورة أن يتم تفعيلها بالسرعة المطلوبة لاستغلال الفرص المتاحة في ظل اشتداد حدة المنافسة على الاستثمارات الأجنبية كانت أم وطنية.

مقترحات وتوصيات لضمان مستقبل أفضل للاستثمار في المملكة

حتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار الأجنبي في المملكة فإننا نقترح ونوصي ببعض الخطوات من أجل تحفيز وتنمية بعض الاستثمارات المحتملة للملكة وتمثل تلك الخطوات فيما يلي:

١- تطوير البنية التحتية أو الأساس المتكاملة المتاحة بالمملكة وصيانتها بكل المرافق (شبكات الطرق - الاتصالات - المواصلات - الكهرباء والطاقة ..) في إطار جاذب للمستثمرين العالميين.

٢- التركيز على إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة حالياً والبدء بدارسات جدواها، وتحديد فجوات الطلب على السلع محل الاستثمار، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية المتقدمة والصناعات الإلكترونية ذات التقنيات المرتفعة ودعوة الشركات العالمية خاصة أصحاب الخبرة والثقة أو في صورة مشتركة مع نظرائهم السعوديين.

٣- التركيز على الفصل التام بين أنواع المشروعات الاستثمارية الصناعية، وتقسيمها إلى الأصناف التالية:

أ- مشروعات استثمارية تصنيعية لمنتجات تقليدية في مجالات الغذاء والكساء والإسكان والتعدين والطاقة والخدمات، وتوفير الدعم اللازم لها.

ب- مشروعات استثمارية ذات تقنيات وتكنولوجيا مرتفعة وذات كثافة رأسمالية وإنتاج تصديري أي موجه أساساً للتصدير فقط مثل صناعات الإلكترونيات المتقدمة والرقائق المبرمجة وتكنولوجيا المعلومات والشبكات وخلافه وتشجيعها بتهيئة المناخ الملائم لها.

وبهذا يجب أن يعامل كل نوع من هذه المشروعات بأسلوب مختلف تماماً من حيث التسهيلات الممنوحة.

٤- وفي مجال السياسات والتسهيلات الاستثمارية المحفزة يجب أن تقدم السياسات والتسهيلات في صورة جاذبة ومغرية لكل نوع من الاستثمارات، فمثلاً الاستثمارات في الصناعات التحويلية شبه التقليدية والتي تستوفي الحد الأدنى المحدد لرأس المال سواء من المستثمر الأجنبي أو الوطني يجب أن يتم التعامل معها من خلال الهيئة العامة للاستثمار مع تقديم كافة التسهيلات من حيث منح الأراضي والتراخيص والإعفاءات الضريبية والتأشيرات اللازمة للكوادر الفنية والعمالة المطلوبة للمشروع.

٥- نقتراح تعميم هيكل ضريبي متدرج الفئات على أرباح الشركات والمشروعات طبقاً لمدى الحاجة الملحة لاجتذابها بحيث لا يقل معدل الضريبة عن ١٠٪ ولا يتجاوز ٢٥٪ على أن تكون كالتالي:

* يقل المعدل على أرباح الشركات التي تنتج إنتاجاً موجهاً للتصدير أو ذات المنتجات الفائقة القدرة التنافسية والقدرة على اختراق الأسواق العالمية واحتلال نصيب أو مساهمة جيدة بهذه الأسواق.

* تخفيض الفئة الضريبة على أرباح الشركات والمشروعات التي تجتذب نسبة أكبر من العمالة الوطنية أو عدد من السعوديين على التقنيات الإنتاجية المتقدمة بهذه المشروعات.

* بالنسبة للمشروعات الاستثمارية ذات التقنيات المتقدمة والكثافة الرأسمالية والإنتاج الموجه للتصدير فيجب اجتذاب هذه المشروعات في مناطق استثمارية خاصة بحيث يمنح هؤلاء المستثمرون كافة التسهيلات مباشرة من تراخيص وأرض وإعفاء ضريبي كامل.

٦- يجب أن يكون هناك متابعة فاعلة ومفيدة للمستثمر وللوطن، وهنا يجب التركيز على جمع المعلومات الآتية وتحديثها (جنسية المستثمر، حجم رأس المال المستثمر، نوع النشاط الاستثماري والتقنية أي تقسيمها إلى نشاط إنتاجي وخدمي وطاقية وتعديني وسياسي ومالي، حجم العمالة وتوزيعها).

ثانياً: تطور نصيب المملكة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- المقدمة:

نظراً للأهمية التي أصبح يمثلها عامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر تنافساً بين الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء، لجذب واستضافة أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية ويتمثل هذا الاتجاه في السعي الحثيث للدول لتغيير السياسات والقوانين الوطنية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي، وزيادة عدد المناطق المخصصة للاستثمار والتجارة الحرة على المستوى العالمي، وارتفاع عدد الاتفاقيات الدولية والبيئية في مجالات الاستثمار، إضافة إلى الاهتمام بهذه المواضيع على كافة المستويات الإقليمية والعالمية.

وقد أوضحت التجارب العالمية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية إذا ما أحسن توجيهها وتوظيفها، تساعد بصورة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال توفير رؤوس الأموال والارتفاع بمعدلات الاستثمارات، تقوية القدرات والمهارات التقنية، تطوير أساليب الإدارة، تحسين القدرة التنظيمية في الإنتاج والتسويق والمساعدة في النفاذ للأسواق العالمية، تحسين التنافسية العالمية للصادرات، تحسين ميزان المدفوعات للدول، إضافة إلى المساعدة في تحقيق أهداف تنمية أخرى.

وفي هذا السياق تسعى المملكة وفي ضوء إمكانياتها الكبيرة إلى تحقيق طفرة تنموية كبيرة من خلال إستراتيجية تنموية يحظى فيها الاستثمار الأجنبي بأهمية خاصة، حيث بدأت في إعداد خطة عمل شاملة وذلك لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في أداء المملكة في مؤشرات التنافسية الدولية وحددت لذلك هدفاً لرفع مركز المملكة التنافسي بشكل تدريجي للوصول إلى أحد المراكز العشرة الأولى على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠م.

وقد شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية تطورات وإصلاحات اقتصادية ومؤسسية كبيرة وسريعة ومتتابة مهدت السبيل لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠٥م فقد قامت المملكة بإنشاء عدد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية لرفع كفاءة الأداء الحكومي ودعم تطوير بيئة الاستثمار ومنها : المجلس الأعلى للهيئة العامة للاستثمار ، هيئة السوق المالية ، مجلس حماية المنافسة ... الخ كما قامت المملكة بإصدار العديد من الأنظمة والتشريعات وذلك بهدف تشجيع وتطوير بيئة الاستثمار ومنها النظام الجديد للاستثمار الأجنبي الذي صدر في عام ٢٠٠٠م والذي جاء بالعديد من الحوافز والتسهيلات منها السماح للمستثمرين الأجانب بتملك مشروعاتهم بالكامل ومنح المشروع الأجنبي جميع الحوافز والمزايا الممنوحة للمشروع الوطني ، كما صدر في نفس العام نظام التحكيم السعودي ونظام تملك الأجانب للعقارات واستثماره ، وتم إقرار نظام الاستثمار التعديني الجديد .

وجاء صدور النظام الجديد لضريبة الدخل في عام ٢٠٠٤م بعدد من المزايا في صالح المستثمر الأجنبي ، ومن مميزاته تخفيض الضريبة على المستثمر الأجنبي إلى ٢٠٪ بعد أن كانت تصل إلى ٤٥٪ مع إمكانية ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة مع خصم مصاريف البحث والتطوير ، وقد قام صندوق التنمية الصناعية السعودي بتطوير بعض سياسات الإقراض الخاصة به مثل سماحة للمستثمر الأجنبي بالاقتراض من الصندوق دون الحاجة إلى شريك سعودي (١٠٠٪) استثمار أجنبي).

٢- تطور نصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي^(١) .

أوضح تقرير الاستثمار العالمية لعام ٢٠٠٦م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) بأن تدفقات الاستثمار العالمي شهدت نمواً متواصلاً على مدى العامين المتتاليين (٢٠٠٤م ، ٢٠٠٥م) حيث نمت هذه التدفقات بنسبة ٢٧٪ و ٢٩٪ على التوالي وبلغت قيمة التدفقات في عام ٢٠٠٥م أكثر من ٩١٦ مليار دولار ، وقد أوضح التقرير أن العامل الأهم في نمو تلك التدفقات يتمثل في بروز

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، ٢٠٠٦م.

أنشطة الدمج والاستحواذ (Acquisition & Merger) وتوجه الشركات الدولية نحو المزيد من الاستثمار في الموارد الطبيعية، وهذه أمور لها دلالات مهمة بالنسبة للمملكة التي تعتبر أكبر منتج ومصدر لأهم مصدر طبيعي للطاقة وهو النفط.

وفيما يخص نصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي فقد تحولت المملكة - وفي أقل من ست سنوات - من سوق غائبة نسبياً عن خريطة الاستثمار العالمي إلى أحد أكبر الأسواق الجاذبة له في المنطقة، وكما هو موضح في الجدول رقم (٦)، تسارع نمو الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة خلال السنوات الخمس الماضية وبلغ إجمالي تلك التدفقات في هذه الفترة الموجيزة أكثر من ٨,٣ بليون دولار (٣١,١٣ بليون ريال) وهو ما يعادل حوالي ٣٢٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التراكمية منذ السبعينات وقد شهدت حركة الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الخمسة أعوام الأخيرة قفزة كبيرة من حيث المشاريع، فبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ فعلياً في عام ٢٠٠٥م ٤,٦٢٨ مليون دولار (١٧,٤ مليار ريال) مرتفعاً بنسبة ٨١٨٪ عن عام ٢٠٠١م ونسبة ١٣٨,٣٪ عن عام ٢٠٠٤م، كما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي حجم الاستثمار في المملكة من ١,٥٪ عام ٢٠٠١م لتصل إلى حوالي ١٠٪ عام ٢٠٠٥م وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

كما أن من أهم المؤشرات التي تدل على تحسن الأداء في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي هو حدوث تغيير كبير في هيكل الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الخمس سنوات الأخيرة فحسب تقرير أداء الاستثمار الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار (٢٠٠٥م) كان تركيز الاستثمار الأجنبي في الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠م في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تزيد عن ٩١٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، ولكن في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) وكما هو واضح في الشكل (٢) فقد توسعت مظلة الاستثمارات الأجنبية لتشمل قطاعات أخرى، إذا انخفض نصيب قطاع الصناعة التحويلية من ٩١٪ إلى ٥٦٪ وبلغت الاستثمارات في قطاع العقار والتأجير (□□٪) وفي قطاع النقل

والاتصالات (%□□) وفي قطاع الخدمات المالية والتأمين (%□) وقطاع المقاولات (%.5).

إن هذه النسب العالية من التدفق والتغيير الكبير في هيكل الاستثمارات الأجنبية والذي جاء متوافقاً مع إستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار، في التركيز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات ذات الميزة النسبية والنمو السريع، تقدم دليلاً واضحاً على ما حققته جهود الإصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذه، بالإضافة إلى ذلك فإن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سيضاعف من فرص تدفق تلك النوعية من الاستثمارات، بعد أن باتت الشركات الدولية أكثر تيقناً وثقة في السوق السعودي.

وفيما يتعلق بمصادر تلك الاستثمارات فإن عدد الدول التي تمتلك الاستثمارات (التراكمية) في المملكة يصل إلى ٣٠ دولة تتقدمها الولايات المتحدة (٣٥, ٣٤١ مليون ريال) ثم اليابان (١٧, ١٤٥ مليون ريال) والإمارات (١١, ٦٧٧ مليون ريال) وهولندا (٤, ٨٧٠ مليون ريال) والكويت (٣, ١٦٢ مليون ريال) والمملكة المتحدة (٢, ٢٩١ مليون ريال).

وتعكس هذه التركيبة نوعية الاستثمارات في المملكة، فقد كان التركيز ولا يزال موجهاً نحو الاستثمارات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، إذ نجد أن أكبر الاستثمارات قد تم جذبها من دول صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان، وبالرغم من ذلك، يلاحظ تدني مستوى استثمارات عدد من الدول الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وهو يتطلب العمل على استقطاب جزء من الاستثمارات هذه الدول بما يخدم تنوع الاستثمارات وتعدد مصادرها، والذي يخدم بالتالي تنوع التقنية ووسائل الإنتاج في المملكة، كما يسهم في تنوع المنتجات المحلية وإتساع انتشارها.

٣- وضع المملكة في مؤشرات الاستثمار الأجنبي .

أكدت التقارير الصادرة عن عدد من المنظمات والمعاهد العالمية فيما يختص بمؤشرات مناخ الاستثمار والأداء وإمكانات جذب الاستثمار إلى تحسن كبير في

العديد من الجوانب المتعلقة ببيئة الاستثمار في المملكة ، فبالنسبة لمؤشرات تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦م والتي تضم مؤشرين هامين وهما مؤشر الأداء ومؤشر إمكانات جذب الاستثمار ، حققت المملكة طفرة كبيرة فيما يخص مؤشر الأداء الفعلي والذي يقيس الأداء الفعلي لـ ١٤١ دولة في مجال جذب الاستثمار إذ صعدت المملكة من المرتبة ١٣٢ عام ٢٠٠٠م إلى المرتبة ١٢٣ عام ٢٠٠٤م ثم إلى المرتبة ١١٠ في عام ٢٠٠٥م (جدول ٧) .

أما فيما يتعلق بمؤشر الإمكانيات والذي يقيس إمكانات الدولة لجذب الاستثمار مستقبلاً من خلال قياسه لجهود الإصلاح التي شهدتها كل بلد وينتهي إلى وضع ترتيب للدول محل البحث ، فإننا نلاحظ من الجدول (٧) أن ترتيب المملكة تراجع في عام ٢٠٠٥م إلى المرتبة ٣٥ بعد أن كانت في المرتبة ٢٨ في عام ٢٠٠٠م ، ولكن هذا التراجع ليس معناه تراجع جهود الإصلاح في المملكة أو تراجعاً في بيئة الاستثمار وإلا لما تمكنت المملكة من جذب ما يقرب من ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م وإنما يفسر هذا التراجع بأن دول العالم في منافسة شديدة لتحسين بيئة الاستثمار ، والذي يطور ويحسن بشكل أكبر وأسرع يحتل مرتبة أعلى في التصنيف وهذا يعني أن جهود التطوير والتحسين في بيئة الاستثمار السعودي بحاجة إلى المزيد من التعميق والتنويع .

ومن المؤشرات المهمة الأخرى في تقويم مناخ الاستثمار في الدول ، مؤشر «بيئة الأعمال» ومؤشر «الحرية الاقتصادية» . فوفقاً لمؤشر بيئة الأعمال - الذي يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي - حقق مناخ الاستثمار في المملكة قفزة هائلة إلى الأمام ، إذ احتلت المملكة المرتبة ٣٨ عالمياً (والأولى عربياً) من بين ١٧٥ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٠٦م ، بعد أن كانت في المركز الـ ٦٧ بين ١٣٥ دولة في العالم ٢٠٠٤م ، كما أنه وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن مؤسسة هيرتج (Heritage) والذي يبنني على ١٠ مؤشرات تنموية فرعية ، فبعد أن كانت المملكة في المرتبة ٧٤ في عام ٢٠٠٤م والمرتبة ٧٢ عام ٢٠٠٥م ، صعدت عشر مراتب خلال عام واحد إلى المرتبة ٦٢ في عام ٢٠٠٦م ودخلت ضمن

مجموعة الدول التي هي في الغالب ذات اقتصاد حر .

وبالإضافة إلى تلك المؤشرات العالمية ، فقد أوضحت الدراسات التي أجراها الصندوق عن مناخ الاستثمار في المملكة أن هناك الكثير من الجوانب الإيجابية والتي تعد مشجعة الاستثمار الوطني والأجنبي ، إلا أنها أظهرت بالمقابل وجود بعض المعوقات والتحديات التي تتطلب بذل جهود إضافية لمعالجتها .

٤- أهم التحديات التي تواجه بيئة الاستثمار في المملكة :

تفيد البيانات والمؤشرات والأرقام ، سواء تلك الخاصة بنصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي أو تلك المتعلقة بمكانتها في المؤشرات العالمية ، بأن المملكة تشهد تحسناً كبيراً في بيئة الاستثمار ، إلا أنه رغم تلك الطفرة ، فلا يزال حجم التدفقات الاستثمارية في المملكة دون مستوى الإمكانيات والطموحات ، ويرجع ذلك إلى وجود بعض التحديات التي يجب التغلب عليها ، ونستعرض فيما يلي أبرز هذه التحديات وما يوصي به من مقترحات للتغلب عليها .

أ - التحكم القضائي التجاري :

يتكرر ورود مشكلة التحكيم القضائي التجاري كأحد أبرز التحديات ، إذ لا تزال مشكلة بطء إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها تشكل مشكلة حقيقية تتطلب جهوداً جادة وسريعة لتواكب حجم الانجاز الذي تحقق في القطاعات الأخرى ، فالكثير من الشركات الأجنبية في المملكة تفضل شرط التحكيم الأجنبي في اتفاقياتها ، فالبطء في التقاضي يؤدي إلى تأجيل الكثير من القرارات الاستثمارية والتوسعية ، وربما إلغاء فكرة الاستثمار كلية ، ولهذا لا بد من تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم ومؤسسات التحكيم الدولية والإسراع بإنشاء المحاكم الاقتصادية والاستثمارية ، ويفضل تخصيص دوائر لمنازعات الاستثمار الأجنبي ، وهذا تقليد تتبعه العديد من الدول حالياً ، كما يقترح فتح مكاتب للتحكيم التجاري في كل تجمع استثماري كالمدين الصناعية والاقتصادية .

ب - نظام العمل :

تؤرق خطة السعودية (وهي سياسة وطنية هامة) بال الكثير من المستثمرين ،

ويمكن تفعيل وتطوير هذه الخطة من خلال تقديم الحوافز المختلفة للشركات لكي توظف وتدريب عدداً أكبر من السعوديين من خلال الإعانات أو تقليص الضرائب ، ومن المقترحات الهامة الأخرى تحديد معدلات أقل للسعودة في بعض القطاعات التي بها ندرة في الكفاءات الوطنية الماهرة بالإضافة إلى ذلك لا بد من مواصلة تطوير مناهج التعليم والتدريب لتكون أكثر استجابة لمتطلبات الاقتصاد بالتركيز على المجالات والمهارات التي يتطلع لها سوق العمل مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في هذه العملية .

ج - أنظمة الاستقدام :

تشكل مشكلة القيود المفروضة على الاستقدام والحصول على تأشيرات الدخول للمستثمرين ومندوبيهم معوقاً أخر قد يؤخر تنفيذ المشاريع وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت مؤخراً لحل هذه المشكلة إلا أن هناك تدمراً منها وهو ما يتطلب البحث في أسباب هذه المشكلة وإيجاد حلول فورية لها ، ومن هذه الحلول إقامة قناة اتصال مباشرة بين شبكة الجوازات في المطارات والمنافذ المختلفة مع الغرف التجارية الصناعية أو الهيئة العامة للاستثمار للتنسيق في استقدام الشركات المحلية والجهات الاقتصادية المختلفة لشركائها أو مندوبيهم أو استقدام المستثمرين المختلفين .

د - مصادر التمويل :

من الأمور المؤثرة على الاقتصاد السعودي عدم توفر مصادر مختلفة للتمويل ووجود عدد قليل من البنوك العاملة في المملكة ووجود قيود كثيرة على التمويل وضعف المعلومات والبيانات المتاحة ، ولتجاوز هذا التحدي يجب منح المزيد من التراخيص لمؤسسات التمويل العالمية لكي تسهم في تنويع مصادر التمويل وتطوير أساليبه ، كما يجب تفعيل أنظمة سوق المال السعودي وزيادة عدد الشركات العاملة فيه وتسهيل عمليات الإدراج والطرح ، كما يجب استكمال عناصر السوق المختلفة ومنها وجود سوق للصكوك والسندات .

هـ - دقة البيانات :

هناك فجوة كبيرة بين أرقام البيانات الاقتصادية الحكومية وبين تقديرات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها ، مما يسبب مشكلة في الحصول على البيانات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها بشأن المؤشرات التنموية ، لذا لابد من معالجة تلك المشكلة لما لها من انعكاسات سلبية ، فالقرارات الاستثمارية تبنى دائماً على دراسات وتحليلات مختلفة للمؤشرات والبيانات المتاحة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين بيئة الاستثمار ، كما أنه من الضروري إجراء مسح شامل ودقيق للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة في جميع القطاعات والمناطق وتعميمها على أنشطة المستثمرين المحليين .

و- الترويج الإعلامي :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة العامة للاستثمار للترويج الاقتصادي للمملكة ، إلا أن الاقتصاد السعودي لا يزال يوصف بأنه اقتصاد يعتمد على الحماية وفيه الكثير من القيود ، كما أن هناك الكثير من عدم الوضوح لدى الكثير من المستثمرين الأجانب بما يتعلق بالأنظمة المحلية وتطوراتها وبما قامت به المملكة من إصلاحات اقتصادية ومؤسسية ، لذا يلزم القيام بحملة إعلامية مكثفة للتعريف بهذه الأنظمة من خلال البرامج التعريفية الموجهة للمستثمرين وتزويد المستثمرين والجهات الاستثمارية المنتشرة حول العالم ، إلى جانب الفرص الاستثمارية والمزايا النسبية التي تتوفر لدى المملكة .

وفي الختام لابد من الإشادة بالدور الإيجابي والجهود الحثيثة للهيئة العامة للاستثمار والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين بيئة الاستثمار في المملكة ، ونتوقع أن يكون الاقتصاد السعودي أكثر جاذبية في المستقبل القريب مع اكتمال إصدار وتفعيل باقي التشريعات والأنظمة واستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي .

» %

» - %

التطور	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
حجم الاستثمارات الأجنبية المواردة للمملكة (بالمليون دولار)	٥٠٤	٤٥٣	٧٧٨	١,٩٤٢	٤,٦٢٨
نسبة النمو (%)	١٧٥	١٠٠	٧٢	١٤٩,٦	١٣٨,٣
نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي حجم الاستثمار في المملكة (%)	١,٥	١,٣٣	٢,٦٥	٤,٧	١٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

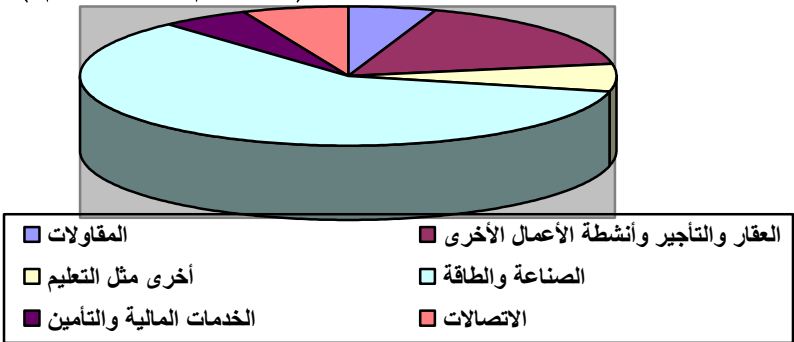
جدول رقم (٧)

ترتيب المملكة في مؤشرات تقرير الاستثمار العالمي

المؤشر	٢٠٠٠م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م
الأداء في جذب الاستثمار	١٣٢	١٢٣	١١٠
الإمكانات لجذب الاستثمار	٢٨	٣١	٣٥

المصدر: التقرير العالمي للاستثمار ٢٠٠٦م مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

شكل (٢) توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة حسب الأنشطة والقطاعات الرئيسة (٢٠٠١م – ٢٠٠٥م)



ثالثاً: أداء واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة:

لقد طور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مقياً ساً مرجعياً لتحليل أداء الدولة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية يقوم على مقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتم اجتذابها فعلياً مع تلك التي كان من الممكن اجتذابها، ويتم قياس أداء الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المعادلة التالية:

مؤشر أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة =

$$\frac{\text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة} \div \text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة} / \text{الناتج الإجمالي للعالم}}$$

فإذا كانت قيمة النسبة:

❖ أقل من واحد صحيح ، يكون أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضاً .

❖ أكثر من واحد صحيح ، يكون أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعاً ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي بالاقتصاد القومي .

❖ مساوياً لواحد صحيح ، يكون أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبيعياً .

وتقيس الأونكتاد إمكانية الدولة الفعلية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتوسط قيمة ١٢ متغيراً ، بالتركيز على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الماضية ، ونسبة طلاب المرحلة فوق الثانوية إلى إجمالي السكان ، ونسبة الإنفاق على الأبحاث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل انتشار خدمات الاتصالات .

وتحتل المملكة العربية السعودية وفق هذا المعيار مرتبة متقدمة حيث جاءت في المرتبة ٣٥ من بين ١٤٠ دولة (بمتوسط مقداره ٢,٨٢) ، غير أنها تحتل مرتبة أدنى بلغت ١١٠ من بين ١٤٠ دولة من حيث أدائها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحتى يتسنى لنا فهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى هذه

الفجوة، فسوف يتم في النقاط التالية استعراض الأداء الفعلي للمملكة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذه النقاط تتمثل فيما يلي:

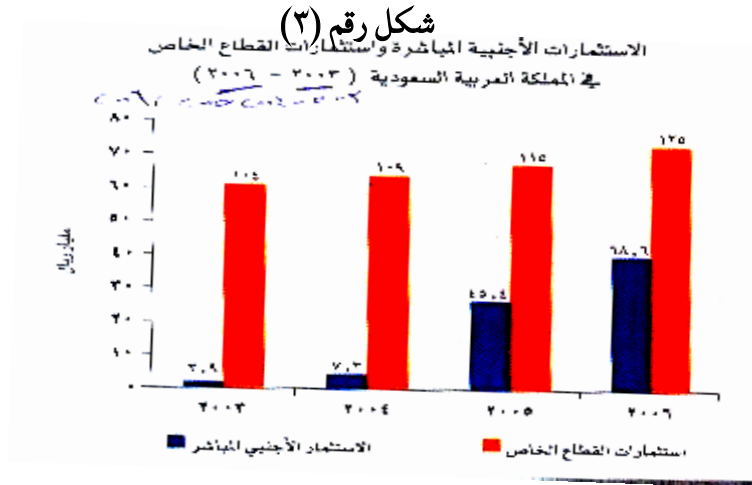
- نبذة عن أداء الاستثمارات الأجنبية في المملكة تشمل نظرة عامة حول تدفقات هذه الاستثمارات ومصادرها واتجاهاتها.

- عوائق ومحفزات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم في تحديد حجم تدفقاتها ومقدار الفجوة بين الأداء الفعلي والممكن.

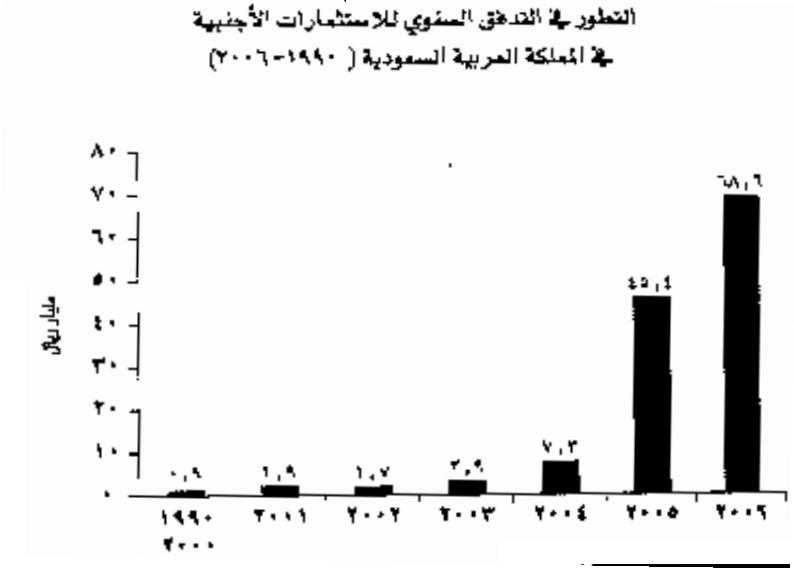
- الآليات الأساسية التي تساعد في سد الفجوة بين الأداء الفعلي والممكن، ومن ثم تعزيز تنافسية المملكة.

١- نبذة عن أداء واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

شهدت المملكة العربية السعودية تنامياً ملحوظاً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة ففي عام ٢٠٠٦ م بلغت قيمة تدفقات هذه الاستثمارات إلى المملكة ٦٨,٦ مليار ريال، بزيادة قدرها ٥١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥ م وفي المقابل يقدر إجمالي الاستثمارات الخاصة بحوالي ١٢٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ م، بزيادة قدرها ٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥ م. كما هو واضح من الشكل رقم ٣، ٤.

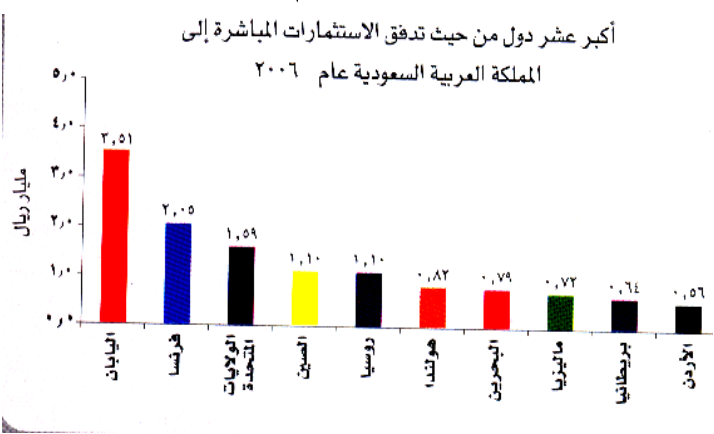


شكل رقم (٤)



كذلك استمر تنوع مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فقبل بضع سنوات، قاربت إسهامات الصين وروسيا وماليزيا - على سبيل المثال - مستوى الصفر، إلا أن هذه الدول الثلاث أصبحت حالياً من بين أكبر الدول مشاركة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى المملكة كما هو واضح في الشكل رقم ٥ .

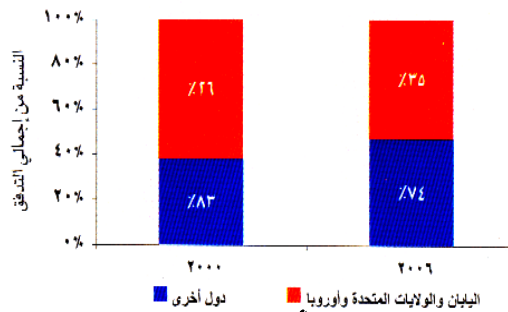
شكل رقم (٥)



واستمرت المملكة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التقنية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية اليابان والاتحاد الأوروبي، إلا أن ثمة تغيرات حدثت في نسب إسهام هذه الدول في الفترة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة إسهامات الدول الأخرى، غير اليابان والولايات المتحدة ودول أوروبا، حوالي ٣٨٪ من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة عام ٢٠٠٠م، غير أن هذه النسبة ارتفعت إلى ٧٤٪ عام ٢٠٠٦م، كما هو واضح من الشكل رقم (٦)، وتجدر الإشارة إلى أن إسهام دول مثل: الصين وروسيا وماليزيا التي تمت مؤخراً قد أدت إلى المزيد من التنوع في مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى المملكة، فضلاً عن دورها في جلب رصيد هائل من الثروة ومصادر متنوعة من المعارف والتقنية. ومن شأن زيادة تنوع مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى المملكة أن تتيح الفرصة أمام الشركات والمؤسسات السعودية لأفضل الممارسات العالمية، وكذلك تنويع الأنشطة في مجال الأعمال، ورصيد الخبرات الفنية.

شكل رقم (٦)

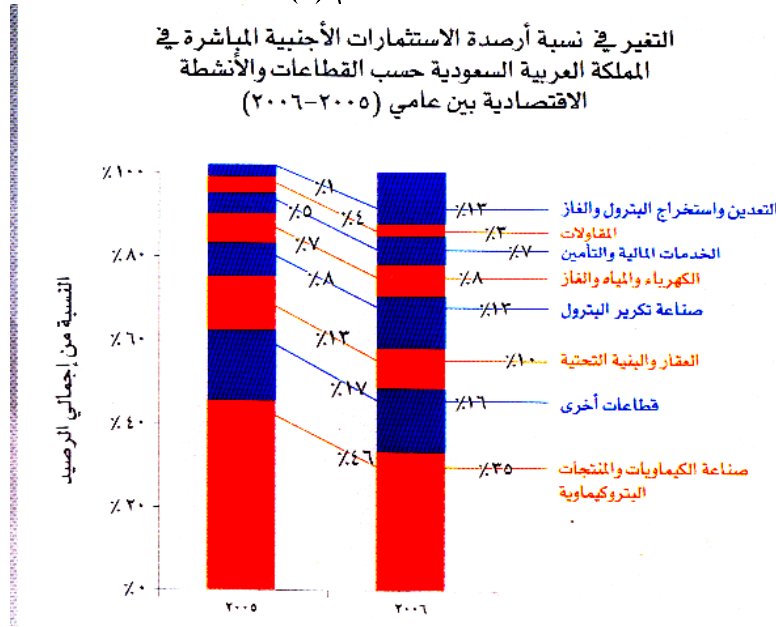
التغير في مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في
المملكة العربية السعودية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)



وتبين اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى المملكة العربية السعودية الميزات التنافسية التي تتمتع بها المملكة، فالحصة الأكبر لرصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٦م، كانت موجهة نحو صناعة الطاقة ومشتقاتها، مثل البتروكيماويات.

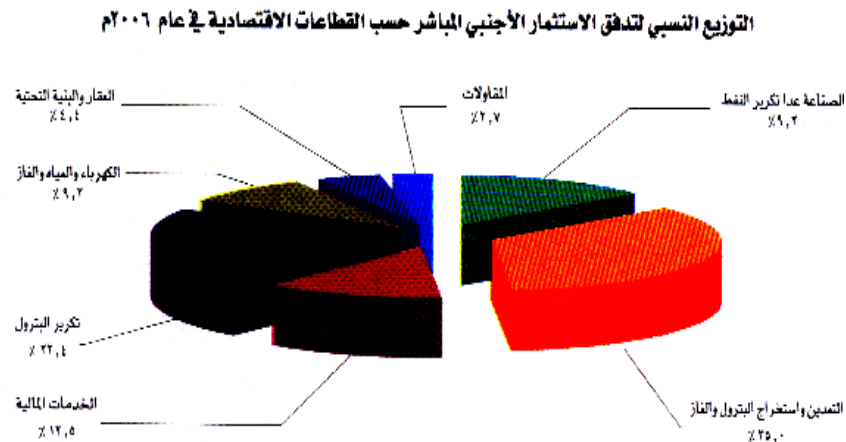
شكل رقم (٧)

التغير في نسبة أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية بين عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)



ومع أن الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية كالتعدين، واستخراج البترول والغاز، ظلت تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التدفقات الاستثمارية الداخلة للمملكة، فإن التنوع في وجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد توسع بشكل كبير، فعلى سبيل المثال، شهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٥ م و ٢٠٠٦ م ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو القطاع المالي فارتفعت من ٠,٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ م إلى ٨,٦ مليارات ريال في عام ٢٠٠٦ م، مما يدل على أن الفرص الاستثمارية في قطاعات الخدمات المالية والتأمين في المملكة قد أصبحت متاحة، وأن لها جاذبية استثمارية عالية، إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات المالية يطورها المستثمرون الباحثون عن الكفاءة الذين يستفيدون من توفر السيولة في اقتصاد المملكة، ومعدلات الفائدة المنخفضة، وكذلك المستثمرون الباحثون عن الأسواق الذين يمثل لهم سوق المملكة فرصاً تسويقية جديدة لمنتجاتهم المالية، مثل خدمات التأمين.

شكل رقم (٨)



ويعكس النمو الكلي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من التوجهات الدولية في مجال الاستثمار، ففي عام ٢٠٠٥ م ، ازدادت هذه التدفقات الاستثمارية إلى كل من الشرق الأوسط وتركيا بنسبة ٨٥٪ ، وهو أعلى معدل نمو تحقق في الدول النامية ، وتوضح هذه الزيادة بصورة جزئية ، النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته المنطقة بسبب ارتفاع مستويات إنتاج النفط وأسعاره ، وتحسين بيئة أداء الأعمال ، وتحرير الخدمات وتخصيصها (الاتصالات، المياه، الكهرباء ، والخدمات المصرفية على وجه الخصوص) ، إضافة إلى المستثمرين الأجانب .

مع أن وتيرة نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى المملكة قد تسارعت ، فإن هناك ثلاثة مبررات تؤكد إمكانية رفع مستوى أداء المملكة بدرجة أكبر في مجال اجتذاب هذه الاستثمارات .

أولها : تتمتع المملكة بأكبر اقتصاد في المنطقة .

ثانيها : في الوقت الذي شهدت فيه الاستثمارات في المملكة نمواً ملحوظاً بنسبة ٥١٪ ، فإن هذا النمو ظل دون معدل النمو السائد في المنطقة .

ثالثها : بينما ازداد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بصورة مطورة في المملكة ، فإنه شهد انخفاضاً في مؤشر نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ، وتشير هذه الزيادة إلى حقيقة أن نمو الناتج المحلي المدعوم بأسعار النفط قد إزداد بمعدل أسرع ، مقارنة بمعدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي .

إن هذه العوامل تؤكد ما جاء في تحليل الأونكتاد الذي يشير إلى إمكانات القوية التي تتمتع بها المملكة في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإمكانات تحسين أدائها في هذا الصدد ، وحتى تتمكن المملكة من تحقيق هذا الهدف ، ينبغي على المملكة دراسة كيفية إزالة العوائق التي تواجه الاستثمار ، وذلك بتسهيل عملية التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة لديها ، وتسويقها بشكل جاذب .

٢- عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة :

تمثل المملكة وجهة جاذبة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها ، وذلك لأسباب عديدة ، منها :

❖ بيئة الاقتصاد الكلى .

❖ بيئة الاقتصاد الجزئي .

❖ توفر الفرص الاستثمارية .

إن أياً من العوامل المذكورة أعلاه لا يمكن أن يؤدي بمفرده إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة ، إلا أنها توفر مجتمعة سبباً قوياً لجذب هذه الاستثمارات .

وفيما يلي توضيح طبيعة هذه العوامل بشكل موجز .

❖ تشكل عوامل الاقتصاد الكلى السائدة حالياً في المملكة عوامل جذب إيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فالقوائض المرتفعة التي ظلت تحققها الموازنة العامة للدولة ، إلى جانب انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة ، تسهم في تقليل مخاطر الاستثمارات الأجنبية ، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين حول الاستثمار في المملكة .

❖ توفير بيئة الاقترصاد صاد الجزئي في المملكة نطاقاً واسعاً من الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل النظام الضريبي والذي يسمح بترحيل الخسائر المالية للشركات إلى سنوات قادمة حتى تتمكن من تحقيق الأرباح فضلاً على أنه قد تم تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات والتي تُفرض على الأرباح التي تزيد عن مليون ريال من ٤٥٪ إلى ٣٠٪، وإعفاء السلع من مداخلات الإنتاج المستورد من الرسوم الجمركية، كما أن المملكة وقعت عدد من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، كما يسمح لها قانون الاستثمار الأجنبي الصادر عام ٢٠٠٠م بتحويل كامل أرباحها وإيراداتها إلى خارج البلاد، كما أن الشركات في المملكة تخضع لمعدل ضريبة موحد مقداره ٢٠٪، مقارنة مع معدل ٢٥٪ يقرض على الشركات التي تزيد أرباحها عن ١٠٠٠٠٠ ريال في دول الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، فقد أتاح نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة للمستثمرين الأجانب ملكية العقارات والمباني الخاصة بشركاتهم فضلاً عن كفالة مستخدميهم من الأجانب، ويعني هذا القانون المستثمرين من رسوم التخزين على صادراتهم السلعية، والرسوم الجمركية على وارداتهم من الآليات والمعدات، وقطع الغيار. وما هو أكثر أهمية أن قانون الاستثمار الأجنبي يتيح للمستثمرين الأجانب نفس الضمانات والحوافز التي تتمتع بها الشركات المملوكة للسعوديين، كما يتيح القانون للأجانب تملك ما يصل إلى ٧٠٪ من أصول الشركات العاملة في خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

❖ زادت المملكة أخيراً من حجم الفرص الاستثمارية المتنوعة، ويتيح تخصيص عدد من النشاطات الاقتصادية مثل مرافق المياه والصرف الصحي، وتحلية المياه، وخدمات الاتصالات، والنقل الجوي، والسكك الحديدية، وغيرها من المرافق والخدمات فرصاً ممتازة للمستثمرين الأجانب لشراء مرافق كبرى كانت تحت إدارة الدولة وتشغيلها، وبصفة خاصة، فقد أسهمت الإصلاحات الجوهرية التي تمت في قطاع التأمين السعودي، إثر انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والمنافسة في القطاع المالي في المملكة.

ففي عام ٢٠٠٣م، قامت الحكومة السعودية ببيع جزء من حصتها في الشركة

الوطنية للتأمين التعاوني، وفتح سوق التأمين الذي يفوق حجمه ٢,٥ بليون دولار، للمستثمرين الأجانب، وتبعاً لذلك، ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التأمين والخدمات المالية الأخرى من ٦٤٠ مليون ريال عام ٢٠٠٥ م إلى ٨,٦ مليارات ريال عام ٢٠٠٦ م، ويؤدي المزيد من التخصيص، وإتاحة فرص أكبر للمستثمرين الأجانب، إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقوية المنافسة، وتسهيل نقل المعرفة بوتيرة أسرع.

هذا وتظل بعض الأنشطة الاقتصادية المحدودة، ومنها التنقيب عن النفط واستخراجه، والخدمات العسكرية والأمنية، مقفولة أمام الاستثمارات الأجنبية، كما هو الحال في معظم دول العالم ويجري تقليصها باستمرار بتوصية من الهيئة العامة للاستثمار، واستجابة لمتطلبات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، فإن المملكة تسمح الآن للأجانب بتملك ما نسبته ٧٠٪ من خدمات الاتصالات الأساسية.

تتوفر بالمملكة أيضاً فرص استثمارية جذابة في مجال البتروكيماويات، كما أوضحته بيانات رصيد وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إن الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة في الموارد الطبيعية، وبصفة خاصة في الغاز الطبيعي، واللقيم المنخفض التكلفة، يجذب الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة إلى مشروعات البتروكيماويات في المملكة، ويبلغ نصيب المملكة حالياً ١٪ فقط من سوق المنتجات البلاستيكية، مع أنها تعد أعلى الدول كفاءة على مستوى العالم في مجال تصنيع المنتجات البلاستيكية، وتهدف المملكة إلى الحصول على نسبة ١٥٪ من السوق العالمي للمنتجات البلاستيكية بحلول عام ٢٠٢٠ م، وسوف يساعد مشروع مدينة الملك عبد الله الاقتصادية المملكة في تحقيق هذا الهدف نتيجة لتركيز المدينة على بناء مراكز للتفوق في الصناعات اللاحقة في قطاع البترول والغاز، كالبلاستيك، ومشتقات البتروكيماويات الأخرى.

يتضح مما تقدم أن المملكة قد خطت خطوات مهمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والدليل على ذلك أن احتلت السعودية المركز الأول عربياً والمركز العشرين عالمياً في قائمة البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة،

حيث بلغ مجموع التدفقات إليها ١٨,٢٩٣ مليار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٥١٪ عن عام ٢٠٠٥ - إلا أن بوسع المملكة اتخاذ مزيد من الخطوات الإيجابية التي تمكنها من بلوغ سقف إمكاناتها في اجتذاب هذه الاستثمارات، ومن ثم تعزيز تنافسيتها على الصعيد العالمي.

عوامل جذب أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة

فضلاً عن مقومات وعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، فإنه تتوافر بالمملكة مقومات وعوامل جذب أخرى تجعل المملكة أكثر وجاهة وجاذبية لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها، وتتمثل تلك العوامل فيما يلي:

- ١- الانسجام الطبيعي مع العولمة ويتمثل ذلك الانسجام في النقاط الآتية:
 - عرفت المملكة التجارة والتبادل التجاري منذ أزمان بعيدة، ويعتبر التفاعل الحالي مع التبادل التجاري العالمي امتداداً طبيعياً لذلك.
 - أعرضت المملكة منذ البداية عن تبني سياسات تقيد حركة النقد ولم تقم بوضع أي قيود على التحويلات المالية.
 - يعتبر مبدأ الاقتصاد الحر الذي تمارسه المملكة ثمرة طبيعية لتلك الخلفية التجارية.
 - تتمتع المملكة بعضوية العديد من المؤسسات الدولية ذات الصلة بالاستثمار مثل المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار، والجمعية الدولية لوكالات ترويج الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومنظمة التجارة العالمية.
- ٢- البنية الأساسية التحتية:
 - حيث تعتبر منشآت البنية التحتية التي أقامتها المملكة متمثلة في تجهيزات الاتصالات والطرق والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه من الأفضل على مستوى منطقة الشرق الأوسط.
 - تم إنشاء المدن الصناعية في أنحاء مختلفة من المملكة وذلك لتوفير الأراضي

المطورة و المجهزة بمعظم المتطلبات الضرورية لإقامة المشروعات الصناعية عليها .

- أنشأت المملكة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين و اللتان تضمان مجمعات الصناعات الأساسية والبتروكيمياوية الضخمة لتوفير المواد الخام و المواد الأولية اللازمة للصناعات اللاحقة ، مما فتح المجال أما تطوير سلسلة من الصناعات الثانوية و التكميلية التي تستخدم منتجات الصناعات الأساسية .
٣- الثروات الطبيعية :

حيث يوجد في المملكة حوالي ٢٥٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم .
- تحتل المملكة المركز الرابع عالمياً في احتياطي الغاز الطبيعي .
- تمتلك المملكة ثروة كبيرة من المعادن الصناعية و التعدينية تشمل خامات الفوسفات ، والبوكسيت ، والحجر الجيري ، وخام الحديد ، والذهب ، والفضة ، والنحاس ، وغيرها .

٤- العلاقات الاقتصادية الخارجية :

- حيث تتمتع المملكة بعلاقات تجارية وثيقة مع الدول الخليجية و العربية والإسلامية والأوروبية والآسيوية والإفريقية و أستراليا ونيوزيلندا والأمريكتين .

٥- تمويل المشروعات الاستثمارية :

- تعتبر البنوك السعودية مؤسسات مالية متطورة تمتلك وتطبق أحدث التقنيات البنكية المتاحة في هذا المجال ، مما أدى إلى أن أصبح عدداً من البنوك السعودية ضمن قائمة أفضل ٢٠٠ بنك في العالم .
- تمتاز البنوك السعودية بملاءة وسيولة مرتفعة تتيح إمكانيات واسعة للإقراض و تمويل المشروعات الاستثمارية .
- تعتبر سوق الأسهم السعودية في المملكة الأكبر على مستوى العالم العربي وهي سوق آمنة لم تشهد أي هزات مشابهة لما حدث في بعض أسواق الدول الأخرى .

- يوفر صندوق التنمية الصناعية السعودي تمويلاً ميسراً للمشروعات الصناعية يصل إلى ٥٠٪ من إجمالي التكلفة الاستثمارية وقد تصل فترة السداد إلى ١٥ عاماً.

لقد كانت تلك العوامل هي بعض من المقومات والدوافع التي تمتاز بها المملكة وتستطيع تلك العوامل - دون شك - أن تجعل المملكة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بها.

كيفية تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة:

حتى يتسنى استغلال إمكانات المملكة الضخمة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ينبغي التغلب على عدة عوائق أمام المستثمرين الأجانب تحول دون توجيه مبالغ استثمارية ضخمة نحو المملكة، وسوف تتم معالجة العديد من هذه العوائق في الجزء الذي يتناول أوضاع أنشطة أعمال الاقتصاد الجزئي، إلا أنه من الملائم التطرق إليها باختصار في إطار معالجة موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ سيؤدي تقويض الإجراءات، وتحسين مستوى الشفافية إلى تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوائق التنظيمية.

❖ إن توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية، والقضاء على القصور في هذا الجانب، سيؤدي إلى تعميق الثقة في بيئة الاستثمار، وتقليل العوائق القانونية التي تواجه الاستثمارات الأجنبية.

❖ سوف يؤدي تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات العمالة الأجنبية، وتطوير سوق عمل أكثر مرونة، إضافة إلى دخول النساء المتعلقات المهارات إلى قوة العمل، إلى زيادة أعداد العمالة الماهرة في المملكة، وتقليل العوائق التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بتوفر العمالة الماهرة.

٣- آليات تنمية حجم وكفائه الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هناك العديد من الآليات المطبقة فعلياً في المملكة من شأنها زيادة وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وسد الفجوة بين الممكن والفعلي في هذا المجال. هذه الآليات هي:

- (١) المدن الاقتصادية التي ستشكل دافعاً قوياً للنمو، وذلك من خلال الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة أولاً، ثم من خلال الاستثمارات الباحثة عن الأسواق.
 - (٢) توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاستراتيجية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى تنافسية القطاعات المستهدفة.
- المدن الاقتصادية:**

توفر المدن الاقتصادية آلية مهمة لسد الفجوة بين الأداء الاستثماري للاقتصاد والقدرات الكامنة به، وذلك من خلال اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة تلك المتجهة نحو التجهيزات الأساسية ودعم إنشاء تجمعات أعمال عنقودية، ويتوقع أن تولد المدن الاقتصادية أكثر من ١,٥ مليون فرصة وظيفية في مختلف القطاعات والأنشطة، ومن المتوقع كذلك أن يفوق إجمالي حجم الاستثمارات في هذه المدن ٢٣٠ مليار ريال (٦٨ مليار دولار أمريكي) في شكل استثمارات محلية وأجنبية، وستكون معظم الاستثمارات من نوع الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة، فعلى سبيل المثال:

- سيؤدي إنشاء مدينة الملك عبد الله، والتركيز على الصناعات اللاحقة لصناعات البترول، والغاز، والبتروكيماويات إلى جذب الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

- سوف تسعى كذلك المدينة الاقتصادية بجازان إلى الاستفادة من توفير الخدمات التعدينية القريبة منها بكميات كبيرة، والاستفادة بدرجة أكبر من العوامل المكونة لسلسلة القيمة المضافة في هذا القطاع، وذلك بالتحويل من التنقيب والاستخراج إلى المعالجة والتصنيع.

ولتسهيل عملية جذب المزيد من الاستثمارات سوف تعمل المدن الاقتصادية على إيجاد بيئة استثمارية مثالية، فهذه المدن سوف تكون بمثابة معامل اختبار يتم فيها تجربة الإصلاحات التنظيمية، ويمكن في هذه المدن أن يتم فحص آخر المستجدات التقنية، وابتكار نماذج تنظيمية لاستخدامها في تبسيط الإجراءات.

ولقد حددت الهيئة العامة للاستثمار فترة ٣ أيام كهدف لإنجاز كل المعاملات

المستندية اللازمة لتسجيل وبدء الأعمال في المدن الاقتصادية ، كما ستقدم المدن الاقتصادية حوافز خاصة للمستثمرين مثل فرض رسوم رسمية على الأراضي الصناعية الممنوحة لهم ، وتقديم خدمات المرافق العامة برسوم منخفضة ، و سوف يساعد نجاح النماذج التنظيمية في المدن الاقتصادية في تحقيق الإصلاحات على مستوى المناطق ، وذلك مما سيجعل بدء الأعمال أكثر سهولة ، ويحسن بيئة الأعمال في الاقتصاد الجزئي على مستوى المملكة .
توجيه الاستثمارات نحو الفرص الملائمة :

لقد قامت المملكة العربية السعودية ببلورة إستراتيجية لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحديد مواصفات المستثمر الملائم لكل فرصة استثمارية ، وتركز هذه الإستراتيجية بصفة خاصة على ثلاثة قطاعات أساسية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها ، وتلك القطاعات تحظى بميزة تنافسية وهي : قطاع الطاقة ، وقطاع النقل ، والصناعات القائمة على المعرفة ، وتكثف المملكة جهودها على تحديد النمط المطلوب لدخول الاستثمارات الأجنبية ، وخصائص المستثمرين ونوعية الاستثمارات المطلوبة وذلك من أجل ضمان ملائمة الاستثمارات القادمة للفرص المتاحة بالمملكة .

وفيما يلي سوف يتم استعراض القطاعات الثلاثة وتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنميتها .

رابعاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية بالمملكة

قطاع الطاقة:

نظرة عامة :

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة ؛ فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها عام ٢٠٠٥م نحو ١,١٦٢ مليار ريال سعودي ، أي ما يعادل ٣١٠ مليارات دولار أمريكي . وقد شهد اقتصاد المملكة نمواً متواصلاً بمعدلات عالية خلال الأربع سنوات الماضية تقوده إيرادات النفط المرتفعة الناجمة عن ارتفاع

الأسعار العالمية للنفط ، وزيادة الإنتاج المحلي . ويشكل قطاع الطاقة - الذي تنطوي تحت مظلته الصناعات المعتمدة على النفط والغاز ، كالبتروكيماويات والتكرير ، وتوليد الكهرباء ، وتحلية المياه - حجر الزاوية في سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة ، وقد بلغ إسهام قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م (أي حوالي ١١٪) معظمها من قطاع صناعة البتروكيماويات .
الغاز الطبيعي (الميثان والإيثان)

نتيجة لتوفر الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام ، ومن منطلق توجه حكومة المملكة لدعم خيار التصنيع كأحد الخيارات الإستراتيجية ، فإنه يتم توفير الغاز الطبيعي للصناعات في المملكة بأسعار تعد من بين الأسعار الأقل عالمياً ، حيث يتراوح سعر الغاز الطبيعي المتاح حالياً للمستثمر الوطني والأجنبي في المملكة بين ٨ - ١٢٪ من سعره في أوروبا ، والولايات المتحدة ، وكندا ، وقد تجاوز معدل سعر الغاز عالمياً في عام ٢٠٠٥م حاجز الـ ٧ دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية ، وخلال مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، تمكنت المملكة من المحافظة على سياسات تسعير الغاز وبيعها في المملكة بما يعكس تكاليف إنتاجه المنخفضة ويضمن توفيره للمستثمرين بأسعار تنافسية ، مما يعد ميزة تنافسية كبيرة ومستمرة لمن يرغب في الاستثمار في المملكة العربية السعودية .

الفرص المتوفرة في قطاع الطاقة :

من المتوقع أن يستفيد قطاع الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة من استثمارات رأسمالية كبيرة في مشروعات جديدة لتوسيع المرافق القائمة نذكر منها على سبيل المثال استثمارات تصل إلى أكثر من ٩٠ مليار دولار في مشاريع البتروكيماويات و ٩٠ مليار دولار في مشروعات توليد الكهرباء و ٨٨ مليار دولار في قطاع تحلية المياه و ٥٠ مليار دولار في المشاريع المتعلقة بالغاز الطبيعي إضافة إلى حوالي ١٤٠ مليار دولار لمشروعات تطوير البنية التحتية مثل المدن الاقتصادية ، وإنشاء طرق نقل جديدة .

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة ، تعتزم الحكومة الماضي قدماً في عملية

الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام ، وزيادة الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة ونتيجة لذلك ، فقد تم اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة خلال السنوات الماضية ساعدت في تهيئة بيئة استثمارية أكثر ديناميكية وجاذبية لكثير من شركات القطاع الخاص ، وارتفعت معدلات جذب الاستثمارات الأجنبية حتى بلغت ١٨,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ م ، وقد حظى قطاع الطاقة بحوالي ٤٨٪ من هذه الاستثمارات ، وكان معظمها مصدره شركات عالمية تطمح لاستغلال المزايا التنافسية المتعددة في المملكة ، وقد استطاعت شركات مثل "Shell" "Exxonmobil" "Philips" "Chevron" , "Mitsubishi" أن تحقق نجاحات كبيرة من خلال العمل في قطاع الطاقة في المملكة على مدى سنين عدة ، بالإضافة إلى الشركات الجديدة التي بدأت الاستثمار في المملكة مثل شركة "Sumitomo" في اليابان ، التي وقعت عقداً بقيمته ١٠ مليارات دولار مع شركة أرامكو السعودية لبناء مجمع متكامل لتكرير البترول وتصنيع البتروكيماويات ، وقد قامت شركة داو (Dow) للبتروكيماويات بالإعلان عن مشروع متكامل مشترك مع شركة أرامكو السعودية في رأس تنورة باستثمارات تقدر بـ ٢٠ مليار دولار ، وتدلل هذه المشاريع الضخمة بوضوح على الثقة القوية لتلك الشركات في المملكة العربية السعودية كوجهة مفضلة للاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن شركة سابك ما تزال تطور قطاع البتروكيماويات في المملكة بالتخطيط لمشاريع عديدة خلال السنوات القادمة .

ويعد قطاع الطاقة من أكثر المجالات الاستثمارية في المملكة التي تزخر بالفرص الاستثمارية الواعدة ، ويحظى بالعديد من العوامل المحفزة للمستثمرين الأجانب ، والوطنيين على السواء ، فالمواد الخام متوفرة بأسعار تنافسية ، مع توفر بنية تحتية لا مثيل لها في دول العالم قاطبة ، مما يوفر للشركات ميزات كبيرة في خفض التكلفة ، وقد أدت هذه الميزات الهامة إضافة إلى جهود الهيئة العامة للاستثمار المستمر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية ، والنمو الاقتصادي المتواصل ، وتوفير التمويل بتكاليف منخفضة ، وفضلاً عن موقع المملكة العربية السعودية

القريب من الخليج العربي، وآسيا، وأوروبا، وتطور بنى خدمات النقل والخدمات اللوجستية - إلى تهيئة بيئة استثمارية ذات مستوى عال من التنافسية، ساعدت في جذب العديد من المستثمرين الأجانب، والمستثمرين المحليين لدخول استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة.

تكرير النفط الخام:

من المتوقع أن تتواصل معدلات الاستثمار بوتيرة مرتفعة في قطاع تكرير النفط الخام، وذلك نتيجة لارتفاع نمو الطلب المستمر على المنتجات النفطية المكررة حول العالم، بالإضافة إلى سهولة تصدير النفط الخام، والمنتجات النفطية من المملكة إلى أسواق التصدير في آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، واستقرار إمدادات النفط الخام. فلقد بلغ إجمالي الطاقات الإنتاجية لمصافي التكرير المحلية في عام ٢٠٠٦م حوالي ٢,١ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن ترتفع في المملكة إلى ما يزيد عن ٣,٤ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٢م، عندما يتم تشغيل ثلاث مصافي جديدة في الجبيل، وينبع، وجازان بطاقات إنتاجية تشكل ١٧٪ من إجمالي الطاقات المضافة على مستوى العالم، باستثمارات تقدر بأكثر من ٢٠ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى التوجهات في هذا القطاع، المتمثلة في مشاريع شركة أرامكو السعودية لتكامل صفاتي راغب، ورأس تنورة مع وحدات إنتاج البتروكيماويات، وتوجه وزارة البترول والثروة المعدنية لتحرير القطاع من خلال إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لبناء مصفاة جازان.

البتروكيماويات:

ثبت أن لقطاع البتروكيماويات مقومات وجاذبية كبيرة للمستثمرين، ويتجلى ذلك في العدد الكبير من المشاريع التي يخطط لها أو يتم تنفيذها في المملكة، وفي النمو المطرد في الطاقات الإنتاجية وهي الأعلى على مستوى العالم؛ حيث ينتج في المملكة حالياً نحو ٧٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وسترثع عند تشغيل المشاريع التي قيد التنفيذ حالياً بحلول عام ٢٠١٠م لتصل إلى ١٣٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للبتروكيماويات، فالمستثمرون يدركون أهمية المزايا التنافسية التي توفرها البيئة الاستثمارية في المملكة كالتكلفة المنخفضة لمدخلات

الإنتاج واستقرار إمداداتها كعوامل داعمة للنجاح، إضافة إلى ذلك فإن توجهات الصناعة المستقبلية لجهة تنويع قاعدة المنتجات، والتكامل بينها وبين مصافي تكرير البترول لتعظيم القيمة المضافة لثروات المملكة الهيدروكربونية، وما توفره هذه التوجهات من فرص استثمارية عديدة لإقامة العديد من التجمعات الصناعية الجديدة في المملكة التي ستطرح منتجات جديدة تساهم في نمو غير مسبوق للصناعات التحويلية والبلاستيكية في المملكة.

جدير بالذكر أن المملكة تعد الوحيدة إقليمياً التي تتيح للقطاع الخاص فرص تملك مشاريع في الصناعات البتروكيماوية الأساسية بنسبة ١٠٠٪.
الأسمدة:

يتيح قرب المملكة من أسواق إنتاج الأسمدة المتنامية في آسيا، تطوير علاقات تصدير مميزة، إضافة إلى ارتفاع الطلب على إنتاج الأسمدة وكلها عوامل تضع المملكة العربية السعودية في موقع منافس لنيل نصيب متزايد من السوق العالمية للأسمدة على المدى الطويل.

كما أن صناعة الأسمدة في المملكة التي تركز على إنتاج الأسمدة النتروجينية (حيث تشكل الأمونيا واليوريا ما نسبته ٩٠٪ من إجمالي الإنتاج نظراً لوفرة الغاز الطبيعي، الذي يعد أحد أهم مدخلات الإنتاج في صناعة الأسمدة النتروجينية) يجعلها أحد مجالات الاستثمار الواعدة. وللمملكة ميزة تنافسية عالية في هذه الصناعة، حيث إن تكاليف إنتاج الطن من اليوريا في المملكة يقل بما نسبته ٤٢٪ عن تكاليف إنتاجه في أوروبا الغربية.

وتتوجه صناعة الأسمدة في المملكة لجهة تعزيز طاقتها الإنتاجية من الأسمدة النتروجينية، حيث ستشكل الطاقات الإنتاجية الجديدة من الأمونيا في المملكة ما نسبته ٣٤٪ من إجمالي الطاقات الإنتاجية الجديدة على مستوى العالم، إضافة إلى التوجه نحو استغلال خامات الفوسفات الموجودة في المملكة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية التي تنتجها شركة معادن بحلول عام ٢٠١٠م، وبطاقات إنتاجية تزيد عن ٣ ملايين طن سنوياً، تشكل ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وهذا المشروع سيكون

القا عدة الأساسية لإتاحة الفرص الاستثمارية في الصناعات النهائية التي ستستغل منتجات مجمع معادن في رأس الزور، إضافة إلى الفرص الاستثمارية في مشاريع البنية التحتية التي سيوفرها هذا المشروع العملاق.

الإنتاج المشترك للكهرباء والماء:

استمراراً للإصلاحات الهيكلية والخصخصة، والنمو الكبير في حجم الطلب على المياه والكهرباء الذي يقدر بنسبة ٦٪ سنوياً نتيجة للنمو السكاني والصناعي خلال الفترة المقبلة الذي يتطلب بدوره استثمارات ضخمة تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، فإن التنظيم الذي أعدته وزارة المياه والكهرباء، وتتحمل الحكومة فيه مخاطر تغيير تكلفة النفط الخام، مع تحمل تكاليف تقديم الخدمات للمستهلك بأسعار مدعومة سيوفر فرصاً جذابة للمستثمرين المهتمين بهذا النشاط الاقتصادي.

وهناك أيضاً الحاجة لاستثمارات كبيرة في شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها محلياً، وعلى النطاق الإقليمي، فالاستثمارات مماثلة في قطاع المياه الجوفية، ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي. ومواصلة صياغة هذا القطاع على أسس تجارية سيوفر الإطار التنظيمي اللازم والفرص المناسبة لمشاركة القطاع الخاص.

التعدين ومعالجة المعادن:

أدى النظام الجديد للتعدين في المملكة إلى تحسن كبير في قطاع التعدين، وتحسين العديد من فرص القطاع بالنسبة للمستثمرين العالميين، وأصبح الوضع المالي أكثر وضوحاً، والتغييرات الرئيسية في الضريبة أصبحت معروفة عالمياً بين شركات التعدين، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوجد الآن الكثير من المعلومات الجيولوجية في المملكة بخصوص المصادر المعدنية الطبيعية الكبيرة المتاحة للمستثمر، مما يسهل الاستثمار في هذه القطاع، ومعلوم أن أراضي المملكة تزخر بكم هائل من المعادن التي تم اكتشافها، وتشمل أكثر من ٣٠ من المعادن النفيسة والصناعية، ١٥ منها تتوافر بكميات تجارية في أكثر من ٢٤٤٤ موقعاً ومن بينها خامات: الفوسفات، البوكسايت، النحاس، الزنك، الحديد، المغنيسيوم، التانتالوم، الذهب، الفضة، السليكا، الرخام، الجبس وغيرها.

وإضافة إلى وفرة خامات المعادن تتوفر في المملكة إمدادات الطاقة الرخيصة التي تحتاجها هذه الصناعات بكثافة عالية، وهي ميزة لا تتوفر في الكثير من المواقع على مستوى العالم، مما يعزز تنافسية المملكة عالمياً في هذا القطاع، ونتيجة لانخفاض تكاليف الطاقة في المملكة تقل التكاليف التقديرية للإنتاج الألمنيوم بنسبة ٣٥٪ عن تكاليف إنتاجه في ألمانيا مثلاً والأمر نفسه ينطبق على صناعات معدنية أخرى، مثل صناعة الحديد، وصناعة الزنك وغيرها، من هنا فإن التوقعات تشير إلى أن المملكة ستبرز في المستقبل القريب كوجهة مفضلة للمستثمرين في الصناعات التعدينية، خصوصاً بعد اكتمال مشاريع البنية التحتية التي حالت فيما مضى دون استغلال الثروات المعدنية في المملكة ويأتي في طليعة هذه المشاريع مشروع ربط المناطق النائية التي توجد فيها مناجم المعادن في شمال المملكة في كل من حزم الجلاميد والزيرة بشبكة سكك حديدية بطول ٢٠٠ كم، بتكاليف استثمارية تقدر بنحو ٣ مليارات دولار لنقل الخامات المعدنية إلى مواقع تصنيعها إلى منتجات أولية وثانوية بمدينة رأس الزور على ساحل الخليج العربي، وجدير بالذكر أن معظم هذه المشاريع متاحة للمشاركة بين المستثمرين السعوديين والأجانب على حد سواء .

قطاع النقل:

حظى قطاع النقل والطرق باهتمام كبير من قبل حكومة المملكة العربية السعودية، وبلغ ما أنفق على هذا القطاع ما يقارب ١٣٪ من إجمالي النفقات الحكومية، وقد أدت الاستثمارات الضخمة خلال السنوات الثلاثين الماضية إلى إيجاد شبكة طرق تتميز بالفاعلية والكفاءة، وتربط فيما بين مناطق المملكة المترامية الأطراف، المتنوعة الخصائص والسمات الطبوغرافية.

تتمثل رؤية الهيئة العامة للاستثمار في إنجاز نمو اقتصادي سريع ومستمر في المملكة العربية السعودية، يستفيد من مزايا المملكة التنافسية باعتبارها المصدر الأهم للطاقة في العالم، وحلقة وصل رئيسية بين الشرق والغرب لإيجاد نمو اقتصادي يتجاوز نمو السكان.

وتحتاج المملكة إلى خدمات لوجستية جيدة تدعم المدن الصناعية، والموانئ

الشرقية والغربية، وتساعد في التنمية الإقليمية، إن قطاع النقل في الهيئة يهتم بدعم السياسات وبناء علاقات جيدة مع العاملين بالقطاع وتفهم حاجات القطاع الخاص، وتنظيم ودعم المبادرات ذات العلاقة بالقطاع والدعوة للإصلاحات التنظيمية، وصياغة إستراتيجيات الاستثمار بالقطاع. وقد تم عمل عدة دراسات تتعلق بالنقل البحري، والنقل الجوي، وإستراتيجية المراكز اللوجستية، ودراسة أخرى متخصصة في تشكيل لجنة وطنية لتسهيل النقل والتجارة.

الاستثمار في مشاريع الطرق:

تنتشر في المملكة العربية السعودية شبكة طرق رئيسية تصل أطوالها إلى ١٧٢ ألف كم، منها ٥٣ ألف كم تقريباً طرق مسفلتة، وأكثر من ٤ آلاف كم طرق سريعة، يمكن تطويرها وتحسين الطرق البديلة لها واستثمارها من قبل القطاع الخاص بتطبيق رسوم الطرق عليها، واستخدام العائدات في تطويرها وصيانتها، وتنفيذ طرق سريعة أخرى.

وتبلغ أطوال مشاريع الطرق التي تقوم وزارة النقل بتنفيذها ٢٤ ألف كم في مختلف مناطق المملكة، بقيمة إجمالية تزيد عن ٢٢ مليار ريال، وكان قد تم اعتماد تنفيذ طرق جديدة في عام ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ بقيمة ٧,٦ مليارات ريال؛ وبإجمالي أطوال ٨,٨ آلاف كيلو متر.

مشاريع النقل العام داخل المدن:

نظراً للازدحام المروري الشديد في مدن المملكة الكبرى، هناك دراسات لإيجاد شبكة قطارات كهربائية في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، فضلاً عن توفير خدمة نقل الركاب بالحافلات، وتقوم وزارة النقل بإعداد مخطط للنقل الشامل في كل من المدن الرئيسية، وقد تم الانتهاء من دراسة مخطط النقل الشامل بالمدينة المنورة، وسيتم طرح شبكة القطارات والحافلات على القطاع الخاص للاستثمار. وبذلك تكون هناك فرص الاستثمار في تصميم شبكة قطارات وتنفيذها وتشغيلها في المدن الرئيسية، بالإضافة إلى فرص متعددة في نشاط نقل الركاب داخل المدن (الأجرة العامة، تأجير السيارات)، وكذلك نشاط نقل البضائع.

التطورات والاستثمار في مشاريع السكة الحديدية:

توجد في المملكة العربية السعودية شبكة سكك حديدية بطول إجمالي (١٣٩٢ كم)، وهي خيطان يربطان مدينة الدمام على الساحل الشرقي بمدينة الرياض، وأحد الخطين يستخدم لنقل الركاب بطول (٤٤٩ كم)، ويمر بمدينة إبقيق والهفوف، والخط الثاني بطول (٥٥٦ كم) يستخدم لنقل البضائع، ويمر بكل من إبقيق والهفوف وحرص والخرج. وتبلغ الأ طول المتبقية (٣٨٧ كم) التي تربط الشبكة بميناء الملك عبد العزيز في الدمام، وداخل الميناء وبعض الخطوط الخدمية والصناعية.

وبناء على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٣/٣) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٣ هـ القاضي بالموافقة على البرنامج التنفيذي لتوسعة شبكة الخطوط الحديدية، وعلى ضم مشروع الخط الحديدي الذي يربط مكة المكرمة وجدة، والمدينة المنورة، وينبع للبرنامج، تجري دراسة توسعة شبكة سكة الحديد، وسيتم طرح مشروع خط سكة الحديد غرب/ شرق، وخط آخر يربط مكة المكرمة بمدينة جدة والمدينة المنورة الاستثمار من قبل القطاع الخاص، كما سيتم تمويل خط الشمال / الجنوب من قبل الدولة والقطاع الخاص.

خط قطار مكة - المدينة:

هو الخط الحديدي الذي سيربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة، مروراً بجدة بطول إجمالي يقدر ٤٥٠ كيلومتر، وسيتم تنفيذ المشروع من خلال شركة مع القطاع الخاص بأسلوب التصميم والبناء والتشغيل وإعادة. خط قطار الشمال سلطان الجنوب:

تم توقيع ثلاثة عقود لتنفيذ الخطوط الحديدية لمشروع سكة حديد الشمال - الجنوب، ويبلغ مجموع أطواله نحو (١٧٠٠) كيلومتر، والهدف الأساسي من إنشاء هذا المشروع هو نقل خامي الفوسفات والبوكسايت، إلى جانب نقل البضائع والركاب، وتيسير الحركة بين شرق المملكة ووسطها وشمالها بتكلفة ٧,١ مليارات ريال، ويتوقع أن ينقل أكثر من أربع ملايين طن سنوياً من البضائع العامة، ونحو مليوني راكب سنوياً بين مختلف المدن.

ويشارك في المشروع ثلاث تحالفات عالمية متضامنة مع شركات وطنية بقيمة بلغت نحو ٧,١ مليارات ريال ، وسيتم تنفيذ المشروع في ٤٢ شهراً ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء .

الفرص الاستثمارية القادمة تشمل ما يلي:

- تنفيذ الجزء من مفرق الزبيرة إلى الرياض .
- تنفيذ محطات الركاب ومنشآت الصيانة والتشغيل .
- توريد القاطرات والمقطورات .
- توريد وتركيب أنظمة الإشارات والتحكم والاتصالات .

النقل البحري:

بلغ حجم البضائع التي تمت مناولتها في كل الموانئ السعودية كافة خلال العام ٢٠٠٦م أكثر من ١٣٣ مليون طن من جميع أصناف البضائع باستثناء النفط الخام، أي بزيادة عن العام الماضي بلغت نسبتها ١,٢٪.

وبالنظر للكميات المناولة في كل ميناء ، كان ميناء جدة الإسلامي هو أكثر الموانئ التجارية في حجم مناولة البضائع التي وصلت إلى ٤٠,٣ مليون طن في عام ٢٠٠٦م بزيادة عن عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٪ كما حققت الموانئ التجارية الأخرى زيادة عالية في حجم البضائع المناولة ، مقارنة بالعام السابق وصلت في ميناء ينبع التجاري إلى ٢٧٪.

وبالنسبة للموانئ الصناعية في المملكة، وهي ميناء الملك فهد الصناعي ببنع، وميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل فقد حققا نسباً مرتفعة في حجم البضائع التي تمت مناولتها خلال العام قبل الماضي تجاوزت السبعين مليون طن ، أغلبها من الصادرات البتروكيمياوية والمواد الصناعية.

وفي مجال الحاويات ناولت الموانئ السعودية خلال العام قبل الماضي ٢٠٠٦م ما يزيد على ٣,٨ ملايين حاوية قياسية بزيادة بلغت ٣,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥، كما شهدت كمية الحاويات المسافنة ارتفاعاً بنسبة ٠,٦٧٪ مقارنة بالعام السابق،

فناول ميناء جدة الإسلامي (الميناء الرئيسي للمسافنة) ١,٤٩ مليون حاوية نمطية
عشرين قدماً للمسافنة.

المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً:

يشرف على هذا المشروع صندوق الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية،
بتعاون الإدارات الحكومية ذات العلاقة، مثل مصلحة الجمارك، والمؤسسة العامة
للموانئ.

ويوفر المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً خدمات التبادل
التجاري الإلكتروني، بهدف تنظيم دورة التجارة المتعلقة بالاستيراد والتصدير
وتبسيطها، وذلك بتوفير بيئة إلكترونية تتبادل فيها الجهات ذات العلاقة الوثائق
إلكترونياً، مما يؤدي إلى توفير الكثير من الوقت والمال والموارد لكل من القطاعات
الحكومية والخاصة.

قطاع النقل الجوي:

يوجد حالياً ٢٦ مطاراً تديرها رئاسة الطيران المدني، منها ثلاثة مطارات
دولية (مطار الملك خالد الدولي بالرياض، ومطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة،
ومطار الملك فهد الدولي في الدمام) و ٢٣ مطاراً داخلياً - يوجد في جدة والرياض ما
يقارب ٧٥٪ من حركة المرور.

والفرص الاستثمارية في مجال النقل الجوي كبيرة، وتشمل التحسينات
والتوسعات الرئيسية في البنية التحتية للمطارات الحالية، وكجزء من خطة أكبر
للخصخصة، فقد فتحت الحكومة السعودية الطيران الداخلي للمنافسة، بما فيها تسويق
وخصخصة بعض البنى التحتية للمطارات، والخدمات الأساسية.

تطوير صالة حجاج مطار جدة بنظام " BTO " .

هذا المشروع من المشاريع التي تم اعتمادها للتخصيص من قبل المجلس
الاقتصادي الأعلى، وقد تم اختيار مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي
لمشاركة هيئة الطيران الملكي في طرح هذا المشروع على القطاع الخاص في عقد
BTO بحيث يوفر جميع التجهيزات، وتمديد الخدمات العامة والأنظمة الخاصة،

والأجهزة الأمنية وجسور نقل الركاب للطائرات في مجمع صالات الحج، وفازت شركة بن لادن السعودية بعد منافسة بين أكثر من سبع شركات عالمية ومحلية لتسلم خدمات مدينة الحجاج انتهت بحصول المجموعة على العقد لمدة ٢٠ عاماً، بتكلفة إجمالية ٩٢٠ مليون ريال (٢٤٥,٣ مليون دولار).

خصخصة الخطوط الجوية العربية السعودية:

أعدت الخطوط السعودية إستراتيجيتها لخصخصة وحدات أعمالها بشكل منفصل وشمل ذلك وحدة التموين، ووحدة المناولة الأرضية، والوحدة الفنية، إضافة إلى أكاديمية تدريب الطيارين، ووحدة الشحن، وقد بدأت الشركة بخصخصة وحدة التموين فباعت ٤٩٪ من حصصها إلى مجموعة مؤسسات سعودية وأسبانية بقيمة ٣٧٣,٤ مليون دولار أمريكي في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٧ م. وتتابع خطواتها الآن مع خصخصة وحدة الشحن.

المشاريع المستقبلية والفرص الاستثمارية:

تقدر الفرص الاستثمارية من هذه المشاريع بمبلغ ٢٠ مليار ريال تشتمل على

ما يلي:

- إنشاء شركة المطارات السعودية الجديدة التي ستتولى إدارة المطارات الدولية، والمسار الأخير يهتم بالمطارات السعودية الداخلية البالغة ٢٣ مطاراً.
 - تطوير مطارات ينبع، تبوك، ومطار الملك عبد العزيز في جدة، مطار العلا، تطوير مطار نجران، توسعة مطار بيشة، وكذلك سلسلة من أعمال التطوير مثل تطوير مطارات حائل، الطائف، وعرعر.
 - تحويل مطار الأمير محمد بن عبد العزيز في المدينة المنورة من مطار إقليمي إلى مطار دولي، وترسية تطوير المطار لاستيعاب ١٢ مليون مسافر، بدلاً من طاقته الحالية التي لا تتجاوز ٥٪ مليون مسافر، وذلك في غضون أربع سنوات مقبلة.
- دراسة تأسيس لجنة وطنية لتسهيل النقل والتجارة:

وعلى صعيد قطاع النقل والتجارة فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٩ وتاريخ ١٤٢٧/٥/٢ هـ القاضي بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار المهمات الموكولة

إلى اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في دول منطقة إسكوا، المبينة في دليل إنشائها، وذلك للتغلب على معوقات الاستثمار وإشراك القطاع الخاص ذي الصلة بالنقل والتجارة، وربط الجهات المتعلقة بالنقل إلكترونياً فيما بينهما لتحقيق الأهداف المرجوة، والأخذ في الاعتبار ما يتعلق بنقل الركاب سواء كانوا مسافرين وسياًحاً قادمين أو عابري أراضي المملكة، وقد قامت الهيئة بإجراء دراسة شاملة وفق الأسس والمعايير العلمية لتحديد متطلبات العمل في اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في المملكة.

نتائج دراسة الاستراتيجيات للخدمات اللوجستية:

تم إجراء دراسات متعددة وذلك للتعرف على الوضع الحالي، والتنبؤ بما تحتاجه المملكة بالمستقبل، وشملت الدراسة التعرف على وضع الخدمات اللوجستية الحالي وتحليله وإعداد نماذج تساعد في فهم متطلبات المستقبل.

وأوضحت الدراسة أن حجم الشحن سيتضاعف إلى حوالي ثلاث أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠م، وهذه الزيادات هي نتائج ما يلي:

- زيادة يتيحها التطور الاقتصادي بنمو يصل إلى معدل ٦٠٪ في المتطلبات الأساسية.
- ستساهم الزيادة المتوقعة من المدن الاقتصادية في زيادة الطلبات إلى ٣٠٪.
- زيادة بحوالي ١٠٪ من التطور الذي سيتم لمراكز التوزيع.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- هناك إمكانية لرفع مستوى أداء المملكة بدرجة كبيرة في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تتمتع المملكة بأكبر اقتصاد في المنطقة.
- ٢- تتوافر في المملكة مقومات وعوامل جذب تجعل المملكة أكثر وجاهة وجاذبية لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها.
- ٣- يوجد في الاقتصاد السعودي العديد من المشاريع المستقبلية والفرص الاستثمارية والعديد من القطاعات الواعدة أمام المستثمر الأجنبي.
- ٤- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً بارزاً في النمو الاقتصادي بالبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.
- ٥- مازالت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المملكة ضئيلة نسبياً خاصة إذا ما قورنت بالاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى دول شرق آسيا.
- ٦- مازالت الحوافز المقدمة من المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى المزيد والمزيد.
- ٧- هناك العديد من البنود في نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة تحتاج إلى تفعيل ومنها قضية التحكيم القضائي التجاري إذ لازالت مشكلة بطئ الإجراءات الخاصة بالتقاضي وارتفاع تكلفتها تشكل مشكلة حقيقية وتتطلب جهوداً جادة وسريعة.
- ٨- تؤرق خطة السعودة (وهي سياسة وطنية متبعة) بال الكثير من المستثمرين ويمكن تفعيل وتطوير هذه الخطة من خلال تقديم الحوافز المختلفة للشركات.
- ٩- تشكل مشكلة القيود المفروضة على الاستقدام والحصول على تأشيرات الدخول للمستثمرين ومندوبيهم معوقاً آخر ومن ثم يجب ضرورة الحل الفوري لها.

ثانياً: التوصيات

مقترحات وتوصيات لضمان مستقبل أفضل للاستثمار في المملكة حتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار الأجنبي في المملكة فإننا نقترح ونوصي ببعض الخطوات من أجل تحفيز وتنمية بعض الاستثمارات المحتملة للمملكة وتتمثل تلك الخطوات فيما يلي:

١- تطوير البنية التحتية أو الأساس المتكاملة المتاحة بالمملكة وصيانتها بكل المرافق (شبكات الطرق - الاتصالات - المواصلات - الكهرباء والطاقة ..) في إطار جاذب للمستثمرين العالميين.

٢- التركيز على إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة حالياً والبدء بدارسات جداولها، وتحديد فجوات الطلب على السلع محل الاستثمار، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية المتقدمة والصناعات الإلكترونية ذات التقنيات المرتفعة ودعوة الشركات العالمية خاصة أصحاب الخبرة والثقة أو في صورة مشتركة مع نظرائهم السعوديين.

٣- التركيز على الفصل التام بين أنواع المشروعات الاستثمارية الصناعية، وتقسيمها إلى الأصناف التالية:

أ- مشروعات استثمارية تصنيعية لمنتجات تقليدية في مجالات الغذاء والكساء والإسكان والتعدين والطاقة والخدمات، وتوفير الدعم اللازم لها.

ب- مشروعات استثمارية ذات تقنيات وتكنولوجيا مرتفعة وذات كثافة رأسمالية وإنتاجية صديري أي موجه أساساً للتصدير فقط مثل صناعات الإلكترونيات المتقدمة والرقائق المبرمجة وتكنولوجيا المعلومات والشبكات وخلافه وتشجيعها بتهيئة المناخ الملائم لها.

وبهذا يجب أن يعامل كل نوع من هذه المشروعات بأسلوب مختلف تماماً من حيث التسهيلات الممنوحة.

٤- وفي مجال السياسات والتسهيلات الاستثمارية المحفزة يجب أن تقدم السياسات والتسهيلات في صورة جاذبة ومغرية لكل نوع من الاستثمارات، فمثلاً الاستثمارات في الصناعات التحويلية شبه التقليدية والتي تستوفي الحد الأدنى

المحدد لرأس المال سواء من المستثمر الأجنبي أو الوطني يجب أن يتم التعامل معها من خلال الهيئة العامة للاستثمار مع تقديم كافة التسهيلات من حيث منح الأراضي والتراخيص والإعفاءات الضريبية والتأشيرات اللازمة للكوادر الفنية والعمالة المطلوبة للمشروع .

٥- نقتراح تعميم هيكل ضريبي متدرج الفئات على أرباح الشركات والمشروعات طبقاً لمدى الحاجة الملحة لاجتذابها بحيث لا يقل معدل الضريبة عن ١٠٪ ولا يتجاوز ٢٥٪ على أن تكون كالتالي :

* يقل المعدل على أرباح الشركات التي تنتج إنتاجاً موجهاً للتصدير أو ذات المنتجات الفائقة القدرة التنافسية والقدرة على اختراق الأسواق العالمية واحتلال نصيب أو مساهمة جيدة بهذه الأسواق .

* تخفيض الفئة الضريبة على أرباح الشركات والمشروعات التي تجتذب نسبة أكبر من العمالة الوطنية أو عدد من السعوديين على التقنيات الإنتاجية المتقدمة بهذه المشروعات .

* بالنسبة للمشروعات الاستثمارية ذات التقنيات المتقدمة والكثافة الرأسمالية والإنتاج الموجه للتصدير فيجب اجتذاب هذه المشروعات في مناطق استثمارية خاصة بحيث يمنح هؤلاء المستثمرون كافة التسهيلات مباشرة من تراخيص وأرض وإعفاء ضريبي كامل .

٦- يجب أن يكون هناك متابعة فاعلة ومفيدة للمستثمر وللوطن، وهذا يجب التركيز على جمع المعلومات الآتية وتحديثها (جنسية المستثمر، حجم رأس المال المستثمر، نوع النشاط الاستثماري والتقنية أي تقسيمها إلى نشاط إنتاجي وخدمي و طاقة وتعديني وسياحي ومالي، حجم العمالة وتوزيعها .

٧- ينبغي على المملكة التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة لديها وتسويقها بشكل جاذب .

٨- ينبغي على المملكة الاستفادة من تجربة دول شرق آسيا في الاستثمار الأجنبي المباشر ودورة في تنمية اقتصاديات تلك الدول .

المراجع

أولا: المراجع العربية

- (١) أحمد مصطفى، دعم بيئة وجهود الترويج للاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ١٩٩٣م.
- (٢) أحمد علي البلبل وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية، أوراق صندوق النقد العربي، العدد ٦، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مايو ١٩٩٩م.
- (٣) أميره حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- (٤) أمينة زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، إبريل ١٩٩٤م.
- (٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ندوة الحوافز الممنوحة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مدينة الحمامات، تونس، مارس ١٩٩٧م.
- (٦) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، سنوات مختلفة.
- (٧) الهيئة العامة للاستثمار، تقرير أداء الاستثمار والتنافسية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٧هـ.
- (٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا □ الإسكوا-، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣م.
- (٩) حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار في ظل العولمة، التوجهات والمتطلبات، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (١٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، أعداد مختلفة، سنوات مختلفة.
- (١١) حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، بحث

- مقدم إلى مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (١٢) حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مكافحة غسيل الأموال، الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (١٣) حسن بن رقدان المهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- (١٤) حميد الجميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٥م.
- (١٥) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- (١٦) سالم أحمد الفرجاني، المساهمة الأجنبية في الاستثمار المحلي، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (١٧) سالم أحمد الفرجاني، تدفقات رؤوس الأموال الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، مجلة المال والصناعة، الكويت، ٢٠٠٢م.
- (١٨) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، واشنطن، أعداد مختلفة.
- (١٩) طارق نوير تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم لمؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (٢٠) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- (٢١) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
- (٢٢) عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- (٢٣) علم الدين عبد الله با ناقة وآخرون، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار

- الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، بحث مقدم إلى مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (٢٤) علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٣١، الكويت، ٢٠٠٤م.
- (٢٥) عمر البيلي وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٩، الكويت، سبتمبر ١٩٩٤م.
- (٢٦) محمد وهيب جمال العلي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (٢٧) مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، الطبعة الأولى، واشنطن، ١٩٩٨م.
- (٢٨) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.
- (٢٩) نهلة محمود السباعي وآخرون، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٠٤م.

- ١- Agarwal, J.P [1980]. "Determinants of Forign Direct Investment", Weltl virt schaftliches, 116, pp.739-73.
- ٢- Anand, J. and A. Delios [1996], "Compwting Globally: How Japanese MNCs Have Matched Goahs and Strategies in India and China" Cotumbia Journal of World Business, 31(3), pp.50-62.
- ٣- Bajorubio, O. and S. Sosvilla-Rivero [1994], "An Econometrie Analysis of Foreign Direct Investment in Spain", Southern ECONOMIC Journal, 61, pp.104-20.
- ٤- Balasubramanyan, V.N. [1984], "Investment and Disincentives for Foreign Direct Investment in less Developed Countries", Weltwirtschaftliches Archive, 120, pp. 720-53.
- ٥- Basai, R.S. [1963], "Determinant of United States Private Direct Investment in Foreign Counties". Kent State University press, Kent, OH.
- ٦- Bhasin, A. K., Jun, K. And P. Economu [1994], "Assessing the Sustainability of Foreign Direct Investment Flows", World bank, Internal Economics Department.
- ٧- Billet, B. L. [1993], "Modernization Theory and Economie Development: Discontent in Discontent in Developing World", Westport, Conn. And London: Greenwood, Preager.
- ٨- Braunerhijelm, P. And R, Svensson [1996], "Host Country Characteristics

- and Agglomeration in Foreign Direct Investment", *Applied Economics*, 28, pp.833-40.
- ٩- Cardoso, E. and A. Fish low (1989), *Latin American Economic Development: ١٩٥٠-٨٠*, NBER Working paper No.٣١٦١.
- ١٠- Caves, R.E. (1982), *Multinational Enterprises and Economic Analysis*, Cambridge University Press, Cambridge.
- ١١- Chandrasekaran, A. and J. K. Jr. Ryans (1996), *US Foreign Direct Investment in India: Emerging Trends in MNC Entry Strategies*, *International Executive*, 38(5), pp.599-612.
- ١٢- Cooke, W.N. (1997), *The Influence of industrial Relations Factors On U.S. Foreign Direct Investment Abroad*, *Industrial & Labor Relations Review*, 51(1), pp.3-17.
- ١٣- De Mello, L.R. (1996a), *Foreign Direct Investment, International Knowledge Transfers and Endogenous Growth: time Series Evidence*, Department of Economics, University of Kent, U.K.
- ١٤- Dunning, J.H. (1981) *Explaining the International Foreign Direct Investment Position of Countries: Towards a Dynamic or Developmental Approach*, *Weltwirtschaftliches Archive*, 177, pp.30-64.
- ١٥- Elias, V.J. (1990), *Sources of Growth: A Study of Latin America Economics*, CA: ICS Press San Francisco.
- ١٦- Fukao, K. (1997). *Foreign Direct Investment and the Macroeconomics*, *Economic Review*, 48(3), pp.227 -43.
- ١٧- Gold brough, D.J (1986), *Investment Trends and Prospects: the Link with Bank Lending*, in T. Moral (Ed), *Investing in Development: New Roles for private Capital*, New.
- ١٨- Green, R. (1973), *Political Instability as a Determinant of US Foreign Investment*, Bureau of Business and Economic Research, *Studies in Marketing*, No.7, University of Texas, Austin.
- ١٩- Guisinger, D.M. (1992), *Rhetoric and Reality in International Business: A Note on The Effectiveness of Incentive*, *Transactional Corporations*, 1.pp.111-23.
- ٢٠- Gujarati, D.M. (1995), *Basis Econometrics*, (3rd Edition), McGraw Hill, Inc., New York.
- ٢١- Hasnat, B. (1997), *Determinants of Capital Expenditure by Foreign Affiliates of United States Transnational Corporations*, *Transnational Corporations*, 6(1), pp.101-16
- ٢٢- Kasibhatla, K. and B. Sawhney (1996), *Foreign Direct Investment And Economic c Growth in the U.S.: Evidence from Co-Integration and Granger Causality Tests*, *Review of International Economics and Commerce* 43(2), pp.411-20.
- ٢٣- Katrakilidis, C.P., Tabakis, N.M. and N.C. Varsakelies (1997), *Macroeconomic Environment and Foreign Direct Investment Net inflows: An Empirical Approach*, *International Review of Economics and Business*, 44(2) pp.375-89.
- ٢٤- Levis. (1979), *Dose Political Instability in Developing countries Affect Foreign Investment Flows? An Empirical Examination*, *Management International Review*, 19, pp 59-68.
- ٢٥- Li, J. and S Guisiger (1992), *the Globalization of Service Multinational in the Triad Region: Japan, Western Europe and North America*, *Journal of International Business Studies*, 19, pp.207-12.
- ٢٦- Lim, D. (1983), *Fiscal Incentives and Foreign Direct Investment in Less Developed Countries*, *Journal of Development Studies*, 19, pp.207-12.
- ٢٧- Lynton, L. (1997). *The Elephant Rises*, *International Business*, 10 (1), pp. 8-32.
- ٢٨- Milner, C. and E. Pentecost (1996), *Location Advantages and US Foreign Direct Investment in the UK*, *Applied Economics*, 28, pp.605-15.

- ٢٩- Mohamed, M.A. (2000). The Impact of Foreign Capital Flow on Savings, Investment and Economic Growth Rate in Egypt: An Econometric Analysis, Journal of Business Administration, Helwan University.
- ٣٠- Moran, T (1992) Strategic Trade Theory and the Use of Performance Requirements to Negotiate with Multinational Corporations in the Third world Exploring a New political Economy of North South Relations in the Trade and Foreign Investment, International Trade Journal, 7(1), PP.45-83.
- ٣١- Reuber, G.L; H. Crook ell, M. Emerson and G. Gallais-Hamon (1973), Private Foreign Investment in Developments of Oxford: Clarendon.
- ٣٢- Root, F.R. and A.A. Ahmed (1979), Empirical Determinants of Manufacturing direct foreign Investment in Developing Countries, Economic Devolvement and Cultural Changes 27, pp.751-67.
- ٣٣- Schneider, F. and B.S. Frey (1985), Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment, World Development, 13, pp.161-75.
- ٣٤- Shah, S.M.S.and J.TOYE (1984), Fiscal Incentives for Firms in Some Developing Countries: Survey and Critique, in F.J. Toye (eds), Taxation and Economic Development, Frank Case, London.
- ٣٥- Torrasi, C. R. (1985). The Determinants of Direct Foreign Investment in Small LDC, Journal of Economic Development, 10, pp.29-45.
- ٣٦- Vernon, R (1966), International Investment and International Trade in the Product Style, Quarterly Journal of Economics, 80, pp.190-207.
- ٣٧- Wang, Z. Q. and N.J. Swain (1995). The Determinants of Foreign Direct Investment in Transforming Economies: Evidence From Hungary and China, Wetwirtschaftliches Archive, 131, pp. 359-82.
- ٣٨- Wubneh, M. (1992), Patterns of Foreign Investment in Africa,- 1970-1988, in R. Ahene and B. Katz (eds), Privatization and Investment in Sub-Saharan Africa, Praeger, New York.